المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

النزاعات في غرب افريقيا: دراسة في الأسباب والتداعيات.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية.

إعداد الطالبة:

قوارف كنزة

إشراف أ.د:

بن دادة كلثومة

أعضاء لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية للأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ.د/جبابلية عبد الحفيظ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د/بن دادة كلثومة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفة و مقررة
د/ ناصر عامر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023م/ 2024م

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

النزاعات في غرب افريقيا: دراسة في الأسباب والتداعيات.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية.

إعداد الطالبة: **إشراف أ.د:**

قوارف كنزة **بن دادة كلثومة**

أعضاء لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية للأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ,د/جبابلية عبد الحفيظ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د/بن دادة كلثومة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفة و مقررة
د/ناصر عامر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023م/2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

(المجادلة-11-)

صدق الله العظيم

شكر وعرفان:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله، وما تخطيت هذه الصعوبات والعقبات إلا بتوفيق من ربي.

أتقدم بالشكر **للدكتورة كلثومة بن حادة**، التي تقبلت بصدر رحب للإشراف على هذه المذكرة، وساعدتني في مسيرتي لإنجازها وكتابتها.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور عبد الحفيظ جابلية** حفظه الله على إرشاداته وإفاداته ودعمه لي طوال السنوات الجامعية.

كما أمتن **للّجنة** الموقرة التي قبلت مناقشة هذه المذكرة.

والى كل **أساتذتي** من كل الأطوار الدراسية، والذين ساهموا في مسيرتي العلمية والتربوية.

الإهداء:

بعد مسيرة دراسية حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقات اليوم نقطف ثمرها.

بعد الحمد لله، اهدي هذا العمل المتواضع إلى:

نفسي التي سعيت وكدت من أجل تحقيق هذا النجاح.

كما اهديه الى صاحب السيرة والفكر المستنير، الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له أماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الذي ضحّى لإسعادي، الى روح **والدي** الغالي **قوارفه ناصر** تغمده الله برحمته الواسعة.

إلى التي ربتني على الدين والاخلاق وصبرت على كل شيء، التي سهرت على تعليمي، كانت سندي في الشدائد، وكانت دعواتها لي بالتوفيق والتيسير سر نجاحي، أعز ما أملك **والدتي نوال**.

إلى من تؤمن بقدراتي **أختي صوفيا**، ومن تذكرني دائما بقوتي **أختي ريمة**.

كما أهدي ثمرة جهدي، إلى **جدي رابح شادي وجدتي رشيدة** أطال الله في عمرهما، والعائلة الذين كانوا سندا لي طيلة سنواتي الدراسية.

كما أخص بالذكر من ساعدوني في انهاء هذه المذكرة، وشجعوني على الوقوف ومواجهة المصاعب، **الدكتور قرش بن سالم**.

الفهرس

الفهرس

العناوين	الصفحة
الفهرس	
مقدمة	**02**
الفصل الأول: مدخل عام لمنطقة غرب أفريقيا	
تمهيد	**16**
المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة غرب أفريقيا	**17**
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة غرب أفريقيا	17
الفرع الأول: التسمية والحدود الجغرافية للمنطقة	17
الفرع الثاني: الأهمية الجغرافية لمنطقة غرب افريقيا	19
المطلب الثاني: السياق الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة غرب افريقيا	24
الفرع الأول: البناء الاجتماعي والثقافي لبلدان غرب افريقيا	24
الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة غرب افريقيا	28
المبحث الثاني: دراسة تحليلية مقارنة لوتيرة النزاعات السابقة والجارية في غرب افريقيا	**38**
المطلب الأول: نزاعات فترة التسعينات بغرب افريقيا	38
الفرع الأول: تصنيف اهم النزاعات غداة الاستقلال بالمنطقة	39
الفرع الثاني: نماذج عن النزاعات غداة الاستقلال	41
المطلب الثاني: نزاعات الفترة الحديثة بغرب افريقيا	44
الفرع الأول: تصنيف أهم النزاعات الحديثة بالمنطقة	44
الفرع الثاني: نماذج عن النزاعات الحديثة	47
خلاصة الفصل الأول	50
الفصل الثاني: عوامل النزاعات في غرب افريقيا	
تمهيد	**52**
المبحث الأول: تحليل العوامل الداخلية	**53**

المطلب الأول: تحليل العوامل السياسية والاجتماعية	53
الفرع الأول: العوامل السياسية	53
الفرع الثاني: العوامل الاجتماعية	60
المطلب الثاني: تحليل العوامل الاقتصادية والبيئية	69
الفرع الأول: العوامل الاقتصادية	69
الفرع الثاني: العوامل البيئية	74
المبحث الثاني: العوامل الخارجية	**76**
المطلب الأول: انعكاسات الاستعمار الأوروبي على غرب افريقيا	76
الفرع الأول: دور الاستعمار الأوروبي في تشكيل الحدود والهوية في المنطقة	76
الفرع الثاني: دور عمليات الاستقلال في تشكيل الدولة الحديثة بالمنطقة	81
المطلب الثاني: تأثير التدخلات الخارجية على غرب افريقيا	83
الفرع الاول: التنافس الدولي على منطقة غرب افريقيا	83
الفرع الثاني: أثر التنافس الدولي على مسار بناء الدولة بالمنطقة	87
خلاصة الفصل الثاني	89
الفصل الثالث: النزاعات في غرب افريقيا: تداعياتها وآليات ادارتها	
تمهيد	**91**
المبحث الأول: تداعيات النزاعات في غرب افريقيا	**92**
المطلب الأول: تقييم تداعيات النزاعات في غرب افريقيا على الوضع السياسي والاجتماعي	92
الفرع الأول: الوضع السياسي	92
الفرع الثاني: الوضع الاجتماعي	94
المطلب الثاني: تقييم تداعيات النزاعات على الوضع الأمني والاقتصادي والبيئي	101
الفرع الأول: تقييم الوضع الأمني	101
الفرع الثاني: تقييم الوضع الاقتصادي	108

الفرع الثالث: تقييم الوضع البيئي	114
المبحث الثاني: أليات إدارة النزاعات في غرب افريقيا	116
المطلب الأول: الجهود المحلية في إدارة النزاعات في غرب افريقيا	116
المطلب الثاني: الاليات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب افريقيا	120
الفرع الأول: الاتحاد الافريقي	120
الفرع الثاني: المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الايكواس	122
المطلب الثالث: الجهود الدولية	124
الفرع الأول: دور هيئة الأمم المتحدة	125
الفرع الثاني: دور الدول المانحة	126
خلاصة الفصل الثالث	130
الاستنتاجات	**132**
قائمة المراجع	**137**
ملخص الدراسة	**151**

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الخريطة السياسية لدول غرب افريقيا	18
02	خريطة توضح نهر النيجر في غرب افريقيا	20
03	خريطة توضح نهر السنغال في غرب افريقيا	21
04	خريطة توضح نهر غامبيا في غرب افريقيا	22
05	خريطة توضح نهر فولتا في غرب افريقيا	23
06	رسم بياني يمثل اجمالي عدد السكان في بلدان غرب افريقيا خلال 2010-2050 (بالمليون نسمة)	26
07	منحنى بياني يمثل التوزيع الديني بمنطقة غرب افريقيا خلال 1900-2050 (نسب مئوية)	28

08	تمثيل بياني لـ 20 دولة منتجة للذهب عالميا خلال 2022	30
09	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال (2011-2021)	33
10	مساهمة القطاعات الرئيسية في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في غرب افريقيا خلال الفترة (2015-2019)	34
11	أبرز شركاء التجارة لافريقيا خلال (2019-2021)	35
12	الاتحاد الاوروبي ابرز شركاء التجارة لغرب افريقيا (2020-2022)	36
13	أحداث القتل المتورط فيها الجماعات الاسلامية المتشددة في الساحل	95
14	الانتهاكات الجسيمة بحق الاطفال في غرب افريقيا	97
15	خريطة تبين اماكن القرصنة في غرب افريقيا	105

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التعداد السكاني لغرب افريقيا حسب الاحصائيات " مجموعة البنك الدولي (2022) والتركيب العرقي	25

مقـدمــة

مقدمة:

تعد افريقيا قارة غنية بالتنوع الثقافي والموارد الطبيعية، لكنها تواجه تحديات كبيرة، فقد عرفت عدة أنواع من النزاعات، ساعدت الحرب الباردة في اشعال فتيل الكثير منها متمثلة في الحروب التقليدية بين الدول، وبمجرد نهاية الحرب الباردة وبروز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، الذي تبنى اتجاهات جديدة لحماية مصالحه، ظهرت الكثير من النزاعات الداخلية لتنجم عنها مآسي كثيرة لا تزال تداعياتها ماثلة تؤثر على الدول والمجتمعات والأفراد بشكل متساوٍ، فعلى المستوى المجتمعي، ازدادت حدة النزاعات الإثنية والعرقية، مما أدى إلى أن تكون طبيعة النزاعات صفريّة وإقصاء الأطراف الأخرى. وعلى المستوى الفردي، فإن هذه التهديدات تعرّض الأمن الشخصي للأفراد للخطر. في هذا السياق، تعد منطقة غرب أفريقيا من بين المناطق المضطربة في القارة الافريقية، نظرا لمخلفات الاستعمار الذي ترك قنابل موقوتة، فبعد الاستقلال ورثت الدول حدودًا مصطنعة وتفاوتات اجتماعية واقتصادية كبيرة، مما أدى إلى سلسلة من الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، مثل حرب بيافرا في نيجيريا في الستينيات، وفي التسعينيات، شهدت ليبيريا وسيراليون حروبًا أهلية مدمرة بسبب السيطرة على الموارد الطبيعية والتدخلات الخارجية، وفي الآونة الأخيرة زادت حدة النزاعات بسبب نشاط الجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام في نيجيريا.

من هنا جاءت فكرة التدخلات الإقليمية والدولية سلميا وعسكريا، بهدف إيجاد تسويات تضمن عدم انتشار النزاع، وتحقيق مطالب أقليات بالغت الكثير من النظم السياسية في انتهاكها وبلغت ملفات الفساد وانتهاك حقوق الانسان.

الاشكالية:

تعاني منطقة غرب إفريقيا من تصاعد وتيرة النزاعات المسلحة التي تتنوع في طبيعتها وأسبابها وتداعياتها. يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

كيف تسهم العوامل التاريخية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تأجيج النزاعات في غرب إفريقيا، وما هي التداعيات الرئيسية لهذه النزاعات على الاستقرار الإقليمي والتنمية المستدامة؟

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية نطرح جملة من **التساؤلات الفرعية**، يمكن إجمالها فيما يلي:

- هل ساهم الاستعمار في اندلاع النزاعات في غرب أفريقيا؟
- هل تسبب النزاعات في غرب أفريقيا في تداعيات سلبية كبيرة على التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والنسيج الاجتماعي للدول؟
- مامدى فعالية الجهود المستخدمة لادارة النزاعات في غرب افريقيا؟

فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

أ. الفرضية الرئيسية:

ساهم الاستعمار في اندلاع واستمرار النزاعات في منطقة غرب أفريقيا، مما أدى إلى تداعيات سلبية كبيرة على التنمية والاستقرار السياسي والنسيج الاجتماعي في المنطقة.

ب. الفرضيات الفرعية:

تتمثل في:

–كلما تجاوز الافارقة الموروث الاستعماري، كلما قلت النزاعات بالمنطقة

–كلما زادت النزاعات في غرب افريقيا، كلما زادت التداعيات السلبية على التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والنسيج الاجتماعي للدول والمجتمعات في غرب إفريقيا.

–كلما زادت فعالية السياسات والتدابير المستخدمة لإدارة النزاعات في غرب إفريقيا، زادت احتمالية تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة.

مجالات الدراسة:

أ. المجال المكاني:

تشمل هذه الدراسة المناطق الواقعة غرب افريقيا وهي 17 دولة: "بينين، بوركينافاسو، كوت دي فوار، جمهورية الرأس الأخضر، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنيغال، سيراليون، التوغو، موريتانيا والصحراء الغربية.

ب. **المجال الزماني:**

بدأ ظهور النزاعات الداخلية لإفريقيا بشكل عام ومكثف بعد الاستقلال، في ستينات القرن الماضي. فهذه الدراسة تركز على ديناميكية هذه النزاعات في غرب افريقيا غداة الاستقلال.

ت. **المجال الموضوعي:**

تدور هذه الدراسة حول أهم الأسباب التي وقفت وراء تفجير النزاعات في مناطق غرب افريقيا، وتداعيتها، من خلال تفسيرها وفق تحديد أهمية المنطقة وتصنيف النزاعات، دراسة مسبباتها والتأثيرات السلبية للظاهرة وآليات إدارتها.

الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

أ. الأهمية العلمية:

تسعى هذه الدراسة إلى الإلمام بظاهرة النزاعات الداخلية لدول غرب افريقيا، ومختلف السياقات التاريخية والسياسية، وكذا الإعتبارات التي تقف خلفها، والكشف عن الأسباب المساهمة فيها، خصوصا بعد تعثر عملية بناء الدولة الوطنية في العديد من هذه الدول، وذلك من أجل الوصول لتصور ما يمكننا من الوصول لمعالجات مستدامة لهذه الظاهرة.

ب. الأهمية العملية:

لا شك ان النزاعات هي إحدى مخرجات فشل مسار بناء الدولة الوطنية، ما ادى الى أزمات متعددة، أدت إلى انعدام الأمن، وانتشار العنف، وبروز التهديدات الجديدة سيما الإرهاب العابر ودعوات الإنفصال. وهنا تظهر أهمية دراسة الظاهرة وإستمرارها، وما قد يؤدي الى إمكانية تأثير الأوضاع المنفلتة في بعض دول الجوار على إستقرار الجزائر مثلا بإعتبارها عمقا استراتيجيا، ما يستدعي فهم ما يجري من أجل الإستعداد لمواجهة كافة التهديدات التي قد تأتي.

أسباب اختيار الموضوع:

يعد موضوع النزاعات في غرب افريقيا موضوعا هاما للدراسة، كونها تعاني من تاريخ طويل من النزاعات السياسية والاثنية والاقتصادية، مما يجعلها منطقة مثيرة للاهتمام للدراسة والتحليل، فهذه الدراسة تعزز فهمنا لجذور النزاعات وتأثيراتها.

مناهج ونظريات الدراسة:

أ. المناهج:

يقصد بالمنهج الوسيلة للكشف عن الحقيقة مستخدما قواعد عامة ومن أهم المناهج المستخدمة في هذه الدراسة:

- **المنهج التاريخي:** هو نهج يركز على فهم وتحليل السياسة والقرارات السياسية من خلال النظر الى تطوراتها واحداثها التاريخية. بالتالي هذا المنهج يتضمن دراسة عميقة لتاريخ منطقة غرب افريقيا والاحداث التاريخية التي اثرت في تكوين النزاعات[1].
- **المنهج المقارن:** يعتبر المنهج المقارن أحد الأدوات البحثية الفعالة في دراسة النزاعات، حيث يتيح للباحثين مقارنة الظواهر المختلفة عبر الزمان والمكان، يساهم في فهم أعمق للأسباب والتداعيات من خلال تحليل الحالات المتنوعة ضمن المنطقة ومقارنتها بمناطق أخرى.

ب. الاقترابات والنظريات:

هو طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية لتفسيرها ومن أهم النظريات والاقترابات التي سنعتمدها:

- **اقتراب النخب والجماعة:** يعد اقتراب النخبة والجماعة إطارًا تحليليًا مهمًا لفهم ديناميات النزاعات في غرب إفريقيا. يركز هذا الاقتراب على دور النخب السياسية والاجتماعية والجماعات العرقية والدينية في تأجيج أو تهدئة النزاعات. من خلال هذا المنظور، يمكن دراسة كيف تسهم المصالح والتفاعلات بين هذه الفئات في تشكيل

[1] محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم , المناهج , الاقترابات و الادوات)***، (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،1997)، ص .55.

مسار النزاعات. يساهم اقتراب النخبة والجماعة في تقديم فهم شامل للنزاعات في غرب إفريقيا من خلال التركيز على الأدوار الحيوية التي تلعبها النخب السياسية والاقتصادية والجماعات العرقية والدينية. يمكن أن يوفر هذا الإطار التحليلي رؤى قيمة لتطوير سياسات أكثر فعالية في إدارة النزاعات وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

- **نظرية الحاجات لابراهام ماسلو:** هي إحدى النظريات النفسية البارزة التي تركز على الدوافع والإحتياجات التي تتحكم في تصرفات البشر وتشجع في اتخاذ القرارات. وقد وضع ماسلو هذه النظرية في عقد 1940 ونشرها في مقاله بعنوان "نظرية الحاجات" في عام 1954[1]، من خلال تقسيمه للحاجات البشرية إلى مجموعات محددة وتصنيفها بتدرج، قام ماسلو بتصوير هذه الحاجات في هرم يُعرف بـ "هرم ماسلو للحاجات". يتألف هذا الهرم من خمس مستويات مختلفة من الحاجات: نجد الاحتياجات الأساسية والبيولوجية، الاحتياج إلى الأمان والاستقرار، الاحتياجات الاجتماعية، الحاجة إلى التقدير الذاتي واحترام الآخرين، وأخيرا الاحتياجات الذاتية للتحقيق.

حيث تشير نظرية ماسلو إلى أنه يجب تلبية الحاجات بترتيب معين، حيث يجب تحقيق الحاجات الأساسية قبل الانتقال إلى الحاجات الأعلى في الهرم. على سبيل المثال، لا يمكن للإنسان أن يسعى وراء تحقيق الاحترام الذاتي إذا لم يتم تلبية احتياجاته الأساسية للطعام والإسكان[2].

نظرية ماسلو للحاجات يمكن أن توجد تطبيقات لها في فهم النزاعات في غرب إفريقيا. في هذا السياق، يمكن استخدام النظرية لفهم بعض الجوانب التي تسهم في نشوب النزاعات في المنطقة، وكيف يمكن تخفيفها من خلال تلبية الاحتياجات البشرية المختلفة وتعزيز التنمية والاستقرار في المنطقة، على سبيل المثال، يمكن أن تنشأ النزاعات في غرب إفريقيا نتيجة لعدم تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، مثل: الحاجة للطعام والمأوى. عند وجود

[1] بصيلة نجيب، "السياسة الاجتماعية و الاستجابة للاحتياجات الاساسية للانسان على ضوء نظرية ماسلو"، ***مجلة العلوم الانسانية***، 08(01)، ص .628.

[2] موفق كروم، "نظرية ماسلو للحاجات في ظل الحجر الصحي"، ***مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية و الإنسانية***، 06(01)، (2020)، ص 202-215.

نقص في تلبية هذه الاحتياجات الأساسية؛ يزيد ذلك من مستوى التوتر والنزاع في المجتمعات.

- **نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل لإدوارد آزار:**

يقصد به حسب كتابه الصادر عام 1990 **"إدارة النزاعات الاجتماعية المتأصلة: النظرية والحالات:** أنه نوع من نزاعات العنيفة الطويلة الأمد المعقدة ويختلف عن النزاعات التقليدية، فهو يتميز بوجود دورات من العنف ثم يليها الهدوء النسبي، فهو يقوم على الحاجات المادية من الامن التنمية والتغذية .... والحاجات الغير مادية مثل الهوية المتشكلة حول انقسامات اثنية، عرقية ودينية، ثقافية، فغياب هذه الحاجات يؤدي لنشوب هذا النزاع. [1]

كما لاحظ ازار ان هذا النوع من النزاعات يحدث بالأساس في الدول النامية التي تتسم بالنمو السكاني السريع مع محدودية الموارد والقدرة السياسية المحدودة[2]، قام بتحديد 4 مصادر للنزاع الاجتماعي المتأصل: مكون الجماع، الاحتياجات الإنسانية، دور الدولة، الروابط الاقتصادية الدولية .

فنظرية إدوارد آزار تركز على طبيعة ومصادر النزاع وكيفية حله دون استخدام القوة العسكرية. فهي تساعد في فهم طبيعة النزاعات ومصادرها، وتوفير إطار عام لحل النزاعات بطرق سلمية وبناء السلام في المجتمعات المتضررة. وتستخدم النظرية في العديد من المجالات، بما في ذلك الوساطة وحل النزاعات الدولية، وإدارة النزاعات المسلحة في أفريقيا، وتقييم المخاطر.

الإطار المفاهيمي:

جاء في الدراسة مجموعة من المصطلحات المهمة التي تحتاج الى المزيد من الضبط والتوضيح حتى يتبين مقصدها ومن بينها:

أ. النزاع

---

[1] زينب شنوف." ادوات تحليل النزاعات الدولية: نموذج النزاع الاجتماعي المزمن ل-ادوارد ازار-." ***المجلة الجزائرية للأمن الانساني***، م07 ع01, (2019)، ص ص.56-83.

[2] لبنى بهولي، ***النزاعات الاجتماعية المتاصلة في افريقيا جنوب الصحراء***، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. (باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة باتنة -1-، 2017-2018)، ص ص.52-54.

بدأ ظهور ظاهرة النزاعات منذ القدم، وقد تطورت هذه الظاهرة مع تطور الحياة البشرية على مر العصور فهي تشمل المرحلة الاستعدادية، والتصعيد، والذروة، ومن ثم الهدوء أو التسوية. يمكن أن يكون هناك نزاعات مفتوحة أو مستمرة طويلة الأمد، وقد تكون الحلول الممكنة وطرق تسويتها متنوعة.

لغة: يعرف النزاع أو التنازع لغة على أنه التخاصم والتجاذب.

اصطلاحا :مأخوذ من الكلمة الإنجليزية (conflict) والفرنسية (conflit) ويقصد به: الاصطدام والتشابك، (conflictus)هي أصل الكلمة اللاتينية[1] , والنزاع قد يمتد من التناقض في الأفكار إلى النزاع المؤدي للتصادم الطويل الأمد[2] . أما القاموس الانجليزي أكسفورد فقد عرف النزاع بأنه اختلاف في الآراء والأفكار والمشاعر ينتج عنه تعارض في الرغبات. وهو حالة من الخلاف بين الأشخاص أو الجماعات أو البلدان، وينتج النزاع عن الاختلاف الثقافي أو الصراع السياسي أو الاثني الذي قد يتطور إلى نزاع مسلح بين البلدان[3].

وهناك العديد من التعاريف لمفهوم النزاع بحيث ان كل مفكر عرفه خلال زاوية معنية:

اعتبر **جون بورتون (John Burton)** أن النزاع هو نتيجة للظروف الاجتماعية التي تنتج سلوكيات معادية للآخر، وهو نتيجة مباشرة للأعراف الاجتماعية وللمؤسسات القائمة على المجتمعات واعتبر أن النزاع ينتج عن عدم تحقيق الإنسان لاحتياجاته التي تتخطى الغذاء والمأوى، لتصل إلى الاعتراف بالشخص وهويته، حيث تشكل هذه الاحتياجات الأساس لتنمية الفرد وأمن المجتمع، لأن الحرمان منها يؤدي بالأفراد إلى سلوكيات معادية للمجتمع[4].

---

[1] زينب وحيد دحام، ***الوسائل البديلة لحل النزاعات*** ، (اربيل: المديرية العامة للصحافة و الطباعة و النشر، 2012)، ص19 .

[2] Defenition of conflict ,in the site : ***http://www.dictionary.com/browse/conflict?s=t.*** (April,24 2015), seen on (19/05/2024).

[3] Definition of conflict noun from the Oxford Advanced Learner's Dictionary in : ***http://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/conflict_1?q=conflict*** , seen on (19/05/2024).

[4] John W. Burton, « Conflict Resolution The Human Dimension, the international journal of peace studies in the site »: ***http://www.gmu.edu/programs/icar/ijps/vol3_1/burton.htm*** .(accessed October ,30. 2023) , seen on (19/05/2024).

فمن خلال تعريف بورتون للنزاع نستخلص أن الأسباب الأساسية للنزاع هي العادات الاجتماعية التي ترسخها المؤسسات الحكومية، من أجل إشباع احتياجات جماعة على حساب الجماعات الأخرى

أما ادوارد آزار (**Edward Azar**) فقد عرف النزاع بأنه : الصراعات الاجتماعية التي طال أمدها والممتدة عبر الزمن، وتكون غالبا بين طائفتين تقتتلان من أجل تلبية الحاجات الأساسية مثل: الأمن، الاعتراف القبول والمشاركة السياسية والاجتماعية[1]. هنا يشترك مع بورتون في اعتبار أن عدم تلبية الحاجات الأساسية للإنسان هو أساس النزاع.

نجد **يوهان غالتونغ johan galtung** يُعرف النزاع على انه: " حالة من عدم التوافق والتعارض والإقصاء المتبادل بين أطرف النزاع، والتي تتصاعد لتصل إلى رغبة كل طرف في تحقيق هدفه وهو ما يخلق النزاع. ويكون النزاع عادة ديناميكيا فيتصاعد وينخفض ويتشكل عن طريق تفاعل معقد من المواقف والسلوكيات تمثل ادراكات وتقييمات الأطراف للنزاع والتي تتجسد في السلوكيات والأفعال التي تصدر عن الأطراف سواء كانت لفظية أم غير لفظية[2]

بالرغم من كثرة التعاريف التي قدمت لتعريف مفهوم النزاع، والتي لا يمكن أن نحصرها في مقامنا هذا إلا أن معظم التعاريف المقدمة ركزت على نقطتين أساسيتين: الأولى أن النزاع ينتج بسبب تعارض المصالح والأفكار والآراء، والثانية بأنه ينتج عن عدم تحقيق الإنسان لحاجاته الأساسية التي تمتد من الغذاء إلى المشاركة السياسية وتحقيق هويته الخاصة.

ب. الإثنية

يرجع الأصل اللغوي لكلمة اثني (ETHNIC) المشتقة من الأصل الإغريقي (EoVIKOS) وتعني الوثني أو الهمجي غير المتمدن، وكلمة (ETHNOS) والتي تقابل في المدلول لفظة الأمة (NATION)، وقوامها لدى اليونان، جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل الواحد، وقد استخدمت كلمة أثنية لأول مرة في اللغة الإنجليزية في القرن الرابع

[1] غاستون بوثول، وآخرون، ***الحروب والحضارات***، ترجمة أحمد عبد الكريم، (سوريا: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1984)، ص 24.

[2] Johon, Goltung, ***theories of conflit : definition, dimensions, negotion*** (formation. University of hawaii, 1973). P p 34, 37.

عشر وظلت تستخدم للإشارة إلى الأفراد المهمشين أو المكرهون، كما كان الأوربيون يطلقون لفظة أثنية (ETHNO) على من ليسوا مسيحيين أو يهود.[1]

ومن الناحية الاصطلاحية يعرفها قاموس (OXFORD) الأثنية بأنها (تضم القبيلة والأمة التي تمتلك ثقافة أو تقاليد ثقافية تميزها عن غيرها من القبائل والامم الاخرى).[2]

وتعرف الجماعة الاثنية بأنها " الجماعة العرقية هي جماعة بشرية تتشابه أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين، وربما تشترك في سمات أخرى مثل الأصل والملامح الجسمانية .تتميز الجماعات العرقية بخاصيتين اجتماعيتين يعزو العديد من الباحثين إليهما لبقائها والمحافظة على كيانها الاجتماعي والثقافي. الأولى هي أن العضوية في هذه الجماعات غالبًا ما تكون ولادية، حيث يولد الأفراد فيها ويورثون سماتها. الثانية هي أن أفراد هذه الجماعة غالبًا ما يتزوجون من نفس العرق".[3]

بناءً على التعريفات السابقة، يمكن تعريفها على أنها جماعة من البشر تتميز بخصائص فيزيولوجية وثقافية تميزها عن جماعات أخرى في نفس الدولة، وتحدد هويتها "الذات" بالتباين مع "الآخر".

ت. إدارة أوحل النزاعات:

منذ بداية الخمسينات أصبح للأمم المتحدة والعديد من المنظمات والمراكز الدولية والدول مساهمات في قضايا النزاعات ومواضيع الحرب والسلم، بحيث قدموا مساعدات للدول المتنازعة بالتدخل لإدارة النزاعات او محاولة إيجاد حلول لها.

فهناك اختلاف بين المفهومين إدارة النزاعات وحلها:

يقصد **بإدارة النزاعات: conflict management** هي عملية يقوم بها طرف آخر للتدخل بين الدولتين المتنازعتين ومحاولة تقريب وجهات النظر المتباينة لإيقاف أي سلوك

---

[1] مريم شوحة، حسينة زعرور، ***الدولة القومية بين ادارة التعددية الاثنية واستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الافريقي: دراسة حالة اثيوبيا***، (برلين: المركز العربي الديمقراطي، 2018)، ص.19.

[2] ***Oxford advanced learner's dictionary***,(NY : Oxford university press, 1995), p.393.

[3] مبروك كاهي، "منطقة الساحل الافريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة"، ***مجلة تحولات***، م02، ع1، (2019)، ص. 173.

عنيف او التقليل من حدته للسيطرة عليه والتحكم فيه، ذلك من خلال مجموعة من إجراءات. فادارة النزاع يا اما تحصر النزاع، او تحد منه، او توقفه عند حد معين ولكن لا تحله نهائيا.

اما **حل النزاع :conflict resolution** هو الغوص في الأسباب العميقة للنزاع ومعالجتها بصفة نهائية، من خلال مساعدة الطرفين او الأطراف المتنازعة على التعرف على حججهما وفهم مصادر النزاع لإيجاد حل نهائي وعادل لكل الجوانب[1].

الدراسات السابقة:

لابد لكل دراسة حديثة أن تكون لها دراسات سابقة وإن اختلفت في مضمونها وشكلها لكن هذا لا ينفي وجود بعض العناصر الشبيهة لهذه الدراسة، والتي يمكن أن تتفق معها أحد متغيراتها أو كلها، الأمر الذي يبين أن البحث العلمي ذو طبيعة تراكمية، حيث كل دراسة تكمل الدراسات السابقة وتفتح المجال لدراسات مستقبلية جديدة حتى تواصل مسيرة البحث العلمي.

تناولت العديد من الدراسات والأطروحات موضوع النزاعات والتحديات الأمنية في أفريقيا وخاصة في منطقة غرب أفريقيا، منها:

محمودي منير في أطروحته "**مصادر الصراعات الداخلية في بلدان غرب أفريقيا وآليات إدارتها – دراسة تقويمية**" 2017 (جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017): قدم تحليلا مفصلا حول البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمنطقة وأهم العوامل والديناميات التي أدت الى انفجار الصراعات في غرب افريقيا وتأثيرها على المجتمعات، وكذا الآليات الوطنية والإقليمية والدولية المتخذة لإدارة هذه النزاعات والتقليل من حدتها.

أطروحة لبنى بهولي "**النزاعات الاجتماعية المتأصلة في أفريقيا جنوب الصحراء**" (جامعة دالي إبراهيم الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2018) تسلط الضوء على الجذور الاجتماعية والثقافية للنزاعات، وبالخصوص تأثير المشكلة الاثنية بالمنطقة في استقرار الدول ودور الاستعمار الأوروبي في تقسيم حدود قارة افريقيا وانعكاسات هذا التقسيم

[1] عبد القدوس بوعزة، عبد الكريم باسماعيل، "طرق إدارة النزاعات الاهلية"، ***دفاتر السياسة والقانون***، 13(08)، ص522-523.

والتنافس الدولي على بناء الدولة الوطنية، وفقا لنظرية ادوارد آزار النزاع الاجتماعي المتأصل.

هذا التداخل بين الدراسات والأطروحات يوفر فهمًا متعدد الأبعاد للنزاعات في غرب أفريقيا، مع تسليط الضوء على العوامل التاريخية، الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية التي تسهم في استمرارها وتفاقمها.

صعوبات الدراسة:

تتمثل في:

- تحليل النزاعات في غرب أفريقيا يتطلب مقاربة متعددة الأبعاد تشمل التاريخ، والسياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وهذا يزيد من تعقيد الدراسة.
- التغيرات السياسية والاجتماعية المستمرة تفرض تحديًا في الحفاظ على تحديث الدراسة بآخر المستجدات.

تقسيم الدراسة:

قسمت الدراسة الى مقدمة ومدخل منهجي ومفهومي ونظري والى ثلاثة فصول ثم استنتاجات:

تطرقت الدراسة في **الفصل الأول** مدخل عام لمنطقة غرب افريقيا؛ عرفنا فيه المنطقة جغرافيا من خلال تحديد موقعها الجغرافي والبناء الاجتماعي والاقتصادي لدول المنطقة في المبحث الأول، وذلك لتكوين صورة عامة حول أهميتها الجيوسياسية التي كان لها تأثير واضح على سير الاحداث بالمنطقة، ثم في المبحث الثاني صنفنا أهم النزاعات المتواجدة بغرب افريقيا في فترة التسعينات والفترة الحالية والمقارنة بينهم، لإعطاء فكرة عامة حول النزاعات المتواجدة بالمنطقة

كما تناولت الدراسة في **الفصل الثاني** عوامل ومسببات النزاعات في غرب افريقيا، قمنا بتحليل العوامل من خلال مبحثين؛ المبحث الأول ركزنا على العوامل الداخلية سياسية، اجتماعية، اقتصادية وبيئية كان لهم دور كبير في تأجيج النزاعات، أما المبحث الثاني حللنا العوامل الخارجية من خلال دراسة التقسيمات التي أحدثها الاستعمار الأوروبي وكيف أثر التنافس الدولي والتدخلات الاجنبية على مسار بناء الدولة.

في **الفصل الثالث** والأخير، تطرقنا الى تداعيات وآليات إدارة النزاعات في غرب افريقيا، عالجت الدراسة في المبحث الأول تأثيرات وتداعيات النزاعات على الوضع السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الأمني، والبيئي. أما في المبحث الثاني تطرقنا الى الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لإدارة النزاعات بالمنطقة وذلك لمنع انتشارها.

وفي الخاتمة استعرضنا أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة.

الفصل الأول: مدخل عام لمنطقة غرب أفريقيا

تمهيد

تتمتع منطقة غرب إفريقيا بأهمية جيوسياسية لعدة عوامل. حيث تُعتبر حلقة وصل مهمة تربط بين المناطق الاستراتيجية الأخرى في القارة الأفريقية، مثل وسط القارة وجنوبها والساحل والصحراء. تقع على الساحل الغربي للقارة مطلة على المحيط الأطلسي، مما يمنحها قربًا نسبيًا من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعزز أهميتها في المنظور الأمني الأمريكي كما يعكس القلق من التهديدات المحتملة في ظل تصاعد دور بعض القوى العالمية مثل الصين وروسيا.

فمن خلال هذه المحيطات الجغرافية للمنطقة تتناول الدراسة الأهمية الجيوسياسية لغرب افريقيا ومن خلال تقديم مقارنة بين تطور الظاهرة النزاعية في المنطقة. وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة غرب افريقيا.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية مقارنة بين وتيرة النزاعات في السابق وحديثا بغرب افريقيا.

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة غرب افريقيا

عند النظر إلى الخريطة الجغرافية للعالم، يبرز تمامًا على الساحل الغربي للقارة الأفريقية، قطاع من الأرض يمتد من سواحل المحيط الأطلسي إلى الحدود مع الصحراء الكبرى. هذه المنطقة، التي تُعرف باسم غرب إفريقيا، ليست مجرد تجمع جغرافي للدول، بل هي مركز نابض للنشاط الإنساني، التاريخي، الاقتصادي والسياسي.

ففي هذا المبحث تتناول الدراسة الموقع الجغرافي لمنطقة غرب افريقيا (المطلب الاول) ومعالم أهميتها الجيوسياسية (المطلب الثاني).

المطلب الاول: الموقع الجغرافي لمنطقة غرب افريقيا

تُعتبر منطقة غرب إفريقيا من بين أبرز المناطق في القارة الأفريقية، حيث اكتسبت أهمية استراتيجية نتيجة لموقعها الجغرافي المهم وثرواتها الطبيعية الوفيرة، شهدت هذه المنطقة قيام عدة دول وممالك، مما عزز من قيمتها الحضارية ومكانتها التاريخية، بالإضافة إلى ذلك، لعب الإسلام دوراً فعّالاً في نهضتها العلمية والفكرية.

كانت غرب إفريقيا عرضةً لأطماع الدول الخارجية ; خاصة الأوروبية، حيث كانت واحدة من أوائل المناطق الأفريقية التي وصل إليها الأوروبيون أثناء بداية الاستكشافات الجغرافية. هذا المشهد غيّر من واقع المنطقة وأدخلها في مرحلة جديدة، بدءاً من ظهور تجارة الرقيق وصولاً إلى الاستعمار.

الفرع الأول: التسمية والحدود الجغرافية للمنطقة

مصطلح "غرب إفريقيا" أو "السودان الغربي" يشير إلى المنطقة التي نسميها غرب إفريقيا[1]. من الناحية الجغرافية، هناك بعض الغموض والتداخل نتيجة لاختلاف المؤرخين

[1] شوقي الجمل عطى الله، عبد الرزاق إبراهيم عبد الله، ***دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر*** (القاهرة: مكتبة الاسكندرية، 1998)، ص.5.

والجغرافيين في تحديد حدوده. إلا أنهم اتفقوا على أنها تلك المنطقة الواقعة في غرب إفريقيا، والتي تطل على المحيط الأطلسي من الغرب والجنوب، والواقعة جنوب الصحراء الكبرى. [1]

فهي تلك المنطقة التي تشمل جميع الدول الواقعة غرب إفريقيا والتي يحدها غربا المحيط الأطلسي، جنوبا خليج غينيا، شرقا بحيرة تشاد، ومن الشرق الكاميرون وبحيرة التشاد، ومن الشمال الصحراء الكبرى تنتهي عند الحدود الشمالية لدولتي مالي والنيجر، يقع هذا الإقليم عند خط عرض 16° شمال خط الاستواء و بين خطي 13°و 17° غرب خط غرينيتش ، تشمل غرب إفريقيا 17 دولة: وهي البنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، والتوغو، موريتانيا والصحراء الغربية[2]، حسب الخريطة السياسية لدول غرب افريقيا في الشكل رقم (01).

الشكل رقم (01): الخريطة السياسية لدول غرب افريقيا :

Source : Project, N. O. (s.d.). 'Political Map of West Africa'. sur one world nations online: ***https://www.nationsonline.org/oneworld/map/west-africa-map.htm*** ، le(19/05/2023)

[1] محمد علي ذهني إلهام، ***جهاد الممالك الاسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي 1850-1914*** (الرياض: دار المريخ، 1988)، ص .19.

[2] بدر حسن الشافعي، ***تسوية الصراعات في إفريقيا نموذج ايكواس***، (القاهرة، دار النشر للجامعات، 2009)، ص.65.

بلغ تعداد سكانها حوالي 400 مليون نسمة بنهاية عام 2021، مقارنة بنحو 380 مليون نسمة في نهاية عام 2018. تبلغ مساحتها حوالي 5,112,903 كيلومتر مربع، ومحيطها الساحلي البالغ طوله 6000 كيلومتر، والذي يمتد من أعالي أنغولا في جنوب غرب أفريقيا إلى أسفل الصحراء الغربية في الشمال ويغسله المحيط الأطلسي، يجسد قيمتها كمنطقة ذات أهمية جيوستراتيجية عالمية بالإضافة إلى ضعفها الأمني[1].

الفرع الثاني: الأهمية الجغرافية لمنطقة غرب إفريقيا

مساحة دول غرب إفريقيا تبلغ 5 ملايين كيلومتر مربع، وهي تمثل 17% من مساحة إجمالي قارة إفريقيا، النيجر تحتل المرتبة الأولى بمساحة تبلغ1,267,000 كيلومتر مربع، مما يجعلها أكبر دولة في غرب إفريقيا والسادسة في إفريقيا. تليها مالي بمساحة تقدر بـ 1،240،000 كيلومتر مربع، وهي المرتبة الثانية في غرب إفريقيا والثامنة على مستوى إفريقيا. أما غامبيا فتعتبر الأصغر بمساحة تقدر بـ 113،000 كيلومتر مربع[2].

تتميز منطقة غرب إفريقيا بثروة مائية غنية تتمثل بشكل رئيسي في الأنهار، حيث تتوفر بحيرات شبه منعدمة باستثناء بحيرة فولتا في غانا وبحيرة تشاد، يتمتع هذا الإقليم بشبكة نهرية متنوعة وشاسعة تتفرع بشكل كبير، يتميز أنهارها بتصريف مياهها إلى المحيط الأطلسي وقابليتها للملاحة.

هذه الأنهار لعبت دورًا هامًا في تطوير الحضارات وازدهار الإمبراطوريات في غرب إفريقيا، ولا تزال تلعب دورًا بارزًا في حياة السكان المحليين حتى الآن، وتشير التوقعات إلى أن النزاعات المستقبلية قد تكون مرتبطة بأزمة المياه، مما يجعل هذه الموارد محط أطماع خارجية. [3]

---

[1] T.C McCaskie, John de Fage, « Western africa », May19 2024 , in : ***https://www.britannica.com/place/western-Africa/The-early-kingdoms-and-empires-of-the-western-Sudan*** , on : (22/05/2024).

[2] أمين حبلا، "رصاص دول الإيكواس يقرع أبواب نيامي.. هل تتدخل دول غرب أفريقيا عسكريا في النيجر لإعادة بازوم إلى السلطة؟"،(مركز الجزيرة الإعلامي،04-08-2023)، في: ***https://www.aljazeera.net/news/2023/8/4/ساعات-على-انتهاء-مهلة-الأفارقة*** ، تاريخ الاطلاع: (25-05-2024).

[3] إلهام محمد علي ذهني، ***مرجع سابق***، ص.30.

تمتاز غرب افريقيا بالعديد من الأنهار، من أهمها:

أولا: نهر النيجر:

يعد نهر النيجر من أبرز أنهار إفريقيا وأضخمها، حيث يحتل المرتبة الثالثة من حيث الطول بعد نهر النيل، يبلغ طوله 4200 كيلومتر. يمتد عبر مساحة تفوق 2 مليون كم²، مما يجعله صالحًا للملاحة بين كوروسا وباماكو خلال فصل المطر. يتشكل في نهاية فصل المطر دلتا عظيمة تُعتبر أكبر دلتا في إفريقيا، حيث تصل مساحتها إلى 3580 كم.²

ينبع النهر من منطقة جبلية ويجري عبر غينيا ومالي ونيجيريا والنيجر ثم يصب في خليج غينيا المحيط الأطلسي، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (02).

الشكل رقم (02): خريطة توضح نهر النيجر في غرب افريقيا

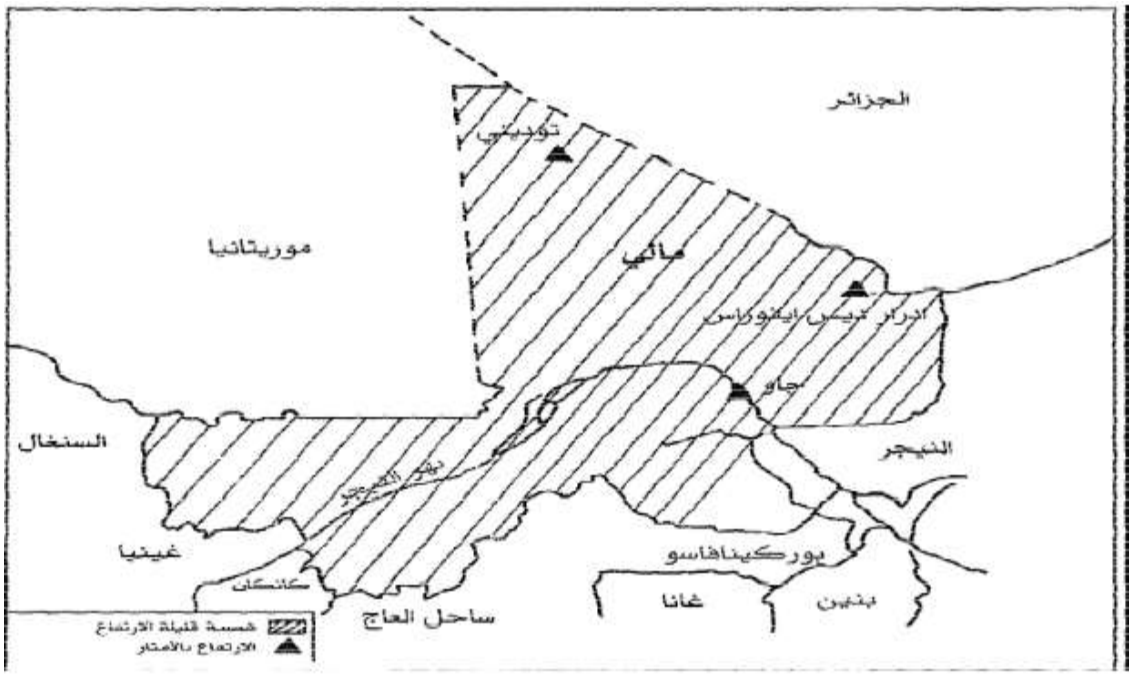

المصدر: عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، ***جغرافية القارة الافريقية وجزرها*** (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2000)، ص.173.

يُعتبر من أهم الأنهار للملاحة وله أهمية سياسية واقتصادية كبيرة، حيث يحتوي حوضه على غنى هائل من الموارد الطبيعي. ويمثل جزءًا هامًا من تاريخ وثقافة المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر طريق مائي هام للمواصلات والتجارة، مما يعزز دوره في تطوير الاقتصاد وتعزيز التواصل بين المناطق المختلفة كما يمثل موردًا حيويًا ومهمًا للحياة

في غرب افريقيا، وتتأثر أهميته بشكل كبير بالتغيرات البيئية والمناخية والتنموية في المنطقة[1].

ثانيا: نهر السنغال:

نهر السنغال يأتي في المرتبة السادسة في قارة إفريقيا من حيث الطول، والخامسة من حيث المساحة، حيث يُقدَّر طوله بحوالي 1633 كيلومتر. ينبع من نفس المنبع الذي ينبع منه نهر النيجر، حيث يبدأ رحلته من مرتفعات غينيا متجهًا نحو الشمال الشرقي ثم يغير اتجاهه نحو الشمال الغربي، ويشكل حدودًا سياسية بين موريتانيا شمالًا والسنغال جنوبًا حسب الشكل رقم (03).

الشكل رقم (03): خريطة توضح نهر السنغال في غرب افريقيا

Source : *https://www.worldatlas.com/maps/senegal*

يتميز بإنحدار مجراه التدريجي في المنطقة المستوية الساحلية، ورغم ذلك فإنه يعاني من ضحالة، حيث لا يتجاوز عمقه ثلاثة أمتار فقط على مسافة تبلغ 350 كيلومتر من مصبه في المحيط الأطلسي. من بين مميزاته أيضًا أنه يلعب دورًا هامًا في الري، وتصلح الملاحة فيه خلال فصل الأمطار، خاصة في المجرى الأدنى منه. في 2013 قام المدير التنفيذي

[1] فتحي محمد أبوعيانة، ***جغرافيا إفريقيا، إفريقيا دراسة إقليمية للقارة مع التطبيق دول جنوب الصحراء***، (الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1983)، ص. 223

للبنك الدولي بتقديم قروض مالية قيمتها 228.5 مليون دولار، بغية تحسين إدارة المياه في حوض نهر السنغال، وتعزيز آفاق التنمية في غينيا ومالي وموريتانيا والسنغال[1].

ثالثا: نهر غامبيا:

يشكل النهر سطحًا لغامبيا، حيث تحيط به سهول خصبة تستخدم في الزراعة. وتتميز المناطق المحيطة بهذا النهر بالمستنقعات والغابات على ضفافه، مما أدى إلى تمركز السكان والبلدان بعيدًا عن مجراه .يُعتبر واحدًا من أصلح الأنهار للملاحة، حيث يبلغ طوله 5800 كيلومتر ويمتد على مسافة تصل إلى 465 كيلومتر، وينتهي في المحيط الأطلسي.

ينبع من الهضبة الفوقية في غينيا ويتدفق باتجاه الشمال الشرقي عبر غامبيا ويصب في المحيط الأطلسي عند العاصمة بانجول، حسب الشكل رقم (04).

الشكل رقم (04): خريطة توضح نهر غامبيا في غرب افريقيا

Source : *https://www.worldatlas.com/maps/gambia*

يعد بجانب أهميته البارزة في الري وصيد الأسماك، مسارًا للنقل البحري الداخلي ووسيلة لصيد الأسماك التي تعتبر مصدرًا هامًا للغذاء وسببًا لتوازن الاقتصاد المحلي.

[1] "تحسين إدارة المياه وتعزيز التنمية في حوض نهر السنغال ومنطقة الساحل"،(البنك الدولي ، 2013)، في :*https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/12/05/world-bank-group-approves-new-push-to-alleviate-water-scarcity-in-senegal-river-basin-and-wider-sahel*، تاريخ الاطلاع: (06/05/2024) .

فهو من أبرز المعالم الطبيعية في البلاد، ويُعتبر مورداً أساسياً في مجال النقل. تنتشر المستنقعات في المنطقة الساحلية وعلى ضفاف النهر، حيث تغطي الغابات الاستوائية مجراه الأسفل، في حين تتوزع الأشجار والأعشاب في المناطق الأخرى[1].

رابعا: نهر فولتا

يمتد على طول يبلغ 1500 كيلومتر، حيث ينبع من بوركينافاسو من جبال "فوتاديالو" ويجري عبر غرب افريقيا باتجاه الجنوب ويصب في خليج غينيا، حسب ماهو موضح في الشكل الآتي.

الشكل رقم (05): خريطة توضح نهر فولتا في غرب افريقيا

Source : *http://www.zef.de/publ_maps.html*

يوجد عدة سدود عليه تولد الطاقة الكهرومائية، مما يسهم في توفير الكهرباء للمناطق المحلية وتعزيز التنمية الاقتصادية. كما يعتبر موطنًا للحياة البرية ومصدرًا للتنوع البيولوجي، مما يجعله محطة جذب سياحي وموطنًا للعديد من أنواع الطيور والحيوانات المائية. كما يمثل مسارًا مائيًا مهمًا للنقل الداخلي في المنطقة.

[1] إلهام محمد علي ذهني، ***مرجع سابق***، ص .24.

يستخدم لنقل البضائع والمواد الغذائية بين المدن والقرى على طول مجراه، مما يسهل عمليات التجارة ويعزز الاتصالات الاقتصادية بين السكان، يشبه في خصائصه واتجاهاته نهر النيجر. بالإضافة إلى نهر فولتا، هناك أنهار أخرى في منطقة ساحل العاج مثل نهر باداما، ونهر كافالي، ونهر كوموبه، ونهر السالوم، ونهر الكراما، وتُعتبر جميعها صالحة للملاحة[1].

المطلب الثاني: السياق الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة غرب افريقيا

تعتبر منطقة غرب إفريقيا حلقة وصل بين بعض الأقاليم الإفريقية الرئيسية مثل شمال القارة ووسطها وجنوبها، مما يزيد من أهميتها الجيوسياسية في المنطقة. وبتضمنها نحو 15 دولة إفريقية، فإنها تشكل كتلة تصويتية معتبرة يمكن الاستفادة منها في المحافل الدولية، كما تشكل خط دفاع أولي في التصدي لبعض التحديات التي تهدد أمن القارة الأوروبية وتحظى بثروات وموارد طبيعية هائلة، مما يجعلها محط أنظار العديد من اللاعبين الدوليين الساعين لتعزيز نفوذهم السياسي والاقتصادي في المنطقة[2].

الفرع الأول: البناء الاجتماعي والثقافي لبلدان غرب إفريقيا

أولا: السكان:

يتميز تكوين السكان في دول غرب إفريقيا بتنوعهم الكبير والتمازج بين العرقيات المختلفة، حيث تشكل دولة نيجيريا مثالاً بارزاً على ذلك، تضم مجموعة واسعة من الأعراق والقوميات والإثنيات، حيث تمتزج هذه الفئات بشكل متزايد مع المجتمعات الأفريقية الأصلية وتتجلى هذه التنوعات العرقية في بقية دول غرب إفريقيا ولكن بنسب تختلف.

تشكل المنطقة نقطة جذب للمهاجرين من البلدان المجاورة وأيضًا من بلدان أخرى، مما يزيد من تنوع الثقافات واللغات في المنطقة، حسب ما هو موضح في الجدول رقم (01).

---

[1] فتحي محمد أبوعيانة، ***المرجع السابق***، ص.221.

[2] أحمد عسكر، ***حدود ومستقبل التوجه الصيني نحو غرب إفريقيا*** (ترينذز للبحوث والإستشارات، ورقة سياسة (12)، نوفمبر 2021)، ص ص. 8،9.

الجدول رقم (01): التعداد السكاني لغرب إفريقيا حسب إحصائيات" مجموعة البنك الدولي" (2022) والتركيب العرقي.

إسم الدولة	العاصمة	المساحة	التعداد السكاني "مليون نسمة"	أهم العرقيات
النيجر	نيامي	1,267,000كم²(01)	26,2 م.ن(04)	الهوسا،فولاني،سونغي،طوارق
مالي	باماكو	1.240.000كم²(02)	22,5 م.ن(06)	بامبارا،فولاني،سونغي،طوارق
موريتانيا	نواكشط	1.030.700كم²(03)	4,73 م.ن(13)	العرب،الطوارق،وولوف
نيجيريا	أبوجا	923,768 كم² (04)	218 م.ن(01)	الهوسا،فولاني،ايبو،يوروبا،الأبيبيو
كوت ديفوار	أبيدجان	322.460 كم²(05)	28 م.ن(03)	أجنى،كرو،ماندي،باولى،دان
بوركينافاسو	واجادوجو	274.200 كم²(06)	22,6 م.ن(05)	موصى،بوبو،جورونسي
غينيا	كوناكري	245.857 كم²(07)	13,8 م.ن(08)	ماندي،فولاني
غانا	أكرا	239.460 كم²(08)	33,4 م.ن(02)	اكان،ايوي،اجا
السنغال	داكار	196.190 كم²(09)	17,3 م.ن(07)	وولوف،فولاني,توكولور ،ديولا،سير
البنين	بورتونوفو	112.620 كم²(10)	13,53م.ن(09)	فون،أدجا،يوروبا،باريبا
ليبيريا	مونروفيا	111.370 كم²(11)	5,3 م.ن(12)	مانديجو،جيسي،جولا،كبيلي،كرو
سيراليون	فريتاون	71.740 كم²(12)	8.6 م.ن(11)	كرو،باسا،جيوومانديجو
التوغو	لومي	56.785 كم²(13)	8,8 م.ن(10)	كابري,ايوه
غينيابيساو	بيساو	63.120 كم²(14)	2,1 م.ن(15)	بالانت،بيبيل
غامبيا	بانجول	11.300 كم²(15)	2,7 م.ن(14)	مانديغو,فولاني,وولوف

البنك الدولي: في https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=C ، تاريخ الاطلاع: 22_04_2024، بتصرف الباحثة .

كما تشهد دول غرب افريقيا نموًا سكانيًا مرتفعًا وسريعا «حسب ماهو موضح في الشكل رقم (06)»، فدولة نيجيريا تعتبر البلد الأكثر كثافة سكانية في غرب أفريقيا؛ يبلغ عدد سكانها حوالي 218 مليون نسمة، وتمتد على مساحة تبلغ حوالي 923،768 كم²، حيث

تتميز بكثافة سكانية عالية نسبياً نظراً لحجم سكانها ومساحتها الصغيرة، حيث يتوقع أن يستمر نمو السكان بغرب افريقيا في المستقبل القريب[1].

الشكل رقم (06): رسم بياني يمثل إجمالي عدد السكان في بلدان غرب افريقيا خلال 2010-2050 (بالمليون نسمة)

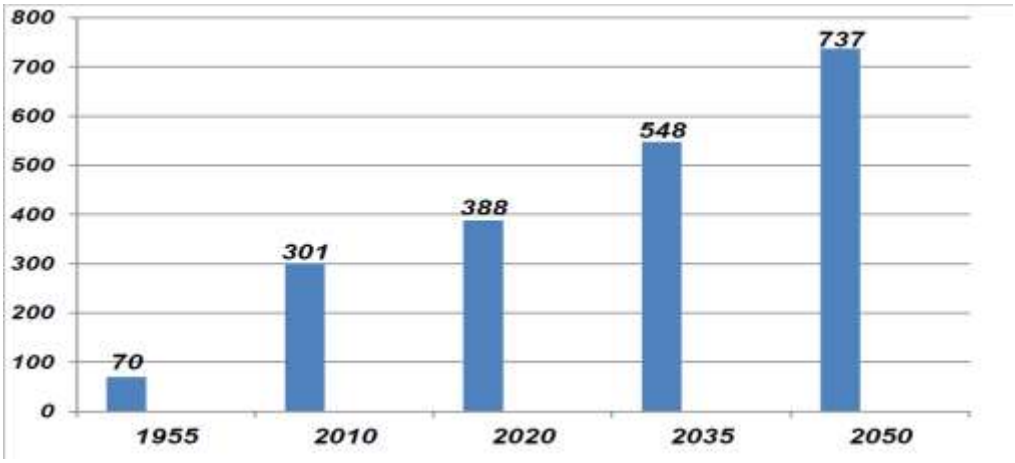

المصدر: محمودي منير، ***مصادر الصراعات الداخلية في بلدان غرب افريقيا وآليات ادارتها*** (الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016) ، ص.41.

ثانيا: التعدد اللغوي:

تتميز إفريقيا بتنوع لغوي كبير يفوق عدد سكانها، حيث يتراوح عدد اللغات المتميزة في القارة بين سبعمائة وألف لغة، بما يصل إلى 1200 لغة في منطقة غرب إفريقيا وحدها. يعزى هذا التنوع اللغوي إلى التنوع العرقي والثقافي الذي تتميز به المنطقة والقارة الإفريقية بشكل عام، تعتبر لغة الهوسا الأكثر استخدامًا في منطقة غرب إفريقيا، إلى جانب لغات أخرى مثل السواحيلية واليوروبا والآكان والماندينغ والسنغاي والولوف.

وعلى الرغم من ذلك، فقد اعتمدت حكومات دول المنطقة لغات المستعمرين السابقين كلغات رسمية، مما جعل الفرنسية والإنجليزية والبرتغالية هي اللغات الرسمية للهياكل والمؤسسات.

[1] محمودي منير، ***مصادر الصراعات الداخلية في بلدان غرب افريقيا وآليات ادارتها*** (الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016)، ص.41.

تُعتبر هذه اللغات أيضًا لغات إعداد القوانين والدساتير في معظم دول المنطقة، ويرجع ذلك إلى الفترة الاستعمارية التي شهدتها القارة، حيث تأثرت الثقافة والتحولات الاجتماعية في ذلك الوقت. ولم تكن اللغات الأفريقية مُتبناة للكتابة الحديثة إلا بمجيء الاستعمار، وخاصة من قبل دول كفرنسا والبرتغال.

أما بعد الاستقلال، لم تكن للنخب الحاكمة سوى الخيار بالاعتماد على اللغات الأوروبية كلغات رسمية، نظرًا لتأثيرهم الثقافي والتعليمي العميق، إضافة إلى عدم وجود لغة محلية مهيمنة يمكن أن تكون لغة رسمية بديلة لتعدد اللغات واللهجات في المنطقة. [1]

ثالثا: التنوع الديني:

إلى جانب تنوعها العرقي واللغوي، تتميز منطقة غرب إفريقيا أيضًا بتنوع ديني واسع، حيث تحظى بحضور كل الديانات المعروفة في العالم. يتضمن ذلك الإسلام والمسيحية، بالإضافة إلى الديانات التقليدية المحلية والديانات الوافدة إلى المنطقة.

الإسلام في افريقيا الغربية وصل عن طريق الفتوحات والحركات التيجانية، أما المسيحية فمع وصول الأوروبيين إلى السواحل الجنوبية لغرب إفريقيا في القرن الخامس عشر وإقامة مراكز تجارية لتجارة العبيد، سنحت الفرصة للديانة المسيحية للدخول إلى المنطقة. مع توسع النشاط الاستعماري في المنطقة وعلى القارة بأسرها، زاد انتشار الديانة المسيحية بفضل سياسات التبشير المنتهجة من قبل الدول الأوروبية. تركزت البعثات المسيحية في غرب إفريقيا، بما في ذلك في ليبيريا، غانا، ساحل العاج، نيجيريا، توغو، وبنين. وبهذا أصبحت الديانة المسيحية الثانية في المنطقة من حيث الانتشار بعد الإسلام.

بالإضافة إلى التنوع الديني بين المسلمين والمسيحيين في المنطقة، تنتشر أيضًا حركات وتنظيمات دينية داخل كل الطوائف.

بين المسلمين؛ تشمل هذه الحركات الطرق الصوفية، مثل القادرية والتيجانية والمريدية،. أما بين المسيحيين؛ فهناك حركات وتنظيمات تعمل على حماية حقوق

[1] محمودي منير، ***مرجع سابق***، ص.48.

المسيحيين والحفاظ على وحدة الكنائس في كل بلدان المنطقة .تشمل هذه الحركات الكاثوليكية والبروتستانتية، مثل منظمة الكنائس الإنجيلية لغرب إفريقيا وغيرها[1].

الشكل رقم (07): منحنى بياني يمثل التوزيع الديني بمنطقة غرب افريقيا خلال 1900-2050 (نسب مئوية)

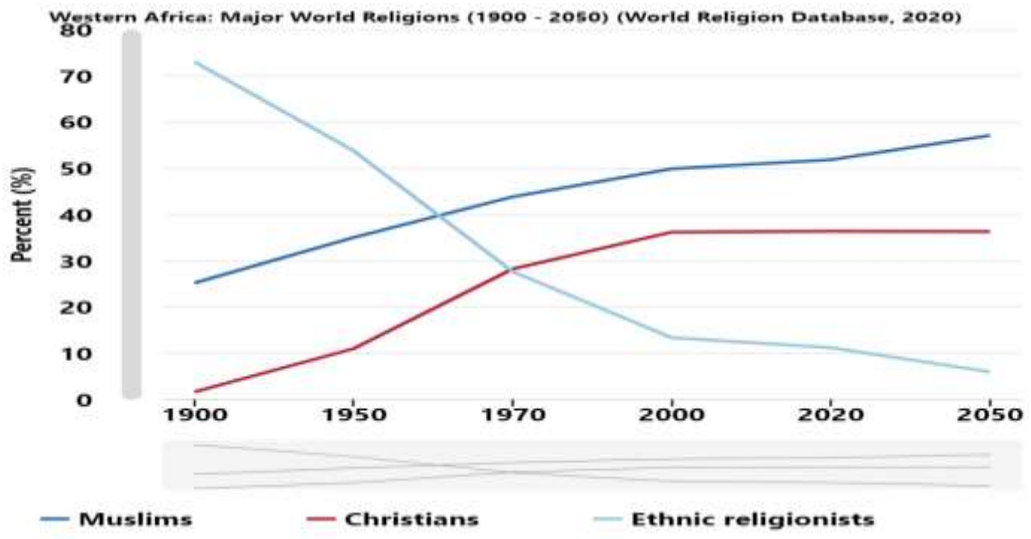

Source : *https://www.thearda.com/world-religion/national-profiles?u=20r*

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة غرب إفريقيا

تتمتع غرب إفريقيا بمجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة التي زادت من أهمية تلك المنطقة، حيث تتنوع الموارد من المعادن مثل اليورانيوم، الذهب، البوكسيت، الحديد، النحاس، الليتيوم، المنغنيز، الفوسفات، والملح، بالإضافة إلى معادن أخرى. تقوم دول غرب إفريقيا بتصدير معظم هذه الموارد إلى الخارج. تُعتبر هذه المنطقة مجالًا حيويًا ومصدر أساسي لشركات التعدين الأجنبية .

حسب تقرير مجموعة البنك الافريقي تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية كوت ديفوار والنيجر والسنغال من أفضل اقتصادات في القارة من حيث الأداء الاقتصادي

[1] صبحي علي قنصوه الدين، ***السياسة في نيجيريا: إشكاليات العلاقة بين النظام السياسي والواقع الديني في مجتمع تعددي***، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الافريقية، 2004)، ص ص. 29-38.

بمعدل نمو يتعدى 6.5٪ ومن المقرر أن تعود هذه الدول لتدخل في مجموعة الاقتصادات العشر الأسرع نموًا في العالم في 2023–2024[1].

بالنسبة لإنتاج النفط، تعتبر نيجيريا المنتج الأكبر للنفط في إفريقيا، فهي أحد أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، تمتلك أكبر قوة سكانية داخل المنظمة.

بلغ ناتجها المحلي الإجمالي عام 2022 ما يقدر بـ 472.62 مليار دولار "حسب مجموعة البنك الدولي"، فهي تصنف في المرتبة الثانية بعد جنوب افريقيا، بأعلى اقتصاديات القارة بقيمة تفوق 500 مليار دولار لعام 2019، تقدر احتياطاتها من النفط والغاز المثبتة بنحو 40–50 مليار برميل. فالتوقعات تشير إلى أن جميع دول غرب افريقيا تقع على موارد هائلة من النفط والغاز[2].

بالنسبة للذهب، "حسب منظمة الذهب الدولية World gold Council" تعتبر غرب افريقيا أحد أهم المنتجين له حسب احصائيات 2022 بنسبة 50%، نجد غانا مالي بوركينا فاسو وغينيا قاموا بتطوير قدراتهم لإنتاج الذهب، حيث تعتبر غانا تاسع أكبر منتج للذهب في إفريقيا، بحيث في عام 2021 تم تقدير إنتاج حوالي 117.6 طنًا من الذهب، ما يمثل نسبة 90% من إجمالي صادرات المعادن في دول غرب أفريقيا، ونسبة 90% من إجمالي صادراتها.[3]

حيث تحتل مالي المرتبة الثامنة عشر عالمياً، وبوركينافاسو المرتبة السابعة عشر، كما تحتل غينيا المرتبة الثالثة والعشرون عالميا، هذا ما يوضحه الشكل (08).

---

[1] جمهورية مصر الديموقراطية، مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، ***تقرير توقعات الاقتصاد الأفريقي لعام 2023 الصادر عن مجموعة البنك الأفريقي للتنمية بشأن "تعبئة تمويل القطاع الخاص للمناخ والنمو الأخضر في أفريقيا" الذي يعرضه البروفيسور/ كيفن تشيكا أوراما ، اف ايه ايه اس كبير الاقتصاديين ونائب رئيس*** ، (24مايو2023)، ص.2.

[2] " إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) – Nigeria"،(موقع البنك الدولي،2022) في : ***https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=NG*** ، تاريخ الاطلاع : (06/05/2024)

[3] krishan gopaul , 'The evolving picture of global gold production', from the website: ***https://www.gold.org/goldhub/gold-focus/2023/06/evolving-picture-global-gold-production*** , on : (06/05/2024).

الشكل رقم (08): تمثيل بياني ل20 دولة منتجة للذهب عالميا خلال(2022)

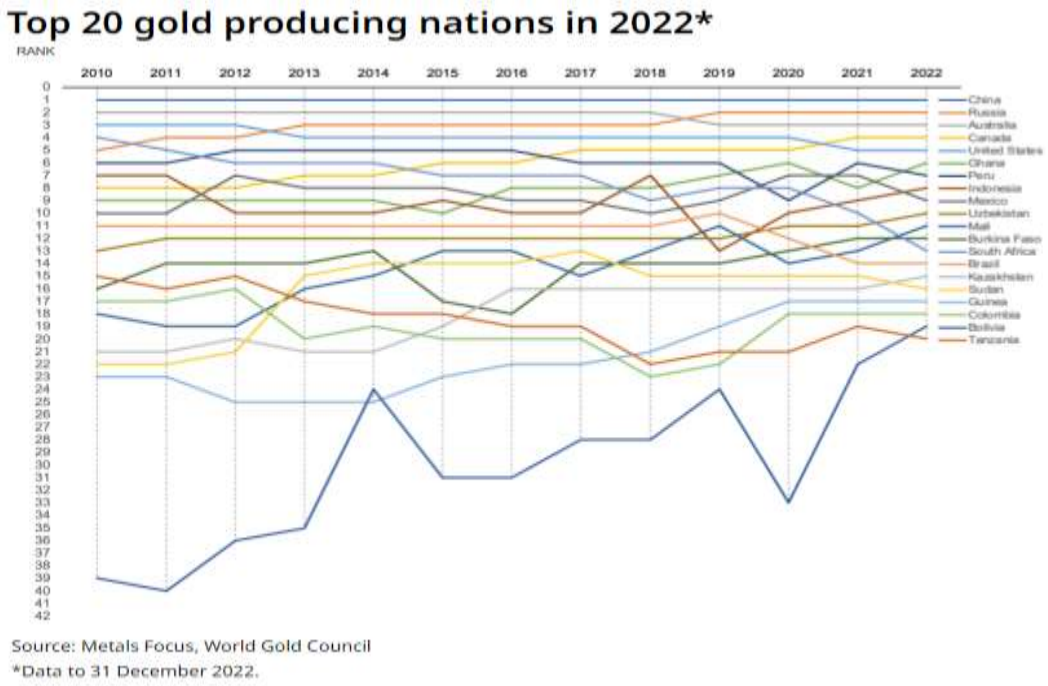

Source : Krishan gopaul, 'The evolving picture of global gold production', from the website: ***https://www.gold.org/goldhub/gold-focus/2023/06/evolving-picture-global-gold-production*** , on : (06/05/2024).

في شمال نيجيريا، يمتد شريط ضيق من مواقع التنقيب عن الذهب من الحدود التشادية إلى الحدود الجزائرية. بدأ استخراج خام الذهب في هذه المنطقة بكميات جيدة منذ عام 2004. كانت المنطقة موطنًا لحوالي 15,000 منقبًا في بداية عام 2017، يتواجد فيها مناطق تنقيب رئيسية تتركز حول دجادو وتضم حوالي 11,000 منقب، ويُشار إلى أنه تم العثور على ما يقل عن 70 طنًا من الذهب حتى أبريل 2017[1].

كما تعتبر بوركينا فاسو من بين أهم دول غرب إفريقيا في إنتاج الذهب، حيث تحتوي على قرابة 2200 منجم ذهب غير رسمي، من بينها منجم الذهب أساكان الشهير والمهم في شمال شرق البلاد، بالإضافة إلى حوالي 800 منجم صغير آخر، ويُقدّر عدد الأشخاص

[1] مات جونسون، ***حمى الذهب في شمال النيجر: ما وراء الغرب المتوحش***، ترجمة: محمد صالح عياد، (ورقة إحاطة، ديسمبر 2017)، ص.5.

الذين يعملون في المناجم الصغيرة بنحو 1.5 مليون شخص، مما جعل بوركينا فاسو أسرع منتج للذهب نموًا وخامس أكبر منتج في القارة[1].

من جهة أخرى، تُعتبر موريتانيا أيضًا غنية بالذهب، حيث نشر المسح الجيولوجي الأمريكي تقريرًا مفصلًا في عام 2013 عن المعادن في موريتانيا. حيث الأماكن التي ينتشر فيها معدن الذهب، هي كالآتي: منطقة تاريازت بولاية إينشيري، ومنطقة آمساكة بولاية إينيشير، ومنطقة أمبود بولاية كوركول، ومنطقة ضواحي مدينة النعمة عاصمة ولاية الحوض الشرقي.

بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية المذكورة، تمثل غرب إفريقيا منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنابيب الغاز عبر الصحراء، الذي يربط النيجر ونيجيريا والجزائر، مع قدرة سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب ويمتد على مسافة 4128 كيلومتر. ينطلق هذا المشروع من واري في نيجيريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، مما يسمح لأوروبا بتأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعي. بدأت أعمال هذا المشروع بعد اتفاق تم توقيعه بين الدول الثلاث في 3 يوليو 2009[2].

يتصدر القطاع الزراعي قائمة القطاعات الرئيسية التي يعتمد عليها اقتصاد دول غرب إفريقيا. تعتمد أكثر من نصف سكان مالي على النشاط الزراعي لتأمين دخلهم، وتحتل زراعة الحبوب مكانة كبيرة في تلبية احتياجات السكان للغذاء. ويعتبر القطن المحصول الرئيسي للتصدير في مالي، حيث تعتبر من أكبر منتجي مادة القطن على مستوى العالم، ويعيش على حساب القطن حوالي 3 ملايين شخص في مالي.

بالإضافة إلى ذلك، تحتل نيجيريا مكانة متقدمة بين الدول الكبرى المنتجة للكاكاو، زيت النخيل، ولب النخيل، إضافة إلى المنتجات الزراعية الأخرى. تظل الزراعة قطاعًا هامًا

---

[1] ميلود عامر الحاج، مزارة زهيرة، "السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الأفريقي بين القطيعة والاستمرارية"، ***الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،*** ع.18 (الجزائر، جوان2017)، ص ص .259-270.

[2] عبير شليغم، ***التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على المنطقة الساحل الافريقي (2012-2013)***، رسالة ماجستير،(جامعة الجزائر: كلية علوم سياسية وعلاقات الدولية،2014)، ص.98.

في اقتصاد كوت ديفوار أيضًا، حيث تعتبر أكبر منتج ومصدر في العالم لحبوب الكاكاو والبن وزيت النخيل[1].

بالرغم من ذلك فإن قطاع الزراعة في غرب أفريقيا يعاني من التدني المستمر في مستوى الاستثمار فيه. لكن تمكنت بعض الدول مثل بوركينافاسو ومالي والنيجر والسنغال من زيادة الإنفاق العام على الزراعة إلى ما يصل إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي، على سبيل المثال، خصصت نيجيريا 6% من الناتج المحلي الإجمالي لديها للزراعة.

فيما يتعلق بالثروة الحيوانية، تُعَدُّ مالي ثاني أكبر ثروة بعد الزراعة، حيث تُمثِّل حوالي 10% من الناتج الوطني الخام، ويعتمد عليها حوالي 30% من السكان. تُقدَّر احتياطاتها المتمثلة في الأغنام والماعز بنحو 34 مليون رأس و35 ألف من الدواجن،كشفت إحصائيات اقتصادية أن هذه الثروة تحتل المركز الثالث في صادرات البلاد الخارجية، حيث تفوق قيمة صادراتها 2.5 مليار دولار إلى البلدان المجاورة مثل السنغال وساحل العاج وموريتانيا[2].

تمتاز غرب أفريقيا بمعادن طبيعية استراتيجية وثمينة، بما في ذلك الذهب واليورانيوم والألماس والتيتانيوم، ويمتد حزام الغابات المطيرة الخصبة من غينيا في الغرب إلى الكاميرون في الشرق ، تشكل نحو أكثر من ثلثي احتياجات العالم من الكاكاو، في حين أن السافانا ومناطق الساحل تعتبر مصدرًا رئيسيًا للقطن والفول السوداني وزبدة الشيا[3].

تمكنت دول غرب أفريقيا من جذب استثمارات خارجية بقيمة 15 مليار دولار بفضل الإعفاءات الضريبية التي تمتعت بها، مما جعلها سوقًا استهلاكية للمستثمرين في القطاعين الخاص والعام. تشتمل تلك المنطقة على ثلث أراضي العالم المتاحة للاستثمار، إلى جانب موارد غنية من الطاقة الكهرومائية والموارد البحرية والمعدنية واحتياطيات النفط والغاز. كما تتركز 70 %من مخزون أفريقيا النفطي في الساحل الأفريقي الغربي، مما جعله يتجاوز

---

[1] زايدي سليمة، ***سياسة فرنسا تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء ما بعد الحرب الباردة***، اطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص.408.

[2] عصام عبد الشافي، "التداعيات الاقتصادية على القضية المالية"، ***قراءات إفريقية***، ع.16، (أبريل – جوان 2013)، ص.57.

[3] 'Geostrategic Dimensions of Security in West Africa' ,from the siteweb : ***https://about.jstor.org/terms*** , on : (Wed, 31 Jan 2024)

الناتج النفطي العام لدول غرب أفريقيا المطلة على خليج غينيا تلك لدول الخليج العربي في عام 2020 بمعدل 25% مقابل 22% لدول الخليج.[1]

انضمت ليبيريا وغانا وسيراليون مؤخرًا إلى منظمة الدول المنتجة للنفط في غرب أفريقيا، يُقدر مخزونها من النفط بنحو 200 مليون برميل. هذا التطور يعزز فرضية أن تتحول دول غرب أفريقيا إلى مورد أساسي للاقتصاد العالمي. حيث يتميز النفط الأفريقي بخصائص معينة مثل انخفاض محتوى الكبريت وقربه من الأسواق الأوروبية والأمريكية، وهذه العوامل تعزز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة غرب أفريقيا.[2]

الشكل رقم (09): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال (2011-2021)

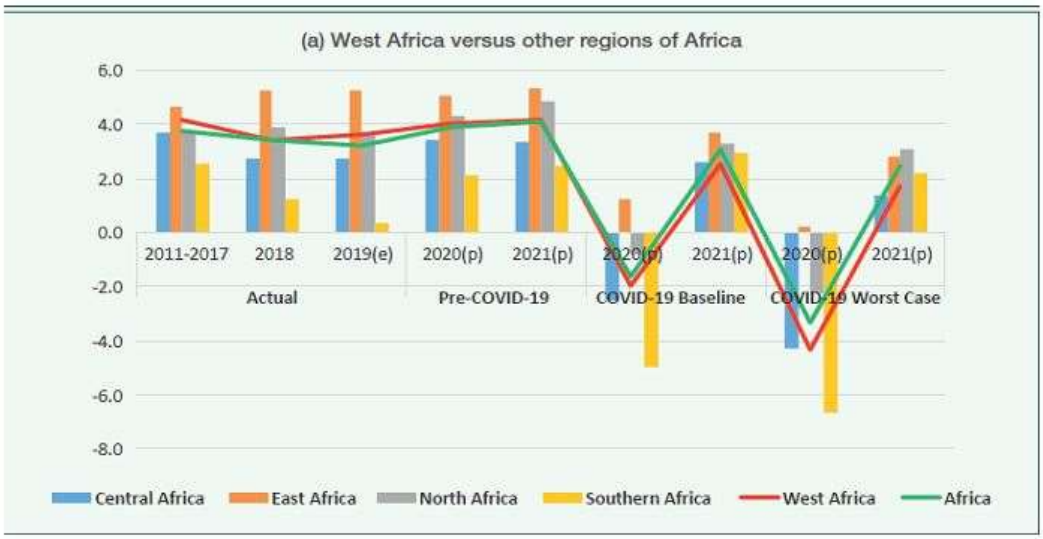

Source : Abidjan, African Development Bank group, ***West African Economic Outlook 2020 Coping with the COVID-19 Pandemic*** (08/07/2020), p.18.

نرى في الشكل رقم (09) أن إقليم غرب أفريقيا شهد معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 4% خلال الفترة (2011-2017)، ثم انخفض إلى 3.8% في السنتين 2018 و2019، عاد إلى 4% في عام 2021.

[1] د. سالي محمد فريد محمود، "أهمية النفاذ لأسواق دول غرب أفريقيا: الفرص والمكاسب والتحديات" ، في: https://pharostudies.com/?p=6144 ، تاريخ الاطلاع : (01-02-2024).

[2] Lange, P.; Dietz, A.J، ***Improving the Perspective for Regional Trade and Investment in West Africa : the Key to Food Security, Economic Development and Stability in the Region*** ,(the netherlands : African Studies Centre Leiden ASCL, July 2016), p.03.

شهدت غرب إفريقيا نموًا اقتصاديًا أبطأ خلال سنة 2022 باستثناء كابو فيردي، غامبيا، غينيا، مالي، والنيجر، وفقًا لتقرير البنك الأفريقي للتنمية حول نظرة اقتصاد غرب أفريقيا لعام 2023، والذي أطلق في 27 يوليو، قيم الأداء الاقتصادي لـ 15 دولة في غرب أفريقيا، حيث حمل التقرير عنوان "تعظيم تمويل القطاع الخاص للتغير المناخي والنمو الأخضر في غرب أفريقيا"، وقدم الاتجاهات الاقتصادية الرئيسية في عام 2022، بالإضافة إلى توقعات اقتصادية متوسطة المدى (2023-2024) للمنطقة[1].

يعزى هذا الانخفاض في النمو إلى عوامل متعددة بما في ذلك الصدمات المتتالية مثل انتشار كوفيد-19 مرة أخرى في الصين، وغزو روسيا لأوكرانيا الذي أثار ضغوطًا تضخمية على تكلفة الغذاء والوقود والأسمدة في العديد من دول المنطقة مع ذلك، فإن نظرة التوقعات لنمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة إيجابية، حيث من المتوقع أن يتحسن قليلاً، حيث وصل إلى 3.9% في عام 2023 واحتمال وصوله الى 4.2% في عام 2024.

الشكل رقم (10): مساهمة القطاعات الرئيسية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب أفريقيا خلال الفترة (2015-2019)

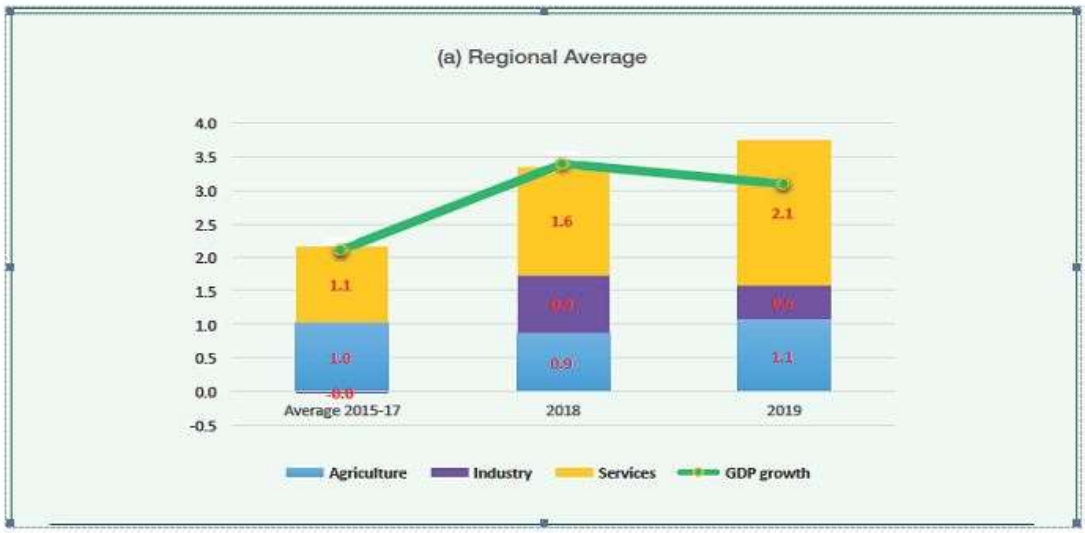

Source : African Development Bank, **ibid**, p21

[1]African Development Bank group ,***2023 West Africa Economic Outlook : region's economic growth falls but medium-term forecast suggests return to level above 4%,*** (Abidjan : African Development Bank group,31/07/2023), p.18.

يُظهر الشكل رقم (10) مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي في غرب أفريقيا، حيث يُسهم قطاع الخدمات بنحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2019، مما يُسهم بحوالي 2.1% في معدل النمو في المنطقة. يليه القطاع الزراعي الذي يُسهم بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبنحو 1.1% من معدل النمو.

تُعتبر التجارة واحدة من أبرز قنوات التكامل، حيث زاد نصيب الصادرات الإقليمية من الصادرات الكلية بأكثر من ثلاثة أضعاف. وقد بلغ إجمالي الواردات في غرب أفريقيا 82.875 مليون يورو في عام 2019، بينما بلغ إجمالي الصادرات 93.645 مليون يورو. وبذلك بلغت قيمة التجارة في غرب أفريقيا 176.520 مليون يورو، مع تحقيق فائض تجاري بقيمة 10.771 مليون يورو في نفس العام[1].

الشكل رقم (11): أبرز شركاء التجارة لأفريقيا خلال (2019-2021)

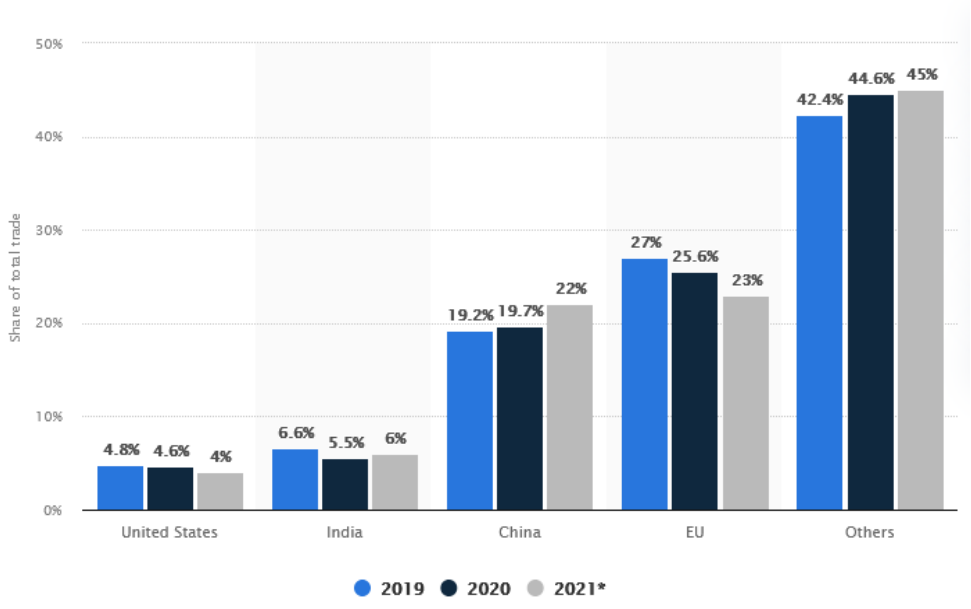

Source :https://www.statista.com/statistics/1234977/main-trade-partners-of-africa/

حسب الشكل رقم (11) بحلول أكتوبر 2021، كان الاتحاد الأوروبي (EU)الشريك التجاري الرئيسي لأفريقيا. حيث بلغت نسبة 23% من إجمالي التجارة من وإلى القارة

[1] Geneva, UNCTAD : ***Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa, Economic Development in Africa report***, (october،2020), p.72.

تتضمن البلدان الأوروبية. علاوة على ذلك، بلغت نسبة22 % من التجارة تتضمن الصين، في حين بلغت 6% من وإلى الهند.

تعد غرب أفريقيا هي أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي في إفريقيا، حيث يعتبر السوق الرئيسي لمنتجات غرب أفريقيا المحولة (الصيد، والصناعات الزراعية، والنسيج، وغيرها)، كما تتألف صادرات غرب أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي من المنتجات الزراعية، النفطية والمعدنية، أما الواردات تتألف من الوقود والمنتجات الغذائية والآلات والمنتجات الكيماوية والصيدلانية.

الشكل رقم (12): الاتحاد الأوروبي أبرز شركاء التجارة لغرب أفريقيا (2020-2022)

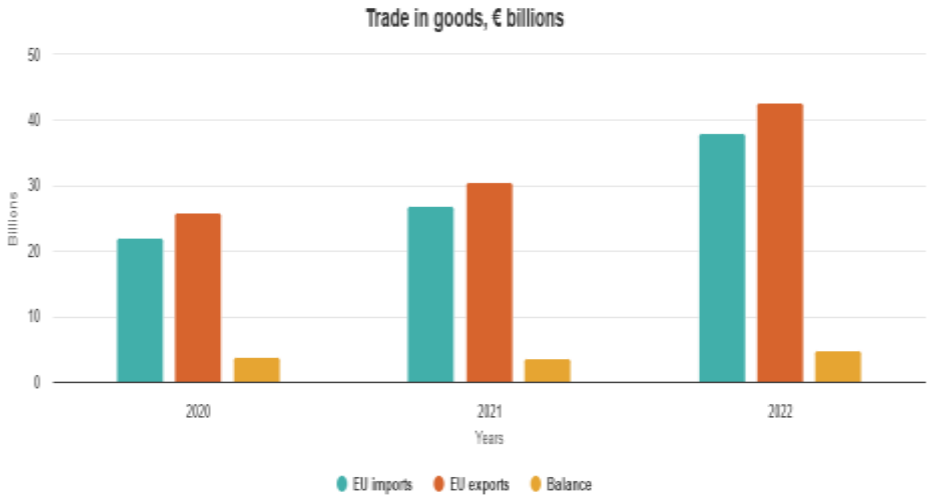

Source :https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/west-africa_en

اعتمدت اقتصادات غرب أفريقيا بشكل رئيسي على عائدات السلع الخام، حيث يستمد ما يقرب من 95% من عائدات التصدير في نيجيريا من النفط الخام والغاز الطبيعي. كما أن الذهب والكاكاو يشكلان ما يقرب من 53% من صادرات غانا، وتأتي ما يقارب من ثلاثة أرباع دخل مالي من القطن، حيث يتم استخراج المواد الخام أو زراعتها في غرب أفريقيا، لكن تتم معالجتها على أراضي قارات أخرى. بالتالي، يحرم ذلك هذه المنطقة من

الصناعات وفرص العمل. فبلدان غرب أفريقيا تواجه صعوبات في تعديد اقتصاداتها والاستفادة من عائدات التصدير للمنتجات المصنعة وذات القيمة المضافة[1].

بدأت بعض البلدان مثل ساحل العاج وغانا وغينيا ونيجيريا والسنغال في تطوير صناعات تنتج سلعًا ذات قيمة مضافة. ومن أجل تعزيز هذه القيمة المضافة وتعزيز قاعدتها، أنشأت تلك البلدان معاهد بحثية بهدف تحويل المنتجات الخام إلى سلع شبه مصنعة أو سلع مجهزة. مثلا في مجالات: الطيران، والطاقة النووية، والكيمياء، والمعادن.

تشمل المجالات الأخرى التي تحتاج إلى اهتمام أيضًا قطاعات المياه والصرف الصحي والكهرباء. خاصة في بنين وغانا وغينيا والنيجر، حيث يحصل أقل من 10% من السكان على خدمات الصرف الصحي المحسنة. وعلى الرغم من زيادة فرص الحصول على المياه النظيفة أكثر من الصرف الصحي، فإن الكثير من السكان لا تزال تواجه صعوبات في الوصول إلى هذه الخدمات حيث تختلف فرص الحصول على الكهرباء بشكل كبير من 13% في بوركينا فاسو إلى 72% في غانا.[2]

في 23 مارس 2023 تم إطلاق مشروع "يلين" لتطوير محطات الطاقة الشمسية وتعزيز نظام الكهرباء ببوركينا فاسو، فقد ساهمت مجموعة البنك الأفريقي للتنمية بقيمة مالية قدرها 48.82 مليون أورو وهذا يعتبر مبادرة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات الكهرباء في البلاد[3].

---

[1] د. سالي محمد فريد محمود، ***المرجع السابق***، تاريخ الإطلاع: (07/05/2024)

[2] جنيف، مركز التجارة الدولية، ***بديمومة أثر التجارة التقرير السنوي لعام 2018***، يونيو 2019، ص.40.

[3] مجموعة بنك التنمية الأفريقي ، "بوركينا فاسو: إطلاق مشروع تطوير محطة يلين للطاقة الشمسية يبعث الكثير من الأمل"، في : ***https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/60299*** ، تاريخ الاطلاع : (04-04-2024)

المبحث الثاني: دراسة تحليلية مقارنة لوتيرة النزاعات السابقة وحديثا في غرب افريقيا

النزاعات في غرب أفريقيا لم تنشأ في تاريخ محدد، بل تعكس تاريخاً طويلاً من التوترات والصراعات التي تمتد عبر عدة قرون سواء داخليًا بين الفصائل المتنافسة أو خارجيًا بين الدول;حيث كانت المنطقة مسرحاً لتصارع القبائل والإمبراطوريات المحلية, ومع وصول الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر تأثرت المنطقة به لفترة طويلة، وأصبحت محل صراع بين القوى الاستعمارية الفرنسية والبريطانية والبرتغالية وغيرها. أدى هذا الاستعمار إلى فصل القبائل والمجتمعات وإحداث توترات عرقية وثقافية وسياسية. فتاريخ غرب إفريقيا مليء بسلسلة من النزاعات، منذ حصول معظم دولها على الاستقلال بين (فترتي 1956–1960)، شهدت العديد من الحروب الأهلية والانقلابات وظهرت نزاعات عرقية ودينية واشتباكات عديدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفقر والاستبداد السياسي والفساد والتدخل الأجنبي حوّل أحلام غرب إفريقيا في التكامل الاقتصادي والوحدة السياسية إلى كابوس لمعظم مواطنيها[1]. بالتالي يعد فهم الفروق والتشابهات بين وتيرة النزاعات السابقة والحالية أمرًا بالغ الأهمية لفهم التحديات التي تواجه المنطقة.

ففي هذا المبحث سنقوم بمقارنة بين وتيرة النزاعات في فترة التسعينات (المطلب الأول) والفترة الحالية (المطلب الثاني)

المطلب الأول: النزاعات غداة الاستقلال بغرب افريقيا

كانت المنطقة تكافح مع النزاعات العنيفة و الحروب الأهلية لعقود، ومع ذلك، فإن الفترات بين الثمانينيات والتسعينيات شهدت نزاعات أكثر عنفًا واستمرارًا مما أدى إلى تقلب اقتصادات كثير من بلدان المنطقة؛ فحسب تقرير مجلس الأمن 2011 البلدان الملحوظة التي انخرطت في نزاعات عنيفة خلال تلك الفترة تشمل ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وساحل العاج، وحقيقة أن ما جعل هذه الدول تنتظم في نفس المجمع الإقليمي أنها دول ضعيفة مقسمة وفقيرة وتتماثل في الثقافة والاعراق المنتشرة في العديد منها، والمشكلات التي

[1] عبد الله بن صالح، "عمليات بناء السلام في منطقة غرب إفريقيا– النزاع في مالي نموذجا–"، ***مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية***، م.15، ع.04 (2022)، ص.828–842.

تعانيها والتي تبدأ في دولة لتنتهي في دولة أخرى، ويصدق على ذلك حالة سيراليون و ليبيريا.[1]

الفرع الأول: تصنيف أهم النزاعات غداة الاستقلال بغرب افريقيا

من المهم التأكيد على أن تصنيف النزاعات في غرب أفريقيا بشكل بسيط يعاني من مشكلات بسبب الطبيعة متعددة الأسباب ومتعددة الأبعاد والمترابطة لمعظم النزاعات. ومع ذلك، لأغراض التحليل، سيكون من المفيد مناقشة النزاعات المختلفة تحت إطارات موضوعية مختلفة. من المناسب أن نلاحظ أن هذه الإطارات ليست متناقضة تماما بالنظر إلى الترابط الذي يربط بين العديد من هذه النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، ليست النماذج التصنيفية التالية مصممة لتقديم صورة شاملة لجميع الدرجات والفئات من النزاعات في منطقة غرب أفريقيا. إنها في الأساس محاولة لتحليل النزاعات الرئيسية التي تهدد الأمن الوطني والإقليمي والإنساني للمنطقة في كلا الفترتين.

إن النزاعات في فترة التسعينات، كلاسيكية هيمنت عليها النزاعات المسلحة الإثنية والسياسية، التي غالبا ما يغذيها الإرث الاستعماري، والصراعات على السلطة والحدود والموارد. كما تميزت بالحروب الأهلية والانقلابات العسكرية ورغبة المناطق والأقليات في الانفصال وعدم الاستقرار فيتفجر النزاع الذي قد يقتصر لمدة معينة أو يطول.

أولا: النزاع السياسي:

يحدث عندما تكون هناك "اختلافات موقفية" جادة بين جهتين في المجتمع، كما وصفه معهد هايدلبرغ لأبحاث النزاعات الدولية. يُعتبر النزاع السياسي نزاعا حول السلطة السياسية. يمكن أن يتجلى هذا النزاع في شكل انقلابات، وصراعات بين الأحزاب السياسية وشخصياتها وأنصارها، وصراعات بين السلطات التقليدية والرسمية وغيرها.

شرط واحد موجود في العديد من الدول الأفريقية يوفر بيئة محفزة للنزاع السياسي هو التحول من أنظمة حزب واحد إلى أنظمة متعددة الأحزاب، ومن حكم الطاغية إلى

[1] Johnson, A. E. 'Regional conflict resolution mechanisms : A Comparative analysis of two African security complexes', ***African Journal of Political Science and international Relations***, Vol. 3(10),(2009) ،pp.409-422.

الديمقراطية، ومن الصراع إلى السلام. التوترات ونقص الاستقرار يميزان هذه الفترات من التغيير، والتي قد تؤدي إلى فراغات سلطة أو تحديات من مواقع السلطة الجديدة للقديمة. ومعظم الدول تتغير إلى نوع ما من الديمقراطية، حيث أصبحت الانتخابات أحد ساحات المعركة للسلطة ومسارح الصراع السياسي[1].

ثانيا: نزاع الهوية:

في أفريقيا، تبين أن أهم الروابط الاجتماعية هي الهوية العرقية و الدينية والإقليمية، بالإضافة إلى ذلك، في العديد من البلدان الأفريقية هناك ولاءات تنافسية، تنقسم بين الخطوط الوطنية والعرقية والدينية وغيرها، لقد عانت نيجيريا ومالي من النزاعات التي أثيرت بسبب قضايا الهوية[2].

كما ورثت من الفترة الاستعمارية، واستدرجت بعض الجماعات من قبل القوى الخارجية أو بواسطة إدارة داخلية غير فعّالة ونزاعات السلطة، أصبحت الهوية مهمة في العديد من الحالات، حيث تتميز بعض الهويات بالامتياز وتُهمش الأخرى، أو تسبب توترات يُمكن أن تؤدي إلى نزاع؛ فالحدود المرسومة على القارة الأفريقية تعني أن مجموعات مختلفة، مميزة بعلامات عرقية ودينية ولغوية ومكانية وغيرها، قد تعيش في بلد واحد. بالتالي يمكن ان يتجلى هذا النزاع في شكل: نزاعات على الحدود والانتماء القومي، انفصالي، نزاع لغوي، نزاع ديني، نزاع قبلي وعرقي، ونزاع ثقافي.[3]

على سبيل المثال، نيجيريا هي واحدة من أكثر البلدان تنوعًا لغويًا وعرقيًا ودينيا في العالم حيث يصف تقرير التقييم الشامل للإصلاحات في نيجيريا الوضع على أنه تم تقسيم بين "المواطنية العرقية" مقابل "المواطنية المدنية" حيث يوجد مفهوم وطني متعدد النيجيريين على المستوى الوطني، بينما تعمل الانتماءات على المستوى المحلي.

هناك أيضا؛ تقسيمات بين الهويات ومجموعات الأشخاص المختلفة حيث تظهر هذه المجموعات "بشكل رئيسي عداء يتم تشجيعه بواسطة سياسات غير شرعية ومحرضة". كما

[1] Rebekka Gluhbegovic, 'types of conflict in africa-how do the ARRM reports address conflict ? ", ***EISA occasional paper***, ap.8, (september 2016)، P.10.

[2] ***Ibid***, p.11.

[3] ***loc. cit***

توفر هذه الحالة مثالًا على التقاطع بين أنواع النزاعات، في هذه الحالة بين النزاع القائم على الهوية النزاع السياسي[1] .

ثالثا: نزاع على الموارد:

واجهت غرب افريقيا العديد من النزاعات المتعلقة بثرواتها الطبيعية الوفيرة تشمل هذه النزاعات النفط والغاز والمعادن، والتجارة، وتوزيع الثروات، فقد زعزعت الدول، وضعفت أو غيرت النظم، وشردت الناس، وكان لها تأثير سلبي على التنمية. لم تكن مقيدة بالحدود وتشمل مجموعة متنوعة من الجهات ; من المحلية إلى العابرة للحدود. في بعض الحالات، تم استخدام النزاعات هذه لخلق سيطرة محكمة على الدولة وبالتالي على الموارد أيضًا، في بعض الحالات الأخرى، جرت بلا اعتبار للدولة على الإطلاق. بالإضافة إلى منافسة التحكم، فإن عوامل مثل التغيرات المناخية، وزيادة السكان، والحكم السيء، وتوافر الأسلحة، والاستغلال غير المستدام وغير المنصف للموارد، قد زادت من وقود النزاعات المرتبطة بالموارد.

الفرع الثاني: نماذج نزاعات غداة الاستقلال

أولا: نزاع ليبيريا:

اندلعت النزاعات في ليبيريا في ديسمبر 1989 مع حركة التمرد المسلحة بقيادة تشارلز تايلور والجبهة الوطنية لليبيريا (NPFL) ضد حكم الرئيس صامويل دو. رغم نجاح تايلور في الوصول إلى السلطة في انتخابات 1997، إلا أن البلاد غرقت في حرب أهلية استمرت سبع سنوات بسبب تنافس الفصائل على السلطة. في عام 1996، ساعدت مجموعة المراقبة التابعة للجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (ECOMOG) في الحد من العنف مؤقتاً، لكن الفساد والفقر والتوترات العرقية أعادت البلاد إلى الحرب الأهلية في 1999. استمرت الحرب خمس سنوات بين قوات تايلور وجماعات المعارضة حتى توقيع اتفاقية سلام شاملة في 2003، والتي جلبت بعض الاستقرار. ومع ذلك، خلفت الحرب دماراً واسعاً، حيث قتل

[1]Rebekka gluhbegovic . ***ibid.***, p.12.

250,000 شخص، ونزح مليون آخرون، وتضررت البنية التحتية بشكل كبير، ما جعل ليبيريا واحدة من أفقر دول العالم بحلول عام 2010.[1]

تعكس النزاعات في ليبيريا تعقيدات النزاعات المسلحة التي تتشابك فيها العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فشل الإدارة الحكومية، التنافس على السلطة، الفقر، والفساد كانت جميعها عوامل حاسمة في استمرار وتأجيج الصراع. التدخلات الدولية قدمت بعض الحلول المؤقتة، لكن السلام الدائم يتطلب معالجة جذرية للأسباب الأساسية للنزاع، وتعزيز الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة

ثانيا: النزاع بين موريتانيا والسنغال

انفجر النزاع في أبريل 1989 بسبب حادث حدودي بين رعاة من قرية سونكو الموريتانية ومزارعين من قرية دياوار السنغالية، مما أسفر عن سقوط قتيلين سنغاليين وإصابة آخرين واحتجاز آخرين في موريتانيا. تباينت الروايات بين الطرفين حول أسباب وقوع الحادث. وقد قام وزير الداخلية السنغالي بزيارة لنواكشوط للتشاور حول وضع حد للأزمة، لكن رده الزميل الموريتاني أثار استياء السنغاليين الذين شعروا بتجاهل موت زملائهم[2] .

أحداث أبريل 1989، أظهرت الصدمة التي تعرض لها العلاقات بين البلدين، على الرغم من التاريخ المشترك والتكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الشعبين، القادة في البلدين قد عمدوا إلى استغلال الأوضاع واختلاق الأسباب لتأزيم الوضع، بسبب الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتمايز الاجتماعي بين الجماعات المختلفة في كل بلد. يبدو أن الأطراف تسعى لتحقيق السيطرة السياسية وتغطية المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدين[3].

[1] Annan Nancy, 'Violent Conflicts and Civil Strife in West Africa: Causes, Challenges and Prospects' ،***Stability: International Journal of Security & Development***, 3(1),(2014)p.3.

[2] ***فؤاد بوشلاغم، "النزاع الحدودي بين السنغال وموريتانيا ما بين 1989-1991"، المجلة التاريخية الجزائرية، م.06، ع.1، (2022)***، ص.1249.

[3] ***المكان نفسه.***

فشلت جهود الوساطة من منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن الدولي في التوفيق بين مواقف الدولتين. تصاعدت النزاعات العنصرية والتوترات بين الجاليات في البلدين، مما أدى إلى اغلاق الحدود ومجازر بشعة وفقدان للممتلكات والهجرة الجماعية، وقطع العلاقات الدبلوماسية لمدة ثلاث سنوات. السلطات السنغالية أعلنت التزامها بترسيم الحدود على الضفة الشمالية لنهر السنغال، مما يعني سيطرتها على الضفة اليمنى للنهر، وهو ما أثار تصاعدًا آخر في النزاع .

تم التوصل الى اتفاق السلام بداكار في 1989، التي انهت النزاعات الحدودية بين البلدين ووضعت حدا للتوترات تضمنت الاتفاقية التزاما بالتعاون الاقتصادي والسياسي، وإنشاء هيئة مشتركة لإدارة المنطقة المتنازع عليها. ورغم هذا بقيت العلاقات بين الدولتين متوترة[1] .

ثالثا: نزاع سيراليون:

اشتهرت سيراليون باسم "ألماس الدماء"، وهو مصطلح يطلق على الألماس الذي كان ينتج في مناطق النزاعات لتمويل أنشطة عسكرية، حيث كان المتمردين يمولون أنشطتهم من خلال استخراج وتجارة غير شرعية للألماس وغيرها من الموارد حيث كان يؤدي الى الربح في فترة النزاع، بدأت الأطراف تستفاد منه بالتالي ليس لديها مصلحة في إنهاءه[2].

بعد عامين من اندلاع الحرب الأهلية في ليبيريا، اندلع نزاع مدني في سيراليون المجاورة في عام 1991، مرتبط بانقلاب قاده مجموعة الجبهة الثورية المتحدة (RUF) بقيادة فوداي سانكو ضد نظام الرئيس مومو، حيث أسفرت الاشتباكات بين RUF المدعومة من غادافي وتايلور والحاكم عن مواجهات عنيفة استمرت لأكثر من عقد من الزمان تدخلت القوات الدولية بقيادة الأمم المتحدة في النزاع في عام 2000 بعد تفاقم الأوضاع الإنسانية والعنف. تمكنت القوات الدولية من تحقيق نجاحات في تقديم مساعدات إنسانية وتحقيق الاستقرار

---

[1] فؤاد بوشلاغم، ***المرجع نفسه***.

[2] 'البحث عن الألماس في سيراليون'،(بي بي سي بالعربي، 13يناير2017)، في : ***https://www.bbc.com/arabic/business-38599575*** ، تاريخ الإطلاع : (08/05/2024).

الأمني، وأخيرًا تم توقيع اتفاقية السلام في لومبي في فبراير 2002، التي وضعت حدًا للصراع الدامي.

كان يتميز النزاع بتدخل متعدد الأطراف، نشأ من الفساد وسوء الحكم والظلم الاجتماعي وانهيار المؤسسات الديمقراطية، مما أدى إلى مقتل 50،000 شخص، تشرد ولجوء العديد من المواطنين الى غينيا وليبيريا كما أدى لتدمير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.[1]

المطلب الثاني: النزاعات الحديثة بغرب افريقيا

إن النزاعات المصنفة في التسعينات ليست مخصصة لتلك الفترة فقط وإنما مازالت تعاني منها دول غرب افريقيا حتى في الوقت الحالي ولكن بصفة أقل، ففي الوقت الجاري استمرت النزاعات في غرب أفريقيا في التعقيد والتنوع، خاصة مع تطور الزمن حيث زاد التأثير الإقليمي والدولي على ديناميات النزاعات، وزادت أيضًا الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، مما أدى إلى تطور وتغيير في أساليب النزاع وشكلها، فلا تزال الانقسامات العرقية والموروثات الاستعمارية والظروف والعلاقات المدنية العسكرية تشكل العوامل الأساسية في النزاعات، لكن ظهرت عوامل أخرى كتغير المناخ و تهديدات لا تماثلية مثل 'المنظمات الإرهابية و الجريمة المنظمة' التي أصبحت تشكل مصدر قلق متزايد، مما أدى إلى زيادة العنف وعدم الاستقرار في المنطقة.

الفرع الأول: تصنيف النزاعات الحديثة بالمنطقة

أولا: الاضطرابات المدنية:

تشير الاضطرابات المدنية إلى الاحتجاجات، وأعمال الشغب، والثورات، والتظاهرات، والانتفاضات التي يبدأها جزء من الجمهور ردًا على الشكاوى الاقتصادية والسياسية. يمكن أن تكون مثل هذه الأفعال مُحرضة من قِبل مجموعات مُنظمة أو غير منظمة، وقد تستهدف مؤسسات الدولة وغير الدولية، وقد تكون عنيفة أو غير عنيفة. يكون خطر الاضطرابات

[1] مجلس الأمن، ***النظر في المسائل المندرجة ضمن نطاق مسؤولية مجلس الأمن لضمان الامن والسلام الدوليين***، فبراير 2022، ص.325.

عاليًا في الأماكن التي تشهد مستويات عالية من البطالة والتفاوت الاجتماعي في المناطق الحضرية.

شهدت عدة دول غرب إفريقيا اضطرابات مدنية ردًا على القضايا الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية. وقد تم التعامل مع بعض هذه الاضطرابات بالعنف من قِبل السلطات الأمنية وتحولت إلى نزاع.

مثلا في العام الماضي 2023 تظاهر المئات في وسط واغادوغو–بوركينا فاسو– ضد الوجود العسكري الفرنسي، فحسب تقرير بوركينا فاسو هناك إشارة إلى أن بعض التوترات الاجتماعية أو السياسية تتحول إلى احتجاجات وأن مطالب المواطنين بالأراضي التجارية أو السكنية قد تتحول إلى عنف. واحدة من الأسباب المحتملة هي البطالة بين الشباب، والتي يتم ذكرها بشكل خاص في تقارير نيجيريا وسيراليون: "ما لم يتم التعامل بشكل مناسب مع الشباب البطال وتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية بشكل جيد، فإن هناك احتمالًا لأن يصبح الشباب مرة أخرى مفرخًا أو بعبارة أخرى يصبح نشطا لعدم الاستقرار الاجتماعي والاضطراب" يجب أن تُعَدُّ بطالة الشباب مع الخلفية التي ستصل فيها السكان الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا في أفريقيا إلى مليار واحد[1].

ثانيا: الارهاب

يُصنف الإرهاب كجزء من النزاعات، خاصةً عندما يتعلق الأمر بالنزاعات المسلحة ، فهو يعرّف "في المادة 1(3) من اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب ومنعه التي وُضِعت في عام 1999" على أنه : أي فعل يُعتبر انتهاكًا للقوانين الجنائية للدولة والذي قد يُعرّض حياة أو سلامة جسدية أو حرية أي شخص أو عدد أو مجموعة من الأشخاص للخطر، أو يُسبب إصابات خطيرة أو موتًا، أو يُسبب ضررًا للممتلكات العامة أو الخاصة، أو الموارد الطبيعية، أو التراث البيئي أو الثقافي ويُحسب أو يُنوى: تخويف، أو إثارة الخوف، أو القسوة، أو الإكراه، أو التحريض على أي حكومة، أو هيئة، أو مؤسسة، أو الجمهور العام

[1]" المئات يتظاهرون في بوركينا فاسو ضد الوجود الفرنسي"،(موقع الجزيرة الإعلامية،20/01/2023)، في : https://www.aljazeera.net/news/2023/1/20/المئات-يتظاهرون-في-بوركينا-فاسو-ضد،تاريخ الاطلاع : (07/05/2024).

أو أي جزء منه، للقيام بفعل معين، أو التحلي بموقف معين، أو التصرف وفقًا لمبادئ معينة؛ أو إخلال بأي خدمة عامة، أو تقديم أي خدمة أساسية للجمهور، أو إحداث حالة طوارئ عامة؛ أو خلق انتفاضة عامة في دولة؛ أي تشجيع، أو تمويل، أو مساهمة فيه، أو أمر، أو مساعدة، أو تحريض، أو تشجيع، أو محاولة، أو تهديد، أو تآمر، أو تنظيم، أو توجيه، أو تعاون مع الإرهاب، أو تنظيم الإرهاب، أو التآمر عليه، أو تنظيمه."

يمكن إرجاع سبب إنتشار الإرهاب في غرب افريقيا الى طبيعة المنطقة المفككة إثنيا، عرقيا وقبليا، ونظرا الى موقعها الجغرافي الذي يحده شمالا الساحل الافريقي الذي يحتوي على تهديدات أمنية حساسة، وغربا يطل على المحيط الأطلسي الذي تحده أمريكا اللاتينية والتي تعتبر مصدرا لعصابات الجريمة المنظمة، كما تمثل النزاعات الاثنية والمشاكل التي تواجهها المنطقة تربة خصبة لمستقبل الإرهاب في غرب افريقيا.[1]

بشكل عام، يكاد لا يذكر شيء عن الروابط بين أسباب التطرف والإرهاب. في تقرير مراجعة الأداء الإفريقي لنيجيريا، يذكر القسم الذي يتناول دلتا النيجر أن الأنشطة المتعلقة بتعدين النفط والأضرار التي تسببت فيها لمعيشة الناس، بالإضافة إلى الفقر المنتشر، أحدثت شكاوى أدت في بعض الحالات إلى اندلاع النزاع وظهور الإرهاب. أحد هذه الحالات هو ظهور حركة تحرير دلتا النيجر.[2]

تصدرت بوركينافاسو ومالي والنيجر قائمة بلدان المنطقة من حيث عدد ضحايا الإرهاب في 2022. ففي نيجيريا وبعد انخفاض بلغ 51% في عدد ضحايا الإرهاب في أعقاب مقتل زعيم جماعة بوكو حرام أبو بكر الشكوي في يونيو 2021، عادت المعدلات للارتفاع مجددا في 2022 وخلال الأسابيع الأولى من 2023.[3]

---

[1] كلثومة بن دادة، ***البعد الأمني للسياسة الإسرائيلية تجاه افريقيا التحديات والرهانات، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية*** (جامعة الجزائر -03-، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020-2021)، ص.240.

[2] Rebeka Gluhbegovic, ***op-cit***, p.16.

[3] " تكتيكات جديدة.. اتساع مخيف للأنشطة الإرهابية في غرب أفريقيا"، (سكاي نيوز بالعربي، 26يناير2023)، في: ***https://www.skynewsarabia.com/world/1591821-تكتيكات-جديدة-اتساع-مخيف-للأنشطة-الإرهابية-غرب-أفريقيا***، تاريخ الاطلاع: (08/05/2024).

الفرع الثاني: نماذج عن نزاعات حديثة بالمنطقة

أولا: نزاع ساحل العاج:

أن الانتخابات الرئاسية التي أُجريت بالمنطقة عام 2010 وعلى جولتين (أكتوبر– نوفمبر 2010)، والتي أسفرت عن فوز "الحسن واتارا" من تجمع الجمهوريين بنسبة 54.1٪ مقابل 45.9٪ لـ "لوران غباغبو" من الجبهة الشعبية الايفوارية، أدت إلى أزمة سياسية حادة. خلال هذه الفترة، شهدت البلاد تصاعدًا في الانزلاقات الأمنية وارتكاب العديد من التجاوزات الإنسانية، بالإضافة إلى الخسائر المادية. وتسبب التشدد في الانقسام بين الشمال والجنوب في انقسام الدولة إلى شقين برئيسين وحكومتين منفصلتين[1].

تم عقد اتفاقية واغادوغو في 4 مارس 2007 في عاصمة بوركينافاسو، تمهيدًا لإجراء الانتخابات في الظروف المناسبة. تمت مهام اللجنة المستقلة للانتخابات (CEI) في عام 2009، حيث استكملت إحصاءًا شاملاً لجميع الإيفواريين وإعداد السجل الانتخابي، بالإضافة إلى نشر الكشوفات النهائية لقائمة الناخبين وإعداد بطاقات الناخبين وبطاقات التصويت. وكانت هذه العملية غير سهلة على الإطلاق، وتعقدت بسبب مشاكل نزع السلاح للمجموعات المسلحة وحصر المقاتلين في مواقع محددة، بالإضافة إلى عمليات إعادة الدمج (DDR)، التي تمثلت في تحديد شطري البلاد من أجل إعداد القوائم الانتخابية النهائية ونشر القضاة في كامل البلاد[2].

في هذا السياق، أشار الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لصحيفة جينو أفريك في مارس 2009 إلى أن العقبات الرئيسية التي تعترض إجراء الانتخابات الرئاسية في الكوت ديفوار تتمثل في توحيد شطري البلاد من أجل إعداد القوائم الانتخابية النهائية، وفي نشر القضاة في كامل البلاد، وفي عدم الاتفاق بين الإيفواريين حول أيهما يجب أن يحظى بالأولوية: الانتخابات أم نزع السلاح، كان أملهم في إيجاد مخرج للأزمة السياسية التي

---

[1] قتلى باحتجاجات ساحل العاج"،(شبكة الجزيرة الإعلامية ، 19/02/2010)، في : https://www.aljazeera.net/news/2010/2/19/قتلى-باحتجاجات-ساحل-العاج، تاريخ الاطلاع: (05/05/2024).

[2] المكان نفسه

تعصف ببلادهم متوقفًا بشكل كامل على نجاح الانتخابات، لكن المفاجأة جاءت على نحو مختلف تمامًا، حيث أظهرت كل المؤشرات أن الفترة التي تلت إجراء الانتخابات الرئاسية في الكوت ديفوار لم تكن أفضل من الفترة التي سبقتها. وبات من الواضح بعد ذلك أن الاحتمال الأكثر ترجيحًا هو نشوب حرب أهلية مجددًا، خاصة وأن البلاد لا تزال مقسمة إلى شطرين متناحرين منذ عام 2002.

في الوقت نفسه، كان لتنديد الرئيس المنتهية ولايته لوران غباغبو بإشعال فتيل الحرب الأهلية تداعيات خطيرة على الداخل الإيفواري، حيث بدأت التوترات تتصاعد من خلال استخدامه لمجموعات من المرتزقة المعروفة بـ "فرق الموت" لزعزعة الاستقرار ونشر الذعر بين الشعب. ما ادى إلى حدوث اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن، وتصاعدت الأوضاع إلى نزاع بين مؤيدين للرئيس السابق والسلطات الحكومية.

كان لفرنسا دور كبير أدى إلى انتقال السلطة إلى الرئيس الحسن واتارا واستعادة الاستقرار النسبي في البلاد من خلال ارسال قوات جيش فرنسية للمساعدة وممارسة عمليات ضغط على الرئيس السابق لوران غباغبو للتنحي من السلطة. فقد تمكنت بمساعدة القوات الأممية من محاصرة مقر إقامة غباغبو في القصر الرئاسي في أبيدجان، وتم اعتقاله وتسليمه للسلطات الحكومية في 5 أبريل 2011، وتم محاكمته فيما بعد[1].

ثانيا: جماعة "بوكو حرام":

تشهد نيجيريا نزاعات مستمرة مع جماعات متطرفة نخصص بذكر مجموعة" Boko Haram" والتي هي في الأصل جماعة" أهل السنّة للدعوة والجهاد" من بين أبرز الجماعات الارهابية التي دخلت في صراع مع الحكومة في نيجيريا، ويرجع تاريخ تأسيس هذه الجماعة إلى عام 2002م على يد زعيمها محمد يوسف، وتتشكّل غالبية أعضاء جماعة بوكوحرام من طلبة المدارس التقليدية والمحاضر، وتتخذ من الأقاليم الشمالية في نيجيريا حاضنة لها، والتي تهدف إلى تغيير النظام العلماني في المنطقة، وتطبيق الشريعة الإسلامية بالسلاح في

[1]" احتدام المواجهات في أبيدجان بين قوات واتارا وغباغبو"، (فرانس 24 ، 06/04/2011)، في : https://www.france24.com/ar/20110405-ivory-coast-un-fires-gbagbo-forces-supported-french-troops-ouattara-abidjan ، تاريخ الاطلاع :(05/05/2024).

مناطق الدولة كافة، حتى تلك التي تتوفر على أغلبية مسيحية، وتنتهج الجماعة أسلوب محاربة مؤسسات الدولة حيث ترى أنها بُنيت على القوانين والمؤسسات الغربية، وترتكز هجماتها في الولايات الشمالية من نيجيريا، كولايات: بورنو، وسكت، وكانو، وبوشي في غالب الأحيان، كما تستهدف قوات الأمن، والنصارى، والوشاة بهم.[1]

مارست الجماعة مجموعة من النشاطات بنيجيريا والدول المجاورة مثل هجمات بلدة شيبوك في عام 2014. فأن بوكو حرام استخدمت العنف والتمرد كأدوات لتحقيق أهدافها السياسية والدينية، مما أسفر عن خسائر بشرية كبيرة ونزوح آلاف الأشخاص.

وكذلك فشل السلطات النيجيرية في السيطرة على بوكو حرام ووضع حد لهجماتها، رغم الجهود الدولية والمحلية لمواجهتها. هذا يؤكد على التحديات الكبيرة التي تواجه الحكومات في مكافحة التنظيمات الإرهابية المتطرفة وتأمين المناطق المتأثرة. كما أن لهذه النشاطات أثر انساني كارثي مما يظهر تعقيد الأزمة الإنسانية والأمنية في المنطقة، بشكل عام تواجه نيجيريا تحديات بسبب نشاطات بوكو حرام[2].

[1] أحمد مرتضى، "جماعة (بوكو حرام) نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا"، ***قراءات إفريقية***، ع 12، (2012)، ص. 24.

[2] " هجمات بوكو حرام تخلف ألف قتيل بنيجيريا"، (موقع الجزيرة الإعلامية، 27/03/2014)، في : https://www.aljazeera.net/news/2014/3/27/هجمات-بوكو-حرام-تخلف-ألف-قتيل-بنيجيريا ، تاريخ الإطلاع : (08/05/2024).

خلاصة الفصل الأول

تتمتع منطقة غرب أفريقيا بأهمية جيوسياسية كبيرة نظراً لموقعها الاستراتيجي على ساحل المحيط الأطلسي، مما يجعلها بوابة هامة للتجارة بين أفريقيا والعالم، حيث تمتلك المنطقة ثروات وموارد طبيعية غنية تشمل النفط، الغاز الطبيعي، الذهب، والألماس، كما تلعب دول غرب أفريقيا دوراً رئيسياً في المنظمات الإقليمية، مما يجعلها فاعلاً رئيسياً في السياسات الإقليمية والأفريقية.

تواجه المنطقة تحديات جيوسياسية كبيرة مثل النزاعات المسلحة، الإرهاب، تجارة العبيد، هجرة اللاجئين، مما يؤثر على استقرارها وتنميتها. فعلى صعيد النزاعات، شهدت غرب أفريقيا منذ استقلالها العديد من الحروب الأهلية والنزاعات العرقية والدينية والانقلابات، مثل الحرب الأهلية في سيراليون وليبيريا.

أما حالياً، تواجه المنطقة نزاعات أكثر تعقيدا بسبب ظهور عوامل أخرى كتغير المناخ وبروز تهديدات لا تماثلية، مما يؤثر بشكل كبير على استقرار دول المنطقة وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يعوق جهود التنمية ويزيد من معدلات الفقر والهجرة القسرية.

الفصل الثاني: عوامل النزاعات في غرب أفريقيا

تمهيد:

النزاعات في إفريقيا بدأ ظهورها منذ وجود الاستعمار وذلك بسبب حدود تم رسمها دون مراعاة لوضعية السكان والانتماءات الاثنية. فعلى مدى الزمن، شهدت القبائل والمجتمعات تقسيمًا جغرافيًا فرضه الاستعمار، ومع ذلك، فإن المشاكل السياسية والاقتصادية التي نشأت في العقود الأخيرة تعود جذورها إلى سياسات الاقصاء التي تمارس في العديد من الدول الإفريقية، واحتكار الموارد الذي يقوم على أساسات عرقية وقبلية مما يثير استياء المجموعات الاثنية، وهذا هو جذر المشكلات في كثير من البلدان الإفريقية.

وإزاء ما سبق، سنحاول في هذا الفصل معالجة أسباب النزاعات في غرب افريقيا من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الاول: تحليل العوامل الداخلية؛

المبحث الثاني: تحليل العوامل الخارجية.

المبحث الاول: تحليل العوامل الداخلية

تتركز الاهتمامات الفكرية بشكل متزايد على حالة النزاع والعنف في غرب أفريقيا، التي تُعتبر منطقة موبوءة النزاعات والاضطرابات بدرجة لا مثيل لها على الصعيد العالمي، اذ يتنوع هذا العنف بين الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية والإرهاب العابر للحدود وغيرها، مما يُسبب فوضى واضطرابات شديدة تجتاح المنطقة، مرفوقة بمستويات عالية من الوحشية والقسوة[1] .

سنحاول في هذا المبحث تحليل العوامل السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية المسببة للنزاعات في غرب افريقيا.

المطلب الاول: تحليل العوامل السياسية والاجتماعية

تمتلك غرب افريقيا تاريخا طويلا من النزاعات، تتأثر هذه الأخيرة بمجموعة معقدة من العوامل السياسية والاجتماعية، التي أثرت بشكل كبير على إستقرارها وتطورها، بحيث تعتبر هذه العوامل مترابطة ومتشابكة كون ان هناك علاقة تأثير وتأثر بينهما.

الفرع الأول: العوامل السياسية

تلعب العوامل السياسية المرتبطة بتاريخ تشكيل الدولة وبنيتها الحكومية دورًا كبيرًا في توجيه العمليات والظواهر المختلفة، وتترك بصمتها على البنية والسلوكيات السياسية داخل المجتمع؛ إذ يُظهر التاريخ السياسي لأي دولة إرثًا مهمًا، يسهم في تشكيل الهوية الوطنية ويؤثر على الديناميات السياسية الداخلية.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب هيكل الحكم دورًا حيويًا في المجتمع، حيث يحدد مدى مشاركة المواطنين في العملية السياسية، ويسيطر على الحكومة وعملية اختيار القادة والمسؤولين، كما يؤثر أيضًا على قدرة النظام على تلبية احتياجات المواطنين وحماية حقوقهم

[1] أحمد ابراهيم محمود، "غرب افريقيا: تحولات الصراع والعنف المسلح في بيئة مضطربة"، (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ديسمبر 2023)، في: https://acpss.ahram.org.eg/News/21062.aspx ، تاريخ الاطلاع : (22 مارس 2024).

وحرياتهم[1] وبناءً على ذلك، فإن هذه العوامل قد تكون أساسية في إما توفير أو عدم توفير الظروف الملائمة لنشوب النزاعات الداخلية في أي دولة.

أولا: النظام السياسي ونوعية الطبقة الحاكمة

أثرت ظروف نشأة الدولة الحديثة في أفريقيا عمومًا، وفي منطقة غرب أفريقيا التي هي محل دراستنا على المشاركة السياسية وسياسات توزيع الثروات والموارد في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث تتميز المجتمعات الأفريقية بالتعددية والانقسامات العرقية والإثنية بشكل حاد، مما أدى إلى تشكيل حكومات متحيزة بشكل كبير في فترة ما بعد الاستقلال وهذا ما خلفه الاستعمار.

انعكس ذلك على سياسات المشاركة السياسية والتوزيع، وتجاوبًا مع التوترات الإثنية المتعددة في المجتمعات، اتجهت الحكومات إلى تبني سياسات إثنية متحيزة، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات.

كما أدت ظروف النشأة الصناعية للدولة الأفريقية الحديثة إلى تعزيز الدور المحوري للاعتبارات الإثنية في الحياة السياسية، اذ لا تزال القوى الطائفية والإثنية تسيطر على القيادة في الكثير من البلدان الأفريقية، مما يجعل النظم الحاكمة تتحيز لجماعتها الإثنية في سياسات المشاركة السياسية.

فيما يتعلق بأزمة التوزيع، فإنها تتمثل في عدم العدالة التوزيعية للسلع والخدمات، فضلاً عن توزيع المناصب السياسية والإدارية، وهذا أدى إلى إهمال دور الدولة في التحكم في النسيج الاجتماعي والسياسي، وزاد من انتشار الفساد والفوضى خاصة في غياب مفهوم المصلحة الوطنية.[2]

[1] أحمد إبراهيم محمود، ***الحروب الاهلية في أفريقيا***، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، 2001)، ص.106.

[2] **المرجع نفسه**، ص.124.

ثانيا: الاحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية أحد الأسس الشرعية للديمقراطية الحديثة. فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية من دون الأحزاب السياسية، إذ تعكس التركيب السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، وتشكل نواة تشكيل وتكوين القيادات السياسية. تحدد احتمالات نشوب النزاعات الأهلية بشكل كبير على أساس أداء الأحزاب السياسية لوظائفها الحيوية[1].

فهي تستخدم لحشد الجماهير وتعبئتها حول قضايا معينة، وتعتبر أيضاً وسيلة للسيطرة والهيمنة من قبل الأنظمة السياسية، سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية، كما حدث مع الأنظمة الشمولية في الاتحاد السوفياتي وألمانيا النازية. وما زالت تستخدم أيضاً من قبل الأنظمة الديمقراطية في الغرب وبقية العالم حتى وقتنا الحاضر.

يعرف "أدموند بورك" الحزب السياسي على أنه "مجموعة منظمة من الناس اجتمعوا لتحقيق العمل المشترك لصالح الوطن"، بينما يصف "ريمون أرون" الحزب السياسي على أنه "تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معاً لممارسة السلطة، سواءً كان ذلك لتولي السلطة أو الحفاظ عليها"، ويعرفه ايضا بأنه مجموعة من الناس تسعى الى السيطرة على الحكم بالوسائل المشروعة.[2]

تؤدي الأحزاب السياسية أدوارًا هامة ضمن العملية السياسية، حيث تساهم في إبقاء النظام السياسي فعّالًا وبعيدًا عن الخمول. بالإضافة إلى ذلك، تحمي الحريات العامة مثل حرية التعبير والصحافة، وتنظم المعارضة في مواجهة الحزب الحاكم. وتسهم أيضًا في بلورة الرؤى العامة وتثقيف المواطن وتنمية روح المسؤولية لديهم. كما تعمل على تكوين الأفراد ومنحهم الفرصة للمشاركة في الحياة السياسية.

مع ذلك، في الواقع الأفريقي بشكل عام وفي منطقة غرب أفريقيا بشكل خاص، تظهر ثلاثة أدوار رئيسية للأحزاب السياسية. الأولى هي محاولة تحقيق الاندماج الوطني وتوسيع

[1] محمودي منير، ***المرجع السابق***، ص.63.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.64.

نطاق المشاركة السياسية، والثانية هي اكتساب الشرعية للنظام السياسي. والثالثة هي تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن التجربة التاريخية المعاصرة لدور الأحزاب السياسية في غرب أفريقيا تبين مدى الضعف والتهلهل الكبير في بنية الأنظمة الحزبية في المنطقة. رغم القيود والضمانات التي حاولت الدول الأفريقية وضعها لترشيد حركة التعددية الحزبية، إلا أن النتائج كانت متواضعة. ففي العديد من الدول، يتم توجيه الأحزاب السياسية بواسطة انتماءات عرقية أو قبلية، مما يعكس عدم الاندماج الوطني ويزيد من التوترات الاجتماعية.

فيما يتعلق بهذه النقطة، يُمكن الإشارة إلى دولة الكاميرون كمثال واقعي على عملية التحول نحو التعددية الحزبية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. في ديسمبر 1991، أقر الرئيس "بول بيا" نظام التعددية الحزبية بعد أكثر من عقدين من حكم الحزب الواحد. ومع ذلك، فإن معظم الأحزاب السياسية التي تأسست كانت ذات ارتباطات عرقية أو قبلية، ويدخل في هذا السياق، حزب "الحركة الديمقراطية لشعب الكاميرون"، الذي تأسس عام 1991، يُعتقد أنه يمثل البتاي، الجماعة العرقية التي ينتمي إليها الرئيس بيا. وتحظى هذه الحركة بدعم سياسي من البتاي والباهون في عدة ولايات، بالإضافة إلى ذلك، هناك أحزاب أخرى في البلاد ترتبط بجماعات عرقية وإقليمية. على سبيل المثال، يُعتقد أن حزب "الاتحاد الوطني من أجل التقدم والديمقراطية" يمثل الشمال المسلم، بينما يُعتقد أن "الجبهة الديمقراطية الاجتماعية" تمثل "الأنجلوفون" في البلاد، وتجد قاعدتها السياسية من جماعات "الباميليكي" في الغرب[1].

تظهر هذه السمات العرقية والقبلية في بنية الأحزاب السياسية وأهدافها في الكاميرون، وتتكرر في أغلب دول غرب أفريقيا ، وتزداد هذه السمات بشكل أكبر في الدول التي تعاني من تعقيدات في التركيبة السكانية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كنيجيريا او الكوت

[1] حمد عبد الرحمن حسن، ***دراسات في النظم السياسية الافريقية***، (القاهرة: سلسلة كتب دراسية–جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002)، ص.142.

ديفوار وتقل حدة في الدول التي تنخفض فيها حدة الاختلافات الاثنية والقبلية كجزر الراس الاخضر او السنغال.[1]

كما شهدت نظم الحكم في بلدان غرب أفريقيا تطورًا كبيرًا منذ الاستقلال؛ في بداية مرحلة الاستقلال، كانت السمة الأساسية للنظم هي حكم الشخصية أو نظم الحزب الواحد المسيطر الذي يحتكر السلطة السياسية ولا يترك لغيره فرصة التعايش معه أو منافسته، حيث يهيمن الزعيم على النظام السياسي ويتخذ القرارات الهامة.

لم يستند نظام الحكم الشخصي إلى قاعدة شعبية عريضة ولم يهتم بالمطالب الشعبية، بل تركز على العلاقات بين العناصر المرتبطة بالنظام مثل الأتباع، والمؤيدين، والقادة، والمنتفعين، وهذه الأوضاع أدت إلى ازدياد معدلات العنف السياسي مثل الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية وحتى التطهير العرقي.[2]

من جهة أخرى، أدت نظم الحزب الواحد إلى تقويض دور المؤسسات السياسية في الدول الإفريقية، حيث أصبحت البرلمانات معطلة ولم تكن قادرة على ممارسة وظائفها بشكل فعال، وكانت محكومة برغبات الحكومة. وحتى في الدول التي يعتبر فيها وضع الأحزاب السياسية مشجعًا نسبيًا مثل غانا أو البنين، يبقى قانون إنشاء الأحزاب السياسية يولد تعددية حزبية وليس تعددية حقيقية، مما يُشكل تحديًا لتحقيق التنمية والتطور ومع بلوغ عدد الأحزاب فيها اكثر من 100 حزب سياسي دفع البعض للقول بأن قانون الأحزاب السياسية أنتج تعددية فوضوية ومتوحشة.[3]

يتميز المشهد السياسي في غالبية دول غرب إفريقيا بالعنف، ويعود هذا الأمر جزئياً إلى دور الدولة كطرف في النزاعات بدلاً من كونها وسيطًا أو حكومة محايدة، ويمكن تفسير ذلك بالقلة الشديدة في درجة استقلالية الدولة عن الطبقات الاجتماعية، خاصة الطبقات المهيمنة.

---

[1] حمد عبد الرحمن حسنن ***مرجع سابق***، ص.143.

[2] ***المكان نفسه.***

[3] خواص مصطفى، ***التحولات السياسية في بلدان غرب افريقيا 1990-2010***، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية دراسات مقارنة، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، 2010)، ص.90.

شهدت القارة الأفريقية العديد من موجات العنف الانتخابي خلال مراحل العملية الانتخابية، حيث يرفض الطرف الخاسر نتيجة الانتخابات ويطعن في نزاهتها ومصداقيتها، وفي بعض الحالات، تم إلغاء هذه الانتخابات خاصة بعد وقوع الانقلابات العسكرية، وعند عودتها للعمل، كان دورها يقتصر على إضفاء الشرعية السياسية على نظم الحكم العسكرية، لذا لم تتمكن الديمقراطية من إحداث التغيير المأمول، بل جلبت معها المزيد من الأزمات؛ حيث اتسمت بالعنف الانتخابي في العديد من البلدان كالكونغو ونيجيريا وكينيا وساحل العاج. رغم تغير التركيبة المؤسسية في العديد من الدول الأفريقية، إلا أن السلطة والموارد ما زالت تتركز في يد الحكومة المركزية[1].

نخصص بذكر أن نظام الحكم في غرب افريقيا يعاني من ضعف جهاز الدولة التقليدي، وزاد من هذا الضعف الفساد السياسي والإداري للنخب الحاكمة، وبنية الهياكل السياسية الموروثة عن الاستعمار كانت بدائية ولم تتم مراعاة تطويرها، مما أدى إلى قلة الخبرة لدى النخب الحاكمة بعد الاستقلال.

ثالثا: الانقلابات العسكرية

فيما يتعلق بالنزاعات بين المدنيين والعسكريين، فإنها تمثل أحد الأمور الرئيسية في الساحة السياسية الإفريقية ، حيث شهدت القارة بشكل عام عددًا كبيرًا من الانقلابات مقارنة بأي قارة أخرى، فمنذ عام 2017، سجل العالم 17 انقلابًا تمت 16 منها في أفريقيا، بالإضافة إلى انقلاب واحد في ميانمار في عام 2021، ويشير المحللون إلى أن الانقلابات العسكرية في القارة الأفريقية خلال العقدين الأخيرين اتسمت بسلمتيها وعدم استخدام العنف بشكل ملحوظ، كما لاحظ المراقبون أن العسكريين الذين نفذوا هذه الانقلابات غالبًا ما يكونون من القادة الشباب.[2]

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، ***المرجع السابق***، ص.132.

[2] د.خليل العناني، "عقد الانقلابات العسكرية في أفريقيا"، (موقع الجزيرة الإعلامية، 21-08-2023)، في : https://www.aljazeera.net/opinions/2023/8/21/عقد-الانقلابات-العسكرية-في-أفريقيا ، تاريخ الاطلاع : (14-05-2024).

في منطقة غرب أفريقيا بشكل خاص، تعتبر الانقلابات العسكرية ظاهرة شائعة، حيث شهدت المنطقة 33 انقلابًا ناجحًا منذ استقلال الدول حتى عام 2010، واذا أضفنا الانقلاب الاخير الذي تعرضت اليه جمهورية مالي يصبح العدد 34 من اصل 83 انقلابا ناجحا وقع في القارة بأكملها، بالإضافة إلى ذلك، شهدت المنطقة أكثر من 43 محاولة انقلابية فاشلة، تعكس هذه الأرقام الارتباك الدائم وقلة الاستقرار التي تعاني منها بلدان المنطقة، ومدى انتشار الظاهرة وهذا يبرر تسميتها بـ "منطقة الانقلابات العسكرية"، بالإضافة إلى ضعف الأنظمة السياسية التي تُعتبر هشة وسهلة الاختراق[1].

من اللافت للنظر في أغلب التجارب الانقلابية في المنطقة والقارة بشكل عام، أن العسكريين عادة ما يعلنون عن نيتهم بتسليم السلطة للمدنيين في فترة لاحقة بعد استقرار الأوضاع وتأمين الأمن. وعلى الرغم من أن تصريحاتهم في بادئ الأمر قد تكون بهذا الشكل، إلا أن الواقع يظهر أن معظم هذه العمليات كانت بمثابة فرصة للعسكريين الذين ارتقوا إلى الحكم بشكل دائم في دولهم بعد الوصول إليها عبر القوة العسكرية، حيث شهدنا العديد من الانقلابات التي أدت إلى تثبيت بعض العسكريين في الحكم لفترات طويلة[2].

قد استحوذت منطقة غرب أفريقيا، في الآونة الأخيرة، على صدارة الاهتمامات العالمية، مع العودة القوية لظاهرة الانقلابات العسكرية في بعض دولها، مما يعكس حالة من التعثر الشديد لعملية التحول الديمقراطي فيها، وكانت المنطقة على حافة تصعيد عسكري شديد.

فيما يخص آخر الانقلابات التي عرفتها غرب افريقيا نخصص بذكر:

الانقلاب العسكري في النيجر يوم جويلية 2023 حيث تم احتجاز أفراد من الحرس الرئاسي الرئيس "محمد بازوم" في قصره، وظهروا على شاشة التلفزيون الرسمي وقالوا، إنهم استولوا على السلطة لإنهاء "الوضع الأمني المتدهور وسوء الحوكمة"، وبعدها بأيام أعلن المجلس العسكري قائد قوات الحرس الرئاسي "عبد الرحمن تياني"، رئيسا جديدا للبلاد.

[1] Patrick J. McGowan, "Coups and Conflict in West Africa, 1955- 2004," ***Armed Forces & Society***, Vol.32, NO.01, (October 2005), p.5.

[2] سعد المهدي، "قضية الطوارق في مالي"، ***قراءات إفريقية***، عدد 13، (سبتمبر 2012)، ص.32-41.

الانقلاب العسكري في بوركينا فاسو في جانفي 2022، أطاح الجيش بالرئيس "روك كابوري"، واتهمه بالإخفاق في التصدي للمسلحين الإسلاميين، وتعهد قائد الانقلاب "اللفتنانت كولونيل" بول هنري داميبا باستعادة الأمن، لكن الهجمات تزايدت وأثرت سلبا في معنويات القوات المسلحة، مما أدى إلى انقلاب ثان في سبتمبر2022، حيث استولى قائد المجلس العسكري الكابتن 'إبراهيم تراوري' على السلطة.

الانقلاب العسكري في غينيا في سبتمبر 2021، أطاح قائد القوات الخاصة الكولونيل "مامادي دومبويا"، بالرئيس "ألفا كوندي"، وقبلها بعام عدّل كوندي الدستور لتغيير القواعد التي تمنعه من الترشح لفترة ثالثة، الأمر الذي أدى لأعمال شغب واسعة النطاق، وأصبح "دومبويا" رئيس مؤقت في غينيا، وتعهد بإجراء انتخابات ديمقراطية في غضون ثلاثة أعوام.

وفي أوت 2020، شهدت مالي انقلابا عسكريا حيث أطاحت مجموعة من القادة العسكريين يتزعمها "أسيمي غويتا" بالرئيس "إبراهيم أبو بكر كيتا" وهذا بعد احتجاجات مناهضة للحكومة، بسبب تردي الأوضاع الأمنية، وانتخابات تشريعية متنازع عليها ومزاعم بالفساد وفي ظل ضغط من الدول المجاورة لمالي الواقعة في غرب أفريقيا، وافق المجلس العسكري على التنازل عن السلطة لحكومة مؤقتة بقيادة مدنية مكلفة بالإشراف على فترة انتقالية مدتها 18 شهرا، تمهيدا لانتخابات ديمقراطية تجرى في فبراير 2022 لكن حدثت اختلافات بين قادة الانقلاب مع الرئيس المؤقت الجنرال المتقاعد "باه نداو"، ورتبوا انقلابا ثانيا في مايو 2022، وصعد غويتا الذي كان يشغل منصب نائب الرئيس المؤقت إلى الحكم[1].

الفرع الثاني: العوامل الاجتماعية

تتعدد العوامل التي تلعب دوراً في تأجيج النزاعات في منطقة غرب أفريقيا، ومن بينها العوامل الاجتماعية التي تتفاعل مع العوامل السياسية لتشكل مجموعة من التحديات التي تعيق الاستقرار في المنطقة.

[1]" آخرها في الغابون.. حقائق عن 8 انقلابات عسكرية أفريقية خلال 3 سنوات"، (موقع الجزيرة الإعلامية، أوت 2023) ، في: https://www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع :(04-04-2023).

أولا: الانقسامات الإثنية:

يقول صاموئيل هنتنجتون: "....ففي هذا العالم الجديد لن تكون الصراعات المهمة والملحة والخطيرة بين الطبقات الاجتماعية أو بين الغني والفقير، أو بين أي جماعات أخرى محددة اقتصاديا، الصراعات ستكون بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة، الحروب القبلية والصراعات العرقية سوف تحدث داخل الحضارات، إلا أن العنف بين الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة يحمل معه إمكانية التصعيد فتهب دول وجماعات من تلك الحضارات وتتجمع لدعم دول القربى.."[1]

التعددية العرقية والإثنية الثقافية تعتبر عاملاً مهمًا في حالات النزاع في العديد من الدول حول العالم، وهذا الأمر لا يزال موجودًا حتى الآن. تعمل هذه الدول بجد على إيجاد السبل لإدارة تنوعها الثقافي بطريقة تقلل من حدة النزاعات الإثنية أو تسويتها بشكل كامل.

على المستوى الإفريقي، يظل مشكلة الانقسامات العرقية والقومية موضوعًا حادًا، حيث يرتبط هذا التنوع الثقافي بشكل وثيق بالنزاعات الداخلية والحدودية في الدول الأفريقية.

1. دور الإثنية في نشوب النزاعات في بلدان غرب أفريقيا

بما أن الجماعات العرقية تميل إلى التفاعل مع بعضها البعض بناءً على هويتها الثقافية والحضارية الفريدة. يمكن أن يتسبب هذا التفاعل في صراعات بين الجماعات العرقية من أجل ضمان مصالحها وتحقيق أهدافها المتنافرة. ومع ذلك، لا يعني وجود الجماعات العرقية في مجتمع معين بالضرورة حدوث الصراع العرقي، حيث يمكن أن تكون هناك عوامل أخرى تلعب دوراً في تصاعد الصراعات.[2]

فهناك تمييز يقوم به بعض الباحثين بين مفهوم الصراع العرقي والمفاهيم الأخرى مثل الحروب الأهلية والصراعات الإيديولوجية، فالصراعات العرقية تعكس نزاعًا بين الجماعات من أجل مراكز القوة بينها، وتؤمن هذه الجماعات بأن لديها تراثًا متميزًا يجعلها تختلف عن

---

[1] صموئيل هنتجئون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، تر: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمد محمود خلف، (ليبيا: الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1999)، ص.47.

[2] مثنى فائق مرعي وآخرون، "الاقليات القومية والاثنية في العالم بين التوظيف والاضطهاد"، ***مخبر القانون والتنمية***، (الجزائر، 2021)، ص. 28 – 29.

غيرها من الجماعات، ويتم التمييز بين هذا النوع من الصراع وبين الحروب الأهلية التي تتميز بطبيعتها الإيديولوجية، حيث تنعكس الأخيرة كصراع بين فصائل معينة داخل المجتمع نفسه من أجل أهداف وغايات لها علاقة بشؤون الحكم والسلطة، أما الصراعات الإيديولوجية تختلف عن الصراعات العرقية من حيث المرونة والقدرة على التفاوض والتسوية، حيث تكون الصراعات الإيديولوجية أكثر جمودًا وصعوبة في الوصول إلى حلول سلمية.[1]

ونخصص بالذكر أنه في غرب أفريقيا، تعتبر الإثنية سببًا رئيسيًا في استفزاز وتحريك النزاعات الداخلية في دول المنطقة، ويرجع ذلك إلى وجود تعددية عرقية كبيرة في هذه الدول، والتي غالبًا ما تجعل الهوية العرقية تتنافى مع الهوية الوطنية، وتنبع مشكلة الإثنية في بلدان غرب أفريقيا، من الظروف التاريخية التي شهدتها هذه الدول خلال فترة الاستعمار الأوروبي، فقد تم تشكيل الدول الإفريقية بطريقة اصطناعية، دون احترام للتركيبة الإثنية والسكانية، مما جعلها كيانات سياسية تضم مجتمعًا متنوعًا من القوميات والعرقيات والطوائف[2].

وعلى الرغم من أن دور الدول الاستعمارية كان مؤثرًا في تفاقم وتغذية الفوارق الإثنية في القارة، إلا أن الظاهرة الإثنية كانت موجودة منذ فترة ما قبل الاستعمار، لم يكن هناك توافق بين السلطة والمجال الجغرافي والسكاني في أفريقيا، وكانت الجماعات الإثنية تعيش بحرية تحت سلطات مختلفة أو في مناطق جغرافية محددة، ومع مجيء الاستعمار قام الاستعماريون بتفريق الشعوب الإفريقية إلى مجموعات إثنية متفرقة، وقد فُرضت بعض الأحيان الهيمنة بالقوة من قبل إثنيات معينة على أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الاستعمار الأوروبي اعتمد على استغلال العوامل الإثنية كجزء أساسي من استراتيجيته لتهيئة الواقع الاجتماعي في المستعمرات فقد جعلها وسيلة لتشكيل سياسات معينة للعلاقات بين المحكومين، ومع مرور الزمن تحولت الإثنية إلى نظام ذو خصائص مميزة يقوم على القبيلة والعرق وبعد فترة، فقدت السلطة الاستعمارية السيطرة على العمليات الإثنية التي أثارتها، وتحولت الإثنية إلى حركة ديناميكية يغذيها الصراع الاقتصادي والسياسي بين الجماعات

[1] فضيلة حاج محمد، اشكالية بناء الدولة في القرن الافريقي: دراسة من مقاربة المعضلة الامنية والنزاعات الاثنية، ***مجلة ايليزي للبحوث والدراسات***، (الجزائر، العدد الثالث، 2018)، ص .274 – 275.

[2] إبراهيم محمود أحمد، ***الحروب الاهلية في أفريقيا: المرجع السابق***، ص.148.

الإثنية، لذا تبنت القوى الاستعمارية استراتيجيات لتغذية الفوارق الإثنية من خلال استخدام القمع لتثبيت السيطرة وتحكم في حركات الهجرة.

يعتبر التنوع والاختلاف حقيقة ثابتة في هذا الكون وهو جزء من السنن الإلهية، ويعتبر حالة طبيعية في المجتمعات، لكن يمكن أن يتحول هذا التنوع إلى مشكلة عندما يؤدي إلى ظهور آثار سلبية تهدد أمن واستقرار الدول والمجتمعات، خاصة أن التنوع الإثني لا يكون مشكلة في حد ذاته لكن المشكلة تظهر عندما يتم التعامل مع هذا التنوع بطريقة سلبية وقسرية، خاصة فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ السياسات العامة، وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وتوزيع الموارد على أساس الاعتبارات الإثنية المتحيزة[1].

الحكومات الإفريقية سعت إلى معالجة التعدد الإثني من خلال سياسات الاستيعاب والاستبعاد، ما أدى إلى زيادة حدة التوترات و النزاعات ، خاصة عبر استخدام القوة والعزل؛ في السياسة الأولى، تم استيعاب الجماعات الضعيفة من قبل الأقوى، خلال القوة العسكرية لتحقيق الإخضاع أما السياسة الثانية، فكانت تتمثل في عزل الجماعات الضعيفة أو المتمردة[2].

لكن هذه السياسات فشلت وأدت إلى تعاظم روح المقاومة لدى الجماعات الإثنية المضطهدة، كما ساهمت في تعزيز معايير الولاء القبلي عند رسم سياسات التوزيع والمشاركة، ما أدى إلى إقصاء مشاركة الجماعات الأخرى أو إعطائها نصيبًا ضئيلاً، كما تبنت نمطًا من الاحتكار المركزي حيث تركز الاستثمارات الحكومية في المناطق التي تنتمي إليها القيادة الحاكمة، مع إهمال باقي المناطق والأقاليم، لذلك تعد الأثنية محركا رئيسيا للنزاعات، بحكم أنها تبلور إلى حد كبير الأهداف التي تسعى الجماعات الأثنية إلى تحقيقها في النزاع، فضلا عن نمو الإحساس بالظلم والحرمان من جانب جماعة أو جماعات أثنية معينة، ليظهر الطريق نحو انفجار النزاع في مجتمع ما، ويكون هذا الإحساس بمثابة النواة التي تنمو بصورة تدريجية داخل المجتمع. [3]

---

[1] إبراهيم محمود احمد، ***المرجع نفسه***، ص.150.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.156-157.

[3] ***المكان نفسه***

بالتالي، جاءت النزاعات الداخلية في كثير من الدول الإفريقية كرد فعل عفوي من جانب الفصائل والجماعات الإثنية المضطهدة في مواجهة سلطات النظام الحاكم، في هذا السياق نخص بالذكر أن العامل الاثني كان دافعا من دوافع قيام النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تكون مشكلة العنصر العرقي معقدة بشكل تلقائي بسبب التداخل بين عدة عوامل، كما شكلت الصراعات السابقة التي شهدتها البلاد وقودًا للنزاعات الحالية، حيث تعززت الأحقاد والعداء بين مختلف الجماعات العرقية الرئيسية المتواجدة في الكونغو الديمقراطية، واستغلها الحكام السابقون لتحقيق أهدافهم.[1]

ثانيا: الخلافات الدينية

غالبًا ما يُستشهد بالدين كأحد الأسباب الرئيسية لنشوء النزاعات العنيفة، سواء كانت داخلية أو بينية، وتاريخًا يكشف عن ذلك بوضوح.

يُعتبر الدين جزءًا مهمًا من هوية الجماعات الإثنية، ويمثل أحد مقوماتها الثقافية والحضارية الأساسية، حيث يتسم تأثير الدين بقوة كبيرة على نفوس وسلوك الأفراد، في ظل مواقف وأوضاع معينة قد يتجاوز الفرد ارتباطه باللغة أو السلالة أو الإيديولوجية لصالح العقيدة الدينية، وإذا تعرضت هذه الاخيرة للتهديد أو الاحتقار من قبل جماعة دينية أخرى، يؤدي ذلك إلى نشوء نزاعات عنيفة وطويلة الأمد قد يصعب حلها[2] .

نظرًا للخصوصيات الاستثنائية التي تحيط بواقع دول غرب افريقيا وتركيبة مجتمعاتها من "تعددية إثنية وعرقية، الانتماءات الدينية المختلفة، تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غياب مفهوم العدالة والمصلحة المشتركة، مما يجعلها مجتمعات منقسمة داخليًا بشكل حاد"، فيُعتبر بروز العنصر الديني في النزاعات الداخلية للمنطقة أمرًا طبيعيًا ومنطقيًا، بحيث يمكن أن تكون هذه الدول عرضة لخطوط تصدع قابلة للانفجار في أي لحظة.

---

[1] رفيق بوبشيش،" النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية: سماته ودوافعه"، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، ع 4، (2013)، ص.189-190.

[2] أدم بمبا، ***النزاعات الاهلية في افريقيا: قراءة في الموروث السلمي الإسلامي***، (مملكة تايلاند: كلية الدراسات الإسلامية-جامعة الأمير سونكلانكرين، 2010)، ص.23.

من الجانب الآخر، إن وصف النزاعات الداخلية الإفريقية بأنها "نزاعات دينية بحتة" من قِبل الإعلام الدولي غير منصف، حيث يتجاهل التأثير الكبير للعوامل السياسية والاقتصادية في نشوء تلك النزاعات. فهي نتيجة لتفاعل معقد لعدة عوامل، تشمل العوامل العرقية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية و البيئية، ويتمثل النزاع النهائي في محصلة هذه العوامل المتشابكة[1].

بالتالي، يمكن أن ينشأ النزاع نتيجة لتصعيد في العوامل العرقية، ولكن سرعان ما يتدخل عوامل أخرى فيه ويغير مساره ووجهته؛ ويُعتبر الصراع الأهلي الإيفواري مثالًا على ذلك، حيث عملت العوامل السياسية والاجتماعية والدينية معًا على تغذية وتأجيج النزاع في فترة حكم الرئيس الأول "هوفيت" 1960-1993، ثم تحول بعد ذلك إلى نزاع ديني وخلفيات هذا المشكل تعود إلى السياسات التعسفية التي اتخذتها الأقلية المسيحية الحاكمة بحق الأغلبية المسلمة في الشمال، مما أدى إلى اتساع الفجوة الدينية والعرقية بين الطوائف المختلفة. [2]

كما يُعتبر النزاع بين المسلمين والمسيحيين في نيجيريا أحد أبرز الأمثلة، إلى جانب تنوع الأعراق الكبير (أكثر من 250 عرقية)، تعتبر نيجيريا بلدًا معقدًا من الناحية الدينية أيضًا؛ يُعد هذا التركيب العرقي الكبير والوضع الطائفي المعقد في نيجيريا دافعًا رئيسيًا لتصاعد حالات عدم الاستقرار في البلاد.[3]

تُعتبر هذه الظاهرة محورية عند مناقشة النزاعات الداخلية في القارة الإفريقية، فهي ليست مقتصرة فقط على الخصوصيات الداخلية للدول الإفريقية، ولكنها تزيد من حجم التنافس والتضارب بين الجماعات الإثنية التي تنتمي للديانتين الإسلامية والمسيحية، وتثير مخاوف ديموغرافية في الغرب بشأن تنامي الخطر الحضاري، خاصة الحضارة الإسلامية،

---

[1] رفيق بوشيش، ***المرجع سابق***، ص.21.

[2] بدر حسن الشافعي، "أزمة ساحل العاج ومحنة المسلمين"، ***قراءات افريقية***، ع 02، (أفريل –جوان 2008)، ص.110-114.

[3] هيفاء أحمد محمد، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا النيجر"، ***دراسات دولية***، ع46، (2010)، ص.106-107.

فهذا الأمر أضحى لا يمكن تجاهله لدى صانعي القرار في الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتبنى مواقف حذرة تجاه أي تطور للإسلام السياسي في أفريقيا[1].

ثالثا: الامن الغذائي والفقر

تواجه إفريقيا عدة أزمات في الأمن والاقتصاد والسياسة والمجتمع، وتعتبر هذه الأزمات عقبات حقيقية أمام تقدمها وتطورها. تعتبر أفقر قارة في العالم، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 650 مليون نسمة، يعيش ثلاثة ملايين افريقي في فقر مدقع خاصة مع النمو السكاني المتسارع، حيث تشير توقعات الأمم المتحدة إلى أن عدد سكان إفريقيا سيصل إلى مليار ومائة مليون نسمة بحلول عام 2025، وستصل إلى مليار وأربعمائة مليون نسمة بحلول عام 2040[2]

I. الامن الغذائي:

يواجه سكان إفريقيا أزمة غذائية غير مسبوقة، وفقًا لتقرير جديد أطلقته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO) ، والاتحاد الأفريقي(AUC) ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) ؛ يسلط التقرير، الذي يحمل عنوان "نظرة عامة إقليمية على الأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا – الإحصائيات والاتجاهات لعام 2023"، الضوء على الإحصائيات المقلقة حول عدم الأمن الغذائي وسوء التغذية التي تبرز الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات شاملة؛ إذ صرح نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والممثل الإقليمي لأفريقيا، آبيبي هايل جابرييل، في تقديم التقرير المشترك، إلى جانب هي. إي. جوزيفا ليونيل كوريا ساكو، المفوضة للزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة في الاتحاد الأفريقي، وحنان مرسي، نائب الأمين التنفيذي والاقتصادي الرئيسي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وستانليك سامكانج، كبير مديري الشراكات الاستراتيجية في برنامج الأغذية العالمي: "تفاقم الوضع الذي يعاني منه الأمن الغذائي وعدم تحقيق التقدم نحو أهداف التغذية العالمية لمنظمة الصحة العالمية يجعل من

[1] أمير سعيد، "الصين الصاعدة وفرنسا الأقلة في قلب افريقيا"، ***قراءات افريقية***، ع 3(ديسمبر 2008)، ص.54-55.

[2] أديس ابابا، الأمم المتحدة المنظمة الدولية للعمالة ILO، ***تقرير حول الخلاص من الفقر اراء من افريقيا***، ديسمبر 2003، ص.06-01.

الضروري على الدول تكثيف جهودها إذا كانوا يرغبون في تحقيق عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030[1]."

تم طرح هذا التقرير خلال الاجتماع الافتراضي للجنة إفريقيا للإحصاءات الزراعية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (AFCAS) كما يأتي ذلك خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخيCOP28 ، مما يسلط الضوء على التقاطع الحرج بين التحديات المناخية وعدم الأمن الغذائي في إفريقيا، وأعرب التقرير عن إزدياد تكلفة النظام الغذائي الصحي مع مرور الوقت، اذ تبلغ 3.57 دولارًا لشراء القوة الشرائية للفرد في اليوم في إفريقيا عام 2021، وهو أعلى بكثير من العتبة الفقر المدقع التي تبلغ 2.15 دولار للفرد في اليوم. وهذا يعني ألا يمكن للفقراء فقط، بل أيضًا نسبة كبيرة من الأشخاص الذين يُعرفون على أنهم غير فقراء أن يتحملوا تكلفة نظام غذائي صحي في إفريقيا[2].

ففي جنوب موريتانيا، يعاني الناس من جفاف مستمر، بينما هناك حوالي 500،000 نازحًا في غرب إفريقيا بسبب النزاعات في ليبيريا وسيراليون، يعتمدون بشكل كبير على المساعدات الإنسانية، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية نسبة كبيرة من السكان يعانون من سوء التغذية، بينما يعاني مليونان من النازحين بسبب النزاعات من سوء التغذية المزمنة، وفي رواندا وبوروندي، اللتين تتورطان في نزاعات مستمرة، هناك حاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية العاجلة[3].

كما قال سيكو سانجار، مفوض الزراعة والبيئة والموارد المائية في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس): "إن الوضع أكثر خطورة في المناطق المتضررة من النزاع مثل حوض بحيرة تشاد وليبتاكو جورما في شمال شرق مالي ومنطقة الساحل، حيث يدفع هذا الوضع الناس إلى بيع أصولهم لتلبية احتياجاتهم الغذائية، كذلك، محت الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد المكاسب التي عانت إيكواس

[1] Africa - Regional Overview of Food Security and Nutrition 2023, information humanitarians 24/7, a service provided by OCHA, in ***https://reliefweb.int/report/world/africa-regional-overview-food-security-and-nutrition-2023*** ،on : (03-04-2024) .

[2] ***Op.cit .***

[3] جرير رشيدة، ***التحديات الأمنية بأفريقيا***، أطروحة لنيل شهادة الدكتواره في القانون الدولي والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية الحقوق، 2016)، ص.36.

في سبيل تحقيقها بمجالات مكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية" من جهته، قال كريس نيكوي، المدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي في غرب إفريقيا: "إن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لـ كوفيد-19 تستلزم تفعيل إجراءات فورية ومتضافرة لزيادة تعزيز قدرة الناس على الصمود وقدرتهم على تحمل الصدمات[1].

الفقر:

يُعتبر الفقر الناتج عن الظلم والحرمان التعسفي مصدرًا لتعزيز مشاعر التعصب ونمو ثقافة العنف والمقاومة بين الفئات المحرومة، إن الفقر واللامساواة الاجتماعية والإقليمية يلعبان دورًا في تفاقم النزاعات الداخلية، ويؤديان إلى زيادة ميل الفئات المحرومة نحو التمرد والعنف.[2] يُعتبر الفقر سمة شائعة بين أكثرية السكان في مختلف البلدان التي كانت حالتها موضوع دراسة، يعزى هذا الفقر في سياق الغرب الإفريقي أساسًا إلى التقلبات المناخية والصعوبات البيئية، فالظروف المعيشية لمعظم السكان هناك صعبة وتعتمد بشكل كبير على الظروف المناخية والطبيعية، ونمط معقد من الأنشطة الزراعية المتغيرة التي تتطلب تضافر جهود مختلف الأفراد في المجتمع الذي يمارسون عدة أنشطة على مدار الفصول، بالإضافة إلى ذلك فإن التقنيات الزراعية السائدة بين سكان غرب أفريقيا متخلفة لحد كبير وظلت على حالها لفترة طويلة من الزمن، وتعتمد بشكل كبير على السياسات الزراعية الموروثة عن الفترة الاستعمارية دون تغيير يُذكر، ما ادى الدوائر الانتخابية في المدن الى الاعتماد على السلع المستوردة، نظرًا لأن الصناعة المحلية ما زالت في مرحلتها الجنينية لتوفير الإنتاج الكافي.[3]

إن التوسع الحضري السريع وغير المنظم في المنطقة أدى إلى ظهور كتلة كبيرة من السكان المتضررين اقتصاديًا في المناطق الحضرية، مما أدى بدوره إلى خلق صعوبات كبيرة للحكومات الرسمية في التعامل مع تلك المشاكل، كما يُعزى التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، أو اللامساواة والفقر، إلى أنماط الإنفاق الحكومي بشكل أساسي، فتبرز سياسة

---

[1] " ارتفاع معدل الفقر المدقع في غرب افريقيا بنسبة 2.9%"، (الأمم المتحدة، 23 جانفي 2022)، في: https://www.youm7.com ، تاريخ الاطلاع : (03-04-2024).

[2] ب.س.دوما، ***النزاعات الاهلية من منظور اجتماعي اقتصادي***، تر: حسني زينة، (العراق: معهد الدراسات العراقية، 2003)، ص.6-14.

[3] ا ***لمرجع نفسه***، ص.16-20.

تخصيص الموارد في نيجيريا إلى ظهور قسمة ثنائية بين المناطق المركزية والمناطق الأخرى، عندما تتداخل الهوية الإثنية مع الانقسامات المنطقية، تزداد قابلية التعبئة الشعبية بشكل واضح[1] .

كشفت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA) أن معدل الفقر المدقع في دول غرب إفريقيا ارتفع عام 2021 بنسبة 2.9%، مما يشير إلى ارتفاع نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.9 دولار من 2.3 في المائة عام 2020إلى 2.9 في المائة عام 2021، كما أوضحت اللجنة في تقرير أعدته بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أن أعباء ديون بلدان المنطقة ارتفعت هي الأخرى بسبب بطء الانتعاش الاقتصادي، وتقلص الحيز المالي وضعف تعبئة الموارد، خاصة بعد تفشي وباء كورونا، أعيقت معظم الأنشطة المحفزة للدخل بالمنطقة، نظرا للإجراءات الاحترازية للسيطرة عليه، ما أدى إلى ارتفاع الفقر[2].

المطلب الثاني: تحليل العوامل الاقتصادية والبيئية

في منطقة غرب أفريقيا، تتراوح التحديات الاقتصادية والبيئية بين الفقر المدقع وتدهور البيئة إلى نقص الموارد الطبيعية وتغير المناخ. بحيث يتفاعل البعد الاقتصادي مع العوامل البيئية لتشكيل سياق معقد يؤثر على الحياة اليومية للسكان والاستقرار الإقليمي.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية

إن القارة الإفريقية، إذا ما قورنت ببقية القارات في العالم اليوم، تبرز كالقارة الوحيدة التي لم تحقق التطور الاقتصادي المطلوب مقارنة بالمناطق الأخرى، فهي تجد نفسها اليوم أقل تطورًا مقارنة بالبلدان المتقدمة، ويكاد ناتجها الوطني الإجمالي لا يتجاوز 2% وتُظهر هذه الوضعية تفاقمًا مع تقدم عملية العولمة والاقتصاد الليبرالي، مما أدى إلى ظهور عدة آفات اجتماعية، بما في ذلك النزاعات الداخلية، وتفشي الإرهاب، وتهريب المخدرات

[1] ب.س.دوما، ***مرجع سابق***، ص.22-23.

[2] الأمم المتحدة: "ارتفاع معدل الفقر المدقع في غرب افريقيا بنسبة 2.9%"، ***المرجع السابق***.

والأسلحة، وتزايد الهجرة غير الشرعية، وهذه الظواهر تشكل عوامل هامة في عدم الاستقرار داخليًا وإقليميًا ودوليًا[1] .

أولا: التخلف الاقتصادي

تعاني معظم الدول الإفريقية من تخلف واضح في كافة المجالات المجتمعية عمومًا، وفي المجال الاقتصادي خصوصًا. تظهر خصائص التخلف الاقتصادي في دول غرب أفريقيا بوضوح في العديد من المؤشرات مثل تدني معدل النمو السنوي، وتفاقم الديون الخارجية، وتدهور الإنتاج القطاعي في مجالات الزراعة الغذائية والصناعات التحويلية. بالإضافة إلى تدني متوسطات مداخيل الأفراد، والضعف الفادح في مستوى التعليم والصحة والبنية التحتية الأساسية، وفوق كل ذلك الدور المحتشم في الإسهام القاري العام في الإنتاج العالمي.

تتميز الاقتصاديات الإفريقية إلى حد كبير بالخصائص المميزة لنمط الاقتصاد المتخلف التابع للمراكز الرأسمالية العالمية، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها أن هذه الاقتصاديات تمثل امتداداً منطقياً للميراث الاستعماري (الاقتصاد الاستعماري)، كما أن سياسات فاشلة اتبعتها العديد من الدول الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار، أدت إلى تعقيد موقفها الاقتصادي إلى حد كبير. وعليه، فإنه ليس من الغريب أن أداء الحكومات الإفريقية المتعاقبة في المجال الاقتصادي جاء مخيباً للآمال بدرجة كبيرة طيلة فترة ما بعد الاستقلال، خصوصاً في ظل تفشي سياسات الفساد البيروقراطي والمظاهر السلبية للتدهور الاقتصادي الحاد مثل المجاعات والجفاف[2].

يمكن للتخلف الاقتصادي أن يكون سبباً مباشراً في النزاعات الداخلية تحت تأثير العديد من العوامل، مثل المشكلات الاقتصادية الحادة وسياسات التمييز الاقتصادي واستغلال التنمية الاقتصادية والتحديث بطريقة سلبية. فالمشكلات الاقتصادية الناجمة عن التخلف في الهياكل الاقتصادية، قد تؤدي إلى ظهور مشاكل اجتماعية–اقتصادية مثل

[1] جرير رشيدة، **المرجع السابق**، ص.45.

[2] إبراهيم محمود، ***الحروب الاهلية في أفريقيا: المرجع السابق***، ص.163–164.

البطالة وارتفاع معدلات التضخم والمنافسة الشديدة على الموارد، مما يشجع على نشوء التوترات داخل المجتمع ويساهم في إشعال النزاعات والحروب الداخلية.

كما أن سياسات التمييز الاقتصادي كعدم المساواة في الفرص الاقتصادية المتاحة للأفراد وفي توزيع الموارد مثل الأرض أو رؤوس الأموال، والاختلافات الكبيرة في مستويات المعيشة غالباً ما تؤدي إلى زيادة مشاعر الغضب والاستياء والإحباط الشديد بالتالي الميل نحو العنف. كما يعتقد البعض أن التنمية الاقتصادية ليست الحل الوحيد لهذه المشكلة، بل قد تكون عاملًا يزيد من تفاقمها، لأنه يزيد من الفجوات بين الطبقات الاجتماعية. وعليه، حتى إذا كانت الصورة الاقتصادية الكلية للدولة تبدو مشجعة، إلا أن مظاهر التفاوت وعدم المساواة تظل مائلة للتفاقم، مما يعزز فرص نشوب النزاعات الداخلية[1].

إن معظم دول غرب أفريقيا تعاني من مشاكل اقتصادية جسيمة، مما يجعلها من بين الدول الأكثر فقرًا في العالم، وتشمل هذه الدول ليبيريا، سيراليون، نيجيريا، النيجر، ومالي، وفقًا لتقرير التنمية البشرية، فهذه الدول تشهد انخفاضًا في معدلات التعليم ومتوسطات الأعمار المتوقعة عند المولد، مما يعتبر مؤشرًا رئيسيًا يستخدمه المؤسسات الاقتصادية العالمية لتقييم درجة التقدم والتخلف للدول وهذا يظهر بشكل واضح في تراجع مستوى الدخل الفردي للسكان، فضلاً عن انخفاض مستويات التعليم والأمان الصحي، ويعتبر الوضع الاقتصادي الصعب في المنطقة نتيجة للأزمات التي شهدتها المنطقة في السنوات السابقة، مثل الكوارث المناخية وأزمات النفط، التي أثرت سلباً على النمو الاقتصادي وزادت من حجم الديون الخارجية، ونتيجة لتفاقم الأزمات الاقتصادية، اضطرت دول غرب أفريقيا الى اللجوء إلى التمويل الخارجي للحفاظ على مستويات الإنفاق العام، مما أدى إلى زيادة حجم الديون وتفاقم الأوضاع المالية[2].

الإصلاحات الهيكلية التي فرضتها مؤسسات الاقتصاد الليبرالي الغربي على الدول الإفريقية كانت لا بد منها، ولكن تطبيقها من قبل حكومات الدول الإفريقية كان يعتبر تصديقًا على التبعية الاقتصادية والسياسية الكاملة للماركسية الليبرالية الغربية، وعندما تم

[1] إبراهيم محمود ، ***مرجع سابق***، ص.172-173.

[2] ب.س. دوما، ***مرجع سابق***، ص.65.

تنفيذ هذه الإصلاحات في أوائل التسعينات، أدت إلى أزمات في أغلب دول غرب أفريقيا، بما في ذلك انخفاض قيمة العملة المشتركة لمعظم بلدان غرب أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية (CFA)والنايرا النيجيرية، ما أدى لتعقيد الوضع الاقتصادي في تلك الدول[1].

ثانيا: توزيع الموارد الطبيعية

تعتبر اقتصادات السنغال والنيجر من بين الأكثر تأثرًا بأزمات الثمانينات والتسعينات في منطقة غرب أفريقيا، حيث تعتمد كلتا الدولتين بشكل كبير على تصدير سلعة واحدة، وهي الجوز المطحون واليورانيوم على التوالي. ونتيجة لهذا التوجه الاقتصادي الضعيف، تأثر تطور الخلافات السياسية والاجتماعية بين مختلف الجماعات العرقية في البلدين.

ففي السنغال، استخدمت أحزاب المعارضة الأزمة الاقتصادية لتحريض الشعب ضد النظام الحاكم، بينما في النيجر، أوجدت البنية الاقتصادية الهشة الظروف المواتية لاستفزاز بعض الجماعات داخل البلاد، كما أدت الظروف الجافة في عامي 1984 و1985 إلى تراجع قدرة الدولة على تحقيق النمو الاقتصادي، مما تسبب في تراجع حاد في القطاع الزراعي وتفاقم الأزمة على الحكومة المركزية.

كانت لظاهرة النزاعات الداخلية في ساحل العاج علاقة مباشرة بإنتاج واستغلال الموارد الطبيعية، خاصة الكاكاو والبن، فبما أن ساحل العاج يحتل ما يقارب 10% من إنتاج الكاكاو العالمي، فإنه يتصدر القائمة في إنتاج هذه المادة، ويحتل المرتبة الثالثة في إنتاج البن، ولقد أظهرت دراسة لإحدى المنظمات غير الحكومية أن الكاكاو في ساحل العاج يمثل دورًا مماثلًا لما كان يمثله الخشب والماس في ليبيريا سابقًا[2] .

كان هناك تفاوت اقتصادي واجتماعي كبير في ساحل العاج، حيث كان الشمال فقيرًا ويعمل في مجال زراعة المحاصيل النقدية، خاصة الكاكاو، بينما كان الجنوب غنيًا ويعمل في مجال التجارة والصناعة. بدأت بوادر الأزمة الداخلية تظهر منذ حكم الرئيس بوانييه، حيث كان هناك استغلال اقتصادي من جانب الجنوب للشمال، مما أثار غضب الشماليين،

[1] ب.س.دوما، ***مرجع سابق*** ، ص.66.

[2] بدر حسن الشافعي، ***المرجع السابق***، ص.326-327.

وحاول بوانييه تخفيف الوضع عن طريق فرض ضرائب على منتجات الكاكاو، إلا أنه لم ينجح في إحداث توازن اقتصادي بين الشمال والجنوب، وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار الكاكاو في الأسواق العالمية في أواخر التسعينات، مما أدى إلى زيادة الديون وفتح المجال أمام التوترات والنزاعات[1].

تُصنف نيجيريا ضمن قائمة الدول النفطية الرئيسية في العالم، حيث تحتل المرتبة الأولى بين دول إفريقيا منتجة للنفط ، وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في أسعار النفط عالمياً خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الوضع الاقتصادي لنيجيريا لا يزال في تدهور مستمر، مما أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، تعتبر من بين أشد الدول اضطراباً وتوترًا في المنطقة، يعود بشكل أساسي إلى الخصوصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تميزها عن باقي الدول الإفريقية، والتي جعلتها تعيش على وقع العديد من الأزمات والنكبات منذ استقلالها وحتى الوقت الحالي بين الصراعات الإثنية والدينية المتكررة، و الانقلابات العسكرية المتعددة، فقد شهدت تاريخًا مضطربًا[2].

تجدر الإشارة إلى أن رغبة الجماعات الإثنية في الانفصال وتحقيق الحكم الذاتي كانت مدفوعة في أساسها برغبتهم في الاستفادة من الثروات الطبيعية الموجودة في مناطقهم، والتي يعتبرونها ممتلكاتهم الخاصة، ولم تعمد الحكومة المركزية في نيجيريا إلى استغلال تلك الثروات بشكل عقلاني، مما أدى إلى تفاقم الفقر والتوترات الاجتماعية على سبيل المثال يساهم إقليم "دلتا النيجر" بنسبة كبيرة من موارد الحكومة، وتُعد "الإيجو" أكبر جماعة إثنية، فـ90% من إنتاج النفط النيجيري من هذه المنطقة. تتركز مشكلات هذه المنطقة في ضعف التنمية بصفة عامة، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة، إلى جانب انتشار الأمراض الناشئة عن التلوث، وتسرب النفط، وحرق الغاز، الذي أدى لتدهور الثروة السمكية والإضرار بالزراعة والصيد، التي يقوم عليهما النشاط التجاري في المنطقة. فقد أهملت الحكومات المتعاقبة مشكلات ومطالب هؤلاء السكان، واحتكرت المزايا لصالحها ولصالح الشركات الأجنبية، ما دفع لإنشاء عدد من الحركات المسلحة التي تطالب بالانفصال على رأسهم "حركة دلتا

[1] بدر حسن الشافعي، مرجع ***سابق***، ص.327

[2] خواص مصطفى، ***المرجع السابق***، ص.31.

النيجر MEND ، لشعورهم بالظلم والتهميش، مما أدى إلى نشوب نزاعات طويلة الأمد بينهم وبين الحكومة المركزية[1].

الفرع الثاني: العوامل البيئية

تعتبر غرب افريقيا من المناطق التي تعتمد بشكل أساسي في اقتصادها على قطاعي الزراعة والرعي، لكن المنطقة تعاني من مشاكل بيئية كمواجهتها بشكل متكرر لكوارث طبيعية مثل الفيضانات والانزلاقات الأرضية، بحيث تدمر الفيضانات والأعاصير واضطراب مواسم الأمطار النظم البيئية وتهدد حياة المجتمعات المعتمدة عليها، فاتحة الباب "لحروب المناخ" وللنزاع على الموارد المتناقصة ما يؤدي لخلق ضغوطاً إضافية على المجتمعات المتضررة.[2]

تعاني المنطقة من مشاكل مناخية كزيادة درجات الحرارة ونقص الامطار ما يولد مشكلة الجفاف، حيث أصبحت الكثير من الأراضي الرطبة والبحيرات المعروفة دوليا، جافة تماما. أدت إلى تدهور الموارد. وقد تجلى هذا واضحا في نقص المياه الشديد وهبوط الإنتاجية في الأراضي المزروعة وأراضي الرعي وفقدان خصوبة التربة وتدهور قاعدة الموارد بالإضافة إلى الموارد الوراثية. وكانت النتيجة النهائية لذلك حدوث انحسار إيكولوجي وزيادة التصحر.

كما يرى بعض الباحثين أن الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن فقدان سبل العيش بسبب التغيرات المناخية الحادة مثل الجفاف أو التصحر أو تآكل التربة تزيد من احتمالات الصراعات العنيفة في العديد من مناطق القارة. فهي أهم عوامل معرقلة لعملية التنمية بالمنطقة، إذ لا يمنح التدهور البيئي السريع السكان الفرصة للتكيف مع الظروف الجديدة، مما يتركهم بدون حماية في مواجهة أوضاع اقتصادية ومعيشية متدهورة باستمرار. فإن هذه التغيرات السريعة والحادة تؤدي إلى زيادة التوترات والصراعات المحلية على الموارد

---

[1] هيفاء أحمد محمد، ***المرجع السابق***، ص.104-112.

[2] عبد القادر محمد علي، "هكذا يتسبب التغير المناخي بصناعة العنف في أفريقيا"، (موقع الجزيرة الإعلامية، 31_01_2024)، في : ***https://www.aljazeera.net/news/2024/1/31/هكذا-يتسبب-التغير-المناخي-بصناعة*** ، تاريخ الاطلاع: (15-05-2024).

المحدودة، كما أن تفاقم الفقر والبطالة يدفع المتضررين من تدمير مواردهم إلى البحث عن وسائل لكسب العيش بأي وسيلة متاحة، مما يخلق بيئة خصبة للجريمة المنظمة والعنف والانضمام إلى الجماعات المسلحة التي تمثل بديلاً اقتصادياً مربحاً[1].

حسب دراسة نشرها معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي فإن حالة بحيرة تشاد مثالاً بارزاً، حيث يهدد الانكماش الهائل الذي يصيب البحيرة مصدر رزق 30 مليون شخص من المزارعين والصيادين الذين يعتمدون عليها. هذا الانكماش حول محيطها إلى بيئة مثالية لتجنيد المقاتلين من قبل جماعات مسلحة مثل بوكو حرام، التي توسعت أنشطتها داخل الدول الأربع المتشاطئة على البحيرة: النيجر ونيجيريا وتشاد والكاميرون، كذلك حالة مالي؛ فقد عانت من أزمة الجفاف لفترة طويلة في السبعينيات، ما أدى إلى مجاعة و زيادة نسب النزوح و زيادة الفقر، كما خلق توترات و اضطرابات اجتماعية و اقتصادية كما تحولت المنطقة إلى بيئة خصبة للجريمة' فالجماعات المسلحة استفادت من هذا التدهور الاقتصادي بطرق متعددة.استغلت المظالم السياسية والاقتصادية لتحريض السكان ضد السلطات وحشدهم خلفها، كما قدمت القروض والرواتب لاستقطاب المجندين في المجتمعات المتأثرة بتغير المناخ والتدهور البيئي[2] .

إن للنمو السكاني تأثير كبير على البيئة فهذا يعتبر تحديا كبيرا على المنطقة، مما يفرض ضغوطا كبيرة على الحكومات و على الموارد والبنية التحتية ، ويتطلب استراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات السكان المتزايد فزيادة السكان تزيد الطلب على الموارد الطبيعية مثل المياه والغذاء والطاقة، مما يضع ضغوطاً كبيرة على البيئة وتعزز التدهور البيئي، و هذا يؤثر سلباً على صحة السكان وجودة الحياة بالتالي يصعب توفير فرص العمل والخدمات الاجتماعية للسكان، ما يؤدي الى زيادة الفقر وعدم المساواة الاقتصادية و زيادة حالات الجريمة والاضطرابات الاجتماعية، بحيث تشير التقديرات الى أن 650 شخص يموتون يوميا في افريقيا بسبب الجفاف معظمهم من الأطفال.[3]

---

[1] كلثومة بن دادة، ***مرجع سابق***، ص266.

[2] عبد القادر محمد علي، ***"هكذا يتسبب التغير المناخي بصناعة العنف في أفريقيا"، المرجع السابق.***

[3] كلثومة بن دادة، ***مرجع سابق***، ص.267-268.

المبحث الثاني: العوامل الخارجية

تعد منطقة غرب أفريقيا مسرحًا لتفاعلات معقدة بين العوامل الداخلية والخارجية التي تساهم في تشكيل بيئة النزاعات المستمرة؛ فبينما تلعب العوامل الداخلية دورًا محوريًا في تأجيج الصراعات، فإن العوامل الخارجية تضيف طبقة إضافية من التعقيد لهذه الديناميات، وتعتبر القوى الدولية والإقليمية لاعبين رئيسيين في منطقة غرب أفريقيا، حيث تسعى كل منها لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، وفي هذا المبحث سنحلل العوامل الخارجية المسببة للنزاعات في غرب أفريقيا.

المطلب الاول: انعكاسات الاستعمار الاوروبي على غرب افريقيا

عانت منطقة غرب أفريقيا بشكل عميق من التأثيرات المعقدة والمتعددة للاستعمار الأوروبي، الذي ترك بصمات دائمة على الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، حيث بدأت موجة الاستعمار في أواخر القرن التاسع عشر واستمرت حتى منتصف القرن العشرين، حيث فرضت القوى الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا سيطرتها على القارة الافريقية وسنخص في دراستنا غرب أفريقيا، في هذا المطلب سنحلل انعكاسات الاستعمار الاوروبي على غرب افريقيا.

الفرع الاول: دور الاستعمار الاوروبي في تشكيل الحدود والهوية في منطقة غرب افريقيا

قبل بداية الحركة الاستعمارية المباشرة نحو القارة الأفريقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت القارة تعيش حالة من التفكك والتراجع للمماليك القائمة بها، ويعزى هذا التفكك إلى تداعيات تجارة العبيد التي استنزفت مواردها البشرية على مدى ثلاث قرون من 1650 إلى 1830، من بين الممالك والدويلات في غرب افريقيا التي تأثرت في تلك الفترة بشكل سلبي: مملكة الكونغو، مملكة الأشانتي في ساحل الذهب (غانا)، الداهومي في البنين[1].

قبل أن تؤثر تجارة العبيد على الممالك والإمارات الأفريقية، كانت تلك الممالك متعايشة مع بعضها البعض وتشكلت كيانات سياسية حقيقية، وسادتها مظاهر حضارية راقية في مختلف جوانبها. ومع ذلك، بدأ هذا التعايش والاستقرار يتراجع بمجرد بداية توغل

[1] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل، ***مرجع سابق***، ص.38-40.

الأوروبيين في دواخل القارة، سواء عن طريق المستكشفين أو الجمعيات التبشيرية أو الشركات التجارية.

بعد منتصف القرن التاسع عشر، شهدت غرب افريقيا تنافسًا كبيرًا بين القوى الأوروبية، حيث استخدمت هذه القوى العديد من الأساليب للسيطرة على المناطق الاستراتيجية. كانت بريطانيا وفرنسا من بين القوى الاستعمارية الرئيسية في تلك الفترة، بينما تراجعت قوى أخرى مثل البرتغال وإسبانيا بشكل كبير.

بدأت بريطانيا باستقطاب المنطقة حول خليج غينيا، حيث أقامت العديد من القلاع والحصون، مثل حصن فريتاون في سيراليون وقلعة البريدا في غينيا وقلعة المينا في ساحل الذهب ولايغوس في نيجيريا. من جهتها، أقامت فرنسا قلاعها في منطقة السنغال، حيث كانت لها العديد من الحصون، بما في ذلك حصن سانت لويس وجزيرة غوري. [1]

المناطق الاستراتيجية التي حصلت عليها كل من فرنسا وبريطانيا، وقبلهما البرتغال، بعد منتصف القرن التاسع عشر، هي التي شهدت بداية عمليات السيطرة الاستعمارية على دواخل القارة. ومن تلك القلاع والحصون، شُنَّت العديد من الحروب على الممالك الأفريقية، خاصة القريبة من الساحل.

فقبل عقد مؤتمر برلين في ألمانيا لمناقشة كيفية تقسيم القارة الأفريقية بين القوى الاستعمارية الأوروبية، حدثت العديد من الأحداث الرئيسية التي عجلت من عملية الاستعمار المباشر للقارة.

أول هذه الأحداث كان الاهتمام الكبير الذي أبداه الملك البلجيكي ليوبولد الثاني بدواخل القارة الأفريقية وثرواتها، وذلك بعد أن وصلته أخبار عنها من خلال المستكشف ستانلي الذي كتب العديد من الأعمال عن إفريقيا. بدأ ليوبولد الثاني في دعوة كل الجمعيات الجغرافية والمستكشفين لحضور مؤتمر بروكسل الجغرافي في عام 1876. خلال هذا المؤتمر، عقدت صفقة مع المستكشف ستانلي للعودة إلى إفريقيا، وتحديداً منطقة الكونغو، حيث قام بتأسيس قاعدة هناك وضم جميع الأقاليم المجاورة لها. كما استجابت فرنسا لهذا

[1] فرغلي علي تسن هريدي، ***تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر***، (الإسكندرية: العلم والايمان للنشر والتوزيع، 2008)، ص.115، 117.

الاهتمام وتعاقدت أيضًا مع المستكشف "دي براز" لاستكشاف الضفة العليا من نهر الكونغو وتأسيس قاعدة لها هناك[1] .

تحركت فرنسا وبلجيكا لتأسيس مستعمرات في المنطقة، مما أثار استياءً لدى بريطانيا والبرتغال، اللتين قامتا بتشكيل تحالف معارض لهذه الخطوة. استجابةً لهذا التحرك، قامت ألمانيا بالتدخل أيضًا، حيث كانت تسعى للحصول على مناطق نفوذ في مناطق أخرى من القارة، لكن تلك الخطوة واجهت معارضة من قبل بريطانيا التي رفضت نشاط التجار الألمان في ناميبيا. هذه المعارضة أدت إلى انضمام بريطانيا إلى التحالف الذي يضم فرنسا وبلجيكا، وزادت تعقيدًا للوضع السياسي.

البرتغال وبريطانيا عارضتا نشاط فرنسا وبلجيكا في منطقة الكونغو نظرًا لاعتقاد البرتغال بأنها تمتلك الحق الأساسي في المنطقة نتيجة لتاريخها التاريخي ونشاطاتها الاقتصادية السابقة هناك، بينما عارضت بريطانيا بناءًا على اهتماماتها التجارية في المنطقة. هذا التصعيد في المواقف أدى إلى توسيع دائرة التحالف السياسي، حيث حصلت فرنسا وبلجيكا وألمانيا على دعم من هولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وبالتوافق، قامت هذه الدول بإرسال برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية في 7 يونيو 1884 للتنديد بالتحالف البرتغالي البريطاني ونفي دعاوى الأخيرين لحقوقهم في منطقة حوض الكونغو[2] .

أدى تصاعد الخلافات بين القوى الاستعمارية الأوروبية حول ممتلكاتها في القارة الإفريقية إلى عقد مؤتمر دولي في برلين، حيث دعا المستشار الألماني أوتو فون بسمارك معظم الدول الاستعمارية التي لها مصالح في القارة الإفريقية إلى المؤتمر والهدف منه هو إيجاد حل ينهي الخلافات ويقسم القارة الإفريقية بطريقة ودية تحافظ على مصالح كل دولة.[3]

بناءًا على ذلك، وافقت معظم الدول الأوروبية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية على حضور مؤتمر برلين. تم تمثيل 14 دولة في المؤتمر وهي النمسا، المجر، ألمانيا، بلجيكا، الدنمارك، إيطاليا، هولندا، البرتغال، روسيا، إسبانيا، السويد، النرويج، الدولة العثمانية، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا. ولم تحضر أي دولة إفريقية

---

[1] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل، ***المرجع السابق***، ص.50.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.52.

[3] فرغلي علي تسن هريدي، ***المرجع السابق***، ص.118-120.

المؤتمر. من خلال النظر إلى الدول والقوى المشاركة في المؤتمر، نجد أن هناك خمس دول كان لها تأثير كبير في مجريات الأمور داخل المؤتمر، وتلك الدول هي فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، البرتغال، وبلجيكا.

من أبرز القرارات التي خرج بها مؤتمر برلين، وهو قرار سلبي ينتج عنه العديد من التداعيات، هو ما يتعلق بالاحتلال الفعلي وشروطه. على غرار العديد من القضايا التي تمت مناقشتها، مثل قضية الملاحة في حوض الكونغو والنيجر، والقضاء التام على تجارة العبيد، يبقى الأهم هو أن مؤتمر برلين أعطى الضوء الأخضر للمرور نحو تقسيم القارة الأفريقية واحتلالها بشكل فعلي .أول قرار تم اتخاذه هو الاحتلال الفعلي لمناطق النفوذ؛ يعني هذا أن أي منطقة ساحلية تحت سيطرة أي قوة أوروبية يجب أن تُعلن مستعمرة. ولتوسيع نفوذ القوى الاستعمارية نحو المناطق واحتلالها، وافق المؤتمر على قرار احتلال المناطق الواقعة خلف مناطق النفوذ .بمعنى آخر، فإن أي قوة استعمارية تحتل جزءًا من الساحل يجوز لها التوغل وضم المناطق التي تليها في الداخل.

لتنفيذ القرار الأخير وتقسيم القارة الأفريقية بين القوى الاستعمارية بطرق ودية، أصر المؤتمر على ضرورة عقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية بين القوى المتنافسة على أي بقعة من القارة الأفريقية. لم يُراعَ في هذه الاتفاقيات أدنى خصوصيات للمجتمعات الأفريقية، ولا حدود الممالك والدويلات التي كانت قائمة. هذا النهج يُعَدُّ من بين البنود الأكثر خطورة التي تحدد الخريطة السياسية للدول الأفريقية في الوقت الحاضر.[1]

بعد توقيع وثيقة برلين في عامي 1884-1885، بدأ نفوذ القوى الاستعمارية الأوروبية في القارة الأفريقية يستند إلى الاتفاقيات والمعاهدات. كان أول نوع من الاتفاقيات هو تلك التي تنازل فيها بعض الملوك والزعماء عن ممالكهم لصالح القوى الأوروبية، مع الحفاظ على مكانتهم وزعامتهم بين شعوبهم. ومع ذلك، كان هذا النوع من الاتفاقيات نادرًا مقارنة بالنوع الثاني من المعاهدات[2].

---

[1] كي زرابو جوزيف، ***تاريخ افريقيا السوداء***، ج2، تر: يوسف شلب الشام، (سوريا: منشورات وزارة الثقافة، 1994)، ص.725.

[2] أوزيغوي. ج.ن، "تقسيم افريقيا وغزوها على يد الأوروبيين"، ***موسوعة تاريخ افريقيا العام***، م07، (اليونيسكو، 1990)، ص.51.

هذا النوع من المعاهدات يُعتبر الأخطر على القارة الأفريقية ومجتمعاتها، لأنه جاء بتشكيل الدول الأفريقية وضبط حدودها الرسمية دون مشاركة الأفارقة في القرار، حيث كانت هناك مشاكل إقليمية ونزاعات حول الحدود تُحل في نهاية المطاف من خلال اتفاقيات مشتركة بين الدول الإمبريالية الناشطة في نفس المنطقة. وكانت حدود هذه التسويات الإقليمية تعتمد قدر المستطاع على الحدود الطبيعية أو على خطوط الطول ودوائر العرض، ولكن غالبًا ما تم رسم الحدود وفقًا لمصالح الدول الأوروبية وقوتها، دون مراعاة للواقع الجغرافي أو الثقافي للمنطقة ودون استشارة السكان الأصليين، ونتيجة لذلك، بعد اكتمال الغزو العسكري المباشر منذ 1885 إلى 1904، وجدت شعوب القارة الإفريقية ممزقة بين أكثر من دولة[1] .

من أبرز المعاهدات التي ساهمت في تقسيم غرب افريقيا نجد:

- **المعاهدة البلجيكية البريطانية 1894:** هذه الاتفاقية حددت حدود دولة الكونغو الحرة، مما جعلها منطقة عازلة بين الأقاليم التابعة لفرنسا مثل الكونغو برازافيل والغابون، وبين وادي النيل.
- **اتفاقية ساي بروا1890 واتفاقية النيجر 1898:** هذه الاتفاقيتين أكملتا تقسيم منطقة غرب إفريقيا برمتها بين فرنسا وبريطانيا، حيث حددت المنطقة التي تقع تحت النفوذ البريطاني، وشملت بلاد غامبيا داخل بلاد السنغال، بالإضافة إلى سيراليون، ساحل الذهب (غانا)، ونيجيريا. أما بقية المنطقة، فقد ذهبت لصالح فرنسا، حيث جزئت إلى دويلات صغيرة ابتداءً من موريتانيا في الشمال مرورًا بالسنغال، غينيا، ساحل العاج، التوغو، والبنين، بالإضافة إلى المناطق الداخلية مثل مالي، النيجر، التشاد، فولتا العليا، وإفريقيا الوسطى.

يمكن القول إن خريطة إفريقيا في عام 1914، إذا ما قورنت بالخريطة في عام 1879، تظهر تغيرات هائلة، حيث أصبح التقسيم المعمول به يبدو مربكًا ومضطربًا، ويستحق بلا شك كل إدانة لأنه غير قانوني وغير أخلاقي، خاصة مع الاعتراف بأن الحدود الكثيرة كانت مصطنعة ولا تعكس الواقعات الثقافية والتاريخية. ومن الخطأ اليوم العودة إلى تلك الحدود

[11] أوزيغوي. ج.ن، مرجع **سابق**، ص.53.

الدولية غير الواضحة التي كانت قائمة قبل الغزو الأوروبي، لأن ذلك سيؤدي إلى المزيد من المشاكل بين الدول وقد يسفر عن نزاعات جديدة[1].

حيث تم تقسيم القارة الافريقية إلى قرابة 54 دولة مجزأة إلى وحدات صغيرة لا تتناسب مع مستوى الدولة. فكانت الحدود التي وضعتها تلك السلطات الاستعمارية وقودًا للنزاعات العديدة، حيث اضطرت معظم الدول الأفريقية في أعقاب استقلالها إلى المطالبة بإعادة رسم هذه الحدود، فمن بين المشاكل التي نتجت عن التقسيم السياسي الاستعماري، يمكن الإشارة إلى قضية غينيا التي تعتبر جزءًا من السنغال، والتوغو الذي يشترك شعبه في الكثير من الخصوصيات مع سكان ساحل الذهب (غانا) والبنين. كما أن هناك قضايا أخرى تتعلق بالحدود أدت إلى صراعات مثل النزاع الموريتاني السنغالي حول قبائل التكرور، وقضية قبائل الباكونغو الممزقة بين الكونغو برازافيل والكونغو كينشاسا، وقبائل الهوسا بين النيجر ونيجيريا[2].

الفرع الثاني: اتفاقيات الاستقلال وانعكاساتها على استقرار الدولة الحديثة في المنطقة:

غداة الاستقلال واجهت الدول الافريقية تحديات لبناء الدولة الوطنية، ويرجع ذلك للفترة الاستعمارية حيث ورثت الدول الافريقية العديد من التناقضات والتعقيدات الاجتماعية الحادة، من بينهما غياب مفهوم الولاء القومي، والتي بدورها تركت آثار وخيمة على كافة المؤسسات والهياكل بعد الاستقلال.[3]

أحد أخطر التأثيرات على مجتمع غرب افريقيا خلال فترة الاستعمار كانت أنظمة الحكم التي اعتمدتها القوى الاستعمارية، وخاصة نظام الحكم غير المباشر الذي اتبعته بريطانيا وبلجيكا والبرتغال. يعتمد هذا النظام في الأساس على الزعامات المحلية، ويُعتبر اللورد فريديريك لوغارد البريطاني أول من طبق هذا النظام في نيجيريا عام 1900 عندما كان حاكمًا عليها. تقضي هذه السياسة بإبقاء كل رئيس قبيلة أو ملك على رأس قبيلته أو مملكته ولكن تحت الوصاية العامة للحكومة الاستعمارية[4].

---

[1] أوزيغوي. ج.ن، ***مرجع سابق***، ص.53.

[2] رفاعي عبد العزيز، ***مشاكل افريقيا في عهد الاستقلال***، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ط1، 1970)، ص.61-63.

[3] كلثومة بن دادة، **مرجع سابق**، ص235.

[4] زاهر رياض، ***استعمار افريقيا***، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965)، ص. 219-222.

خلق هذا النظام مشكلة خطيرة للمجتمعات الأفريقية بعد الاستقلال؛ يقول المؤرخ البريطاني ريتشارد داودن إن إفريقيا عند الاستقلال كانت تضم بين ستة آلاف وعشرة آلاف كيان اجتماعي، لكل منها أسلوب حكمه وإدارته ونظامه القانوني ونوعية قيادته. وهذا الواقع ينطبق بشكل أكبر على بلاد نيجيريا اليوم، حيث تواجه تلك القبائل المسلمة في الشمال صراعًا دائمًا مع قبائل اليوروبا المسيحية في الجنوب الغربي وقبائل الإيبو الوثنية في الجنوب الشرقي، أظهر هذا النظام أيضًا تعدد اللغات واللهجات داخل البلد، مما أثر سلبًا على كيان الدولة الحديثة في افريقيا عامة وبغرب افريقيا خاصة، ما زاد من التعصب والصراعات بين أفراد القبائل. فاللغة المشتركة عادة ما تكون من الروابط التي توحد شعب الدولة، لكن في المجتمعات الأفريقية يُعتبر هذا الأمر استثناءً. على سبيل المثال؛ نيجيريا لديها أربع لغات رسمية.[1]

من جهة أخرى، سعت فرنسا أيضًا إلى استبدال مقومات المجتمعات الأفريقية بنظم فرنسية خلال الاستعمار، خاصة في الفترة الأخيرة من الاستعمار. ربطت استقلال الشعوب الأفريقية بفرنسا من خلال ما يعرف بالرابطة الفرنسية أو الاستقلال المشروط، حيث هدفت إلى ربط المستعمرة بفرنسا لمدة زمنية طويلة في إطار حكم ذاتي. ولم تمنح الدول الأفريقية الحرية التامة في اختيار كيفية بناء الدولة الحديثة أو النظام السياسي الذي يتلاءم مع طبيعة المجتمعات الأفريقية.[2]

اعتقدت أغلب شعوب غرب افريقيا أنه بحلول استقلالهم في ستينيات القرن الماضي، تخلصوا من سيطرة المستعمرين على أراضيهم. ولكن في الواقع، لم يغادر الاستعمار الأوروبي المنطقة إلا بترك الاستقلال مقيدًا بالاتفاقيات والمعاهدات التي لا تزال تؤثر على البلدان حتى اليوم. فمن بين هذه القيود التي فرضتها بريطانيا وفرنسا على معظم المستعمرات، بالضرورة كالانضمام إلى منظمة الفرنكوفونية والكومنولث، مما يمثل في الواقع استمرارًا للهيمنة الاستعمارية بشكل غير مباشر، على سبيل المثال، هناك 21 دولة في إفريقيا تستخدم الفرنك الأفريقي كعملة معتمدة، بينما تستخدم أربع دول عملات مثل الشلن أو

[1] رفاعي عبد العزيز، ***مرجع سابق***، ص.29-32.

[2] زاهر رياض، ***مرجع سابق***، ص .166-175.

الجنيه الاسترليني. هذا يمثل تقييدًا للنظام النقدي في هذه البلدان، حيث يستمر تأثير الاستعمار الأوروبي على البنية الاقتصادية والسياسية حتى الآن.

كما أن أغلب الدول المستقلة ربطت استقلالها باتفاقيات ومعاهدات طويلة المدى، خاصة في المجال الاقتصادي، مما جعل اقتصاداتها تبقى مرهونة بمصالح الدول الغربية وشركاتها العملاقة المتعددة الجنسيات. هذه الشركات تنشط في مجال استغلال الموارد الطبيعية وزراعة المحاصيل النقدية بدلاً من المحاصيل الغذائية، مما أدى إلى تبعية معظم الدول للدول الغربية فيما يتعلق بالإمدادات الغذائية[1].

واللافت في الأمر أن الواقع الاجتماعي الذي ورثته غرب إفريقيا المستقلة كان يتطلب من حكام وقادة دول القارة اختيار أنظمة سياسية تحفظ الأمن والاستقرار والسلم داخل بلدانها، وإيجاد نظام سياسي يتماشى مع طبيعة المجتمعات الإثنية في المنطقة، لكن الواقع كان مختلفًا، حيث وجد حكام وقادة دول غرب افريقيا أنفسهم مضطرين إلى اعتماد الأنظمة السياسية التي كانت تتبناها المستعمرات السابقة. ومن بين هذه الأنظمة، النظام الرأسمالي الليبرالي الذي لا يتماشى مع طبيعة المجتمعات بالمنطقة، ولا يتماشى مع النظام القبلي السائد، ونتيجة لذلك، شهدت غرب افريقيا عدة انقلابات عسكرية وتمردات، واغتيالات للرؤساء[2].

المطلب الثاني: تأثير التدخلات الخارجية على غرب أفريقيا

تعد غرب أفريقيا واحدة من أغنى مناطق العالم بالثروات الطبيعية، حيث تحتوي ميزات جعلت منها محط أطماع القوى الكبرى، خاصة بعد الحرب الباردة وبعد بروز نظام أحادي القطبية، حيث اشتد التنافس بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، ولاحقا قوى أخرى وهذا ما سنركز عليه في هذا المطلب.

الفرع الاول: التنافس الدولي على منطقة غرب أفريقيا

التنافس بين القوى الكبرى مثل فرنسا، الولايات المتحدة، والصين يمثل أحد أبرز مظاهر هذه العوامل الخارجية، حيث تحتفظ فرنسا بنفوذ تاريخي وثقافي واقتصادي قوي في مستعمراتها السابقة، مما ينعكس في سياساتها الداخلية والمساعدات العسكرية. بالمقابل،

[1] كي زاريو جوزيف، ***مرجع سابق***، ص.1205.

[2] رفاعي عبد العزيز، ***مرجع سابق***، ص.105-107.

تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها العسكري والأمني في إطار مكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار الإقليمي. على الجانب الآخر، تشهد المنطقة زيادة ملحوظة في الاستثمارات الصينية التي تركز على البنية التحتية واستغلال الموارد الطبيعية، مما يثير مخاوف من تأثيراتها طويلة المدى على الاقتصادات المحلية.

أولا: السياسة الفرنسية في غرب إفريقيا

تتحكم عدة عوامل رئيسية في العلاقات الإفريقية الفرنسية، أهمها الإرث التاريخي الذي يعزز مشاعر الخوف والإحساس بعدم التكافؤ بسبب الاستعمار، حيث كان للاستعمار الفرنسي النصيب الأكبر في غرب إفريقيا. بالإضافة إلى البعد الجغرافي الذي يربط بين الطرفين، تعتبر فرنسا أكثر القوى الاستعمارية حفاظاً على علاقاتها بمستعمراتها تحت شعار "فرنسا الإفريقية" لحماية مصالحها في المنطقة من خلال إقامة روابط بين رؤساء فرنسا والنخب الإفريقية الحاكمة، التي تلقت معظمها تعليمها في فرنسا مما جعلها موالية لسياستها ونموذجها الثقافي. وعلى المستوى المؤسسي، شكلت منظمة الفرنكوفونية والقمم الإفريقية–الفرنسية منبراً لتمرير السياسة الأمريكية والتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية[1].

ركزت المصلحة الاستراتيجية الفرنسية في إفريقيا على عدة عناصر أساسية، تشمل الوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية مثل اليورانيوم والنفط والغاز والمعادن الضرورية للصناعات الثقيلة والنووية الفرنسية. كما تهدف فرنسا إلى السيطرة على المواقع الاستراتيجية في القارة، مثل قاعدة جيبوتي، لتأمين الإمدادات. بالإضافة إلى ذلك، تسعى فرنسا لمواجهة المنافسة الدولية على الثروات الإفريقية من قبل الولايات المتحدة والصين، والحفاظ على الأنظمة السياسية الإفريقية لحماية ورعاية الاستثمارات الفرنسية. وأخيرًا، تسعى فرنسا للحصول على مساندة دبلوماسية واسعة من الدول الإفريقية في الأمم المتحدة لتعزيز مكانتها كدولة كبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن.[2].

---

[1] عاشور لكوشة، "التنافس الدولي في افريقيا وانعكاساته على مسار بناء الدولة"، ***مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية***، ع07، (سبتمبر 2021)، ص.181.

[2] ***المكان نفسه.***

تعددت المصالح الفرنسية في دول غرب افريقيا؛ وتركزت مصالها الاقتصادية في البحث عن الاسواق بهدف تصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد أولية من اجل تنمية الصناعات المحلية، وفرنسا تعد الشريك التجاري الرئيسي للعديد من دول المنطقة كما أن الميزان التجاري بينهما دائما ما يحقق فائضا لصالح فرنسا باستثناءات قليلة وهي الا ميزة ربما لا تتحقق لفرنسا في علاقاتها التجارية مع دول العالم، بالإضافة الى الهدف المتعلق بالمصالح التجارية والاستثمارات الفرنسية من خلال الحفاظ على مصالح الشركات الفرنسية العاملة في المنطقة.[1]

في هذا السياق؛ تمتلك فرنسا 2000 شركة اقتصادية وشركات استثمار بمنطقة غرب افريقيا، وقد تضاعف هذا العدد بموجب التدخل الفرنسي في مالي، وهذا بحكم ان الحكومة المالية الحالية لها ولاء لفرنسا دفعها للقيام بإمضاء صفقات عديدة مع شركات اقتصادية فرنسية لاستغلال مناجم الذهب والفوسفات والتنقيب عن البترول إذ تعهدت حكومة مالي بإعطاء فرنسا حق احتكار استغلال مورد اليورانيوم.[2]

ثانيا: السياسة الامريكية في غرب إفريقيا

كانت الولايات المتحدة الامريكية توكل مهام إفريقيا لحليفتيها فرنسا وبريطانيا. واستمرت هذه اللامبالاة حتى نهاية الحرب الباردة، حيث ظهرت العولمة الجديدة بقيادة أمريكية، فتحولت إلى مناطق النفوذ والثروة في إفريقيا. جاءت زيارة الرئيس كلينتون لإفريقيا، التي استمرت 11 يوماً، لتؤكد على أهمية إدراج القارة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبحت غرب إفريقيا تشكل أهمية محورية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد، الذي يسعى إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، حماية خطوط التجارة البحرية، الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، فتح أسواق أمام

[1] رانيا حسين عبد الرحمن حسن، ***السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة***، رسالة ماجيستر، (جامعة القاهرة، قسم السياسة والاقتصاد معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2004)، ص.103.

[2] إسماعيل دبش، "الوضع في الساحل الافريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010"، ***استراتيجيا: مجلة دراسات الدفاع والاستقلالية***، ع01، (الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، 2014)، ص.74.

حركة التجارة والاستثمارات الأمريكية، دعم ونشر قيم الليبرالية وحقوق الإنسان وبالخصوص مواجهة النفوذ الصيني والأوروبي في إفريقيا[1].

تهتم أمريكا بغرب إفريقيا لعدة أسباب منها:

- فشل الدولة: تنص استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على أن أكبر تهديد يأتي من الدول الفاشلة أكثر من الدول القوية المنافسة، مما يؤثر على المصالح الأمنية الأمريكية.
- محاربة الإرهاب: بعد أحداث 11 سبتمبر، أصبحت محاربة الإرهاب أولوية، خاصة في منطقة الساحل التي تعتبر ملاذًا آمنًا للمجموعات الإرهابية التي تهدد المصالح الأمريكية. لهذا تأسست "أفريكوم" بهدف دخول دائرة التنافس مع أوروبا وآسيا في إفريقيا، وزيادة الأهمية على الموارد الحيوية مثل النفط واليورانيوم، ومواجهة الأخطار التي تهدد السفارات الأمريكية.
- تعزيز القدرات المحلية: وفقًا للجنرال رودزيغار في عام 2014، تركز القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا على المدى القريب على محاربة الإرهاب، وفي المدى البعيد على تكوين الجيوش المحلية لمواجهة الأزمات والمخاطر العابرة للحدود.
- تنويع مصادر الطاقة: تقرير ديك تشيني في مايو 2001 جعل من إفريقيا أولوية لتزويد الولايات المتحدة بالنفط، خاصة من خليج غينيا في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل. بعد اكتشاف النفط في موريتانيا عام 2006، زادت نشاطات الشركات الأمريكية مثل إكسون موبيل في المنطقة. [2]

ثالثا: السياسة الصينية في غرب إفريقيا

إن التنافس الجديد على غرب إفريقيا ارتبط أساساً بالدور الصيني منذ التسعينيات، حيث سعت الصين بشكل دؤوب للحصول على النفط والمواد الخام وفتح أسواق جديدة. فالتحرك الصيني بالمنطقة أصبح يركز بشكل أساسي على الاقتصاد والمصالح المنفعية البحتة، متجاوزاً الاعتبارات السياسية والأيديولوجية، فهي تعتمد نهجاً براغماتي يهتم بقضايا التجارة والاستثمار والوصول إلى مصادر النفط والمواد الخام.

---

[1] عاشور لكوشة، ***مرجع سابق***، ص.182.

[2] **المرجع نفسه**، ص.183.

استفاد الدور الصيني من كراهية الأفارقة للإرث الاستعماري الغربي، حيث أن الصين لم تكن استعمارية في إفريقيا. تزايد نشاط الصين في غرب إفريقيا بشكل غير مسبوق. وفقاً لمجلس الأعمال الصيني–الإفريقي، تحتل الصين اليوم المرتبة الثالثة بين أهم الشركاء التجاريين لإفريقيا، بعد الولايات المتحدة وفرنسا. لم تشهد العلاقات بين الصين وإفريقيا ازدهاراً كهذا من قبل، حيث أصبحت محور الاهتمام الرئيسي في العلاقات الإفريقية الدولية، حيث يتنبأ أحد كبار الاقتصاديين في وزارة الخارجية الصينية بأن يصل حجم التجارة بين الصين وإفريقيا إلى 100 مليار دولار بنهاية العقد الحالي

تم الاتفاق خلال منتدى التعاون الصيني–الإفريقي في عام 2016 على ضخ 2000 مليار دولار كاستثمارات في إفريقيا. تسعى الدول الإفريقية للاستفادة من مشروع طريق الحرير، الذي سيمر عبر 65 دولة حول العالم، والذي يمكن أن يغير شكل القارة الإفريقية.

تتمثل استراتيجية الصين في الحصول على موارد الطاقة الأجنبية عبر اتفاقيات طويلة الأجل، وذلك إما بالحصول على حصص رئيسية فعلية في حقول النفط الإفريقية أو بحماية وصولها إلى تلك الحقول. حسب توقعات وكالة الطاقة الدولية، ستكون واردات الصين النفطية بحلول عام 2030 مساوية لواردات الولايات المتحدة، مما يعبر عن الطلب المتزايد للصين على الطاقة.[1]

حيث يمكن تلخيص السمات المميزة للاستراتيجية الصينية في غرب إفريقيا على النحو التالي: تميز سياسي تنافسي يتمثل في الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ميزة اقتصادية تفضيلية تعتمد على تقديم عروض بتكاليف منخفضة باستخدام العمالة الصينية الماهرة وشبه الماهرة مع تكاليف إدارية أقل، ومساعدة دبلوماسية تنموية تشمل دعم المشاريع الكبرى من خلال قروض منخفضة الفائدة وهبات[2]

الفرع الثاني: أثر التنافس الدولي على مسار بناء الدولة في منطقة غرب أفريقيا

لا تستطيع فرنسا التخلي عن غرب إفريقيا لأهميتها الاستراتيجية ومصالحها الذاتية، لكنها تواجه صعوبة في مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد. لذلك، تسعى فرنسا لتقاسم النفوذ مع الولايات المتحدة ودياً، حيث تسعى أمريكا لتحقيق سيطرة جيوستراتيجية عميقة في القارة،

[1] اعاشور لكوشة، ***لمرجع نفسه***، ص.184.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.185.

مركزًا على مناطق البحيرات الكبرى، القرن الإفريقي، ووسط إفريقيا. في هذه المناطق، تراجع النفوذ الفرنسي لصالح الشركات الأمريكية التي تبرم اتفاقيات اقتصادية مع الحكومات المحلية. رغم ذلك، لا تزال فرنسا تحتفظ بحصة كبيرة من وارداتها من دول غرب إفريقيا، حيث تستورد منها 21% من إجمالي وارداتها.

يشدد الفرنسيون على أهمية اللغة كعامل مؤثر، بينما يركز الأمريكيون على إغراءات التجارة والربح ومردودية الاستثمار في ظل التطورات العالمية. هذا التنافس يشكل عنصراً جديداً في الخريطة الجيوسياسية بعد عقود من التكامل خلال الحرب الباردة، عندما كانت أمريكا تترك لفرنسا دور الشرطي في إفريقيا. هذه المستجدات تدفع فرنسا نحو تصوّر أشكال شراكة جديدة مع إفريقيا لمواجهة التحديات، ففرنسا تقدم المساعدة الأساسية بينما تجني الولايات المتحدة الفوائد الاقتصادية منها[1].

أدى التوجه الصيني الجديد نحو إفريقيا إلى تنافس كبير بينها وبين القوى الكبرى في القارة، خاصة بعدما أصبحت الصين ثالث أكبر شريك اقتصادي لإفريقيا بعد فرنسا والولايات المتحدة. يظهر هذا التنافس بوضوح في قطاع النفط، لا سيما في السودان، حيث عوضت الصين السودان عن فقدان الموارد المالية بعد خروج شركة شيفرون الأمريكية. وتظل أزمة دارفور محور الصراع بين الولايات المتحدة والصين، حيث تحاول أمريكا إثارة قضايا انتهاك حقوق الإنسان وتسليم المتورطين في جرائم الحرب إلى المحكمة الجنائية الدولية، بهدف الضغط على النظام السوداني وفتح المجال أمام توسيع النفوذ الاقتصادي الأمريكي في الإقليم. منافسة الشركات الصينية تبقى جزءاً أساسياً من هذا الصراع.[2]

يترتب عن التنافس الدولي في غرب افريقيا، خصوصا في الجانب الاقتصادي وقطاع النفط، تأثيرات سلبية على مسار بناء الدولة واستقرارها في المنطقة؛ فقد أدى هذا التنافس الى نشوء نزاعات وحروب أهلية. فعلى الرغم من تحول العالم بعد الحرب الباردة الا ان وضع غرب افريقيا لم يتحسن، حيث استمر التهميش والتبعية والخضوع للهيمنة الاستعمارية كما أصبحت المنطقة هدفا للدوافع الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والصين مما شوه الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

---

[1] عاشور لكوشة، ***مرجع سابق***، ص.186.

[2] ***المكان نفسه.***

خلاصة الفصل الثاني

تعد العوامل الداخلية والخارجية في غرب أفريقيا ذات تأثير كبير على المنطقة، حيث تتداخل العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتشكيل المشهد العام؛ من الناحية السياسية تعاني العديد من دول المنطقة من هشاشة الحكومات وعدم الاستقرار السياسي، مما يعزز انتشار الفساد والانقلابات. اجتماعياً، تعاني المجتمعات من الفقر والتفاوت الاجتماعي والعرقي والديني، مما يزيد من حدة النزاعات الانفصالية والتوترات. اقتصادياً، تعتمد الدول بشكل كبير على الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن، ولكن الاقتصاد يواجه تحديات بسبب الفقر والبطالة وضعف البنية التحتية. بيئياً، تعاني المنطقة وتغير المناخ وقضايا الجفاف والتصحر الذي يؤثر على الزراعة والأمن الغذائي.

أما على الصعيد الخارجي، ترك الاستعمار الأوروبي تأثيرات عميقة على غرب أفريقيا، حيث شكل الحدود الحالية وزرع الهويات الوطنية المختلفة، مما أسهم في النزاعات اللاحقة، فقد ساعدت عمليات الاستقلال في تشكيل الدول الحديثة، لكنها لم تتمكن من التخلص تماماً من آثار الاستعمار، مما أدى إلى وجود حكومات غير مستقرة، كما أن التدخلات الخارجية المستمرة، والتنافس الدولي على موارد المنطقة، تزيد من تعقيد الوضع، فهذا التنافس يؤثر على مسار بناء الدولة ويعزز الانقسامات الداخلية، مما يعيق جهود التنمية والاستقرار في المنطقة، فلقد تأثرت الدول الغرب الأفريقية بشكل كبير بالتنافس الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، حيث شهدت بعض الدول نهايات مأساوية مثل ليبيريا وسيراليون، مالي، جمهورية كونغو الديمقراطية، والنيجر، بالإضافة إلى المناطق المحيطة بالبحيرات الكبرى.

الفصل الثالث:

النزاعات في غرب افريقيا: تداعياتها وآليات إدارتها

تمهيد:

النزاعات والحروب ذات البعد الداخلي والإقليمي في القارة الإفريقية تُعتبر ظاهرة مجتمعية شاملة تؤثر على جميع فئات المجتمع وقطاعاته. وهذا يُسبب تنوعاً وتبايناً في أسباب هذه النزاعات، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. ونظراً لتعدد الأسباب والخلفيات، فإن النتائج والتداعيات للنزاعات الداخلية في أفريقيا تكون متنوعة، مؤثرة على كافة جوانب المجتمع، سواء سياسياً، أمنياً، اقتصادياً، أو اجتماعياً، ما يتطلب إدارتها جهودًا مشتركة على مستوى الدولة المتضررة، وكذلك على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

في هذا السياق سنحاول التطرق الى تداعيات وآليات إدارة النزاعات في غرب افريقيا من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تداعيات النزاعات في غرب افريقيا؛

المبحث الثاني: آليات إدارة النزاعات في غرب افريقيا.

المبحث الأول: تداعيات النزاعات في غرب افريقيا

منذ نهاية الحرب الباردة، شهدت منطقة غرب أفريقيا تناميًا متصاعدًا في النزاعات وعدد من التهديدات الجديدة لا تماثلية، على رأسها الإرهاب العابر للحدود الوطنية والجريمة المنظمة بكافة أشكالها، حيث تعتبر هذه الظواهر السلبية تحديًا حقيقيًا يهدد ليس فقط أمن واستقرار الأفراد والجماعات والحكومات في المنطقة، بل يمتد تأثيرها أيضًا إلى البعد الدولي مما يعرض الأمن والسلم العالميين للخطر. بالإضافة إلى ذلك، تعيق هذه الظواهر أيضًا كل مساعي التنمية المحتملة في المنطقة، مما يضيف أعباءً إضافية على حكومات المنطقة، وعليه سنحاول في هذا المبحث دراسة تداعيات النزاعات في غرب افريقيا.

المطلب الاول: تقييم تداعيات النزاعات في غرب افريقيا على الوضع السياسي والاجتماعي

تعد منطقة الساحل الإفريقي بمثابة بؤرة تضم كل الخلايا والتنظيمات الإرهابية في غرب أفريقيا وحتى على مستوى القارة بأسرها. وتعتبر مثالية لهذه التنظيمات بسبب التضاريس الوعرة والمناخ الجغرافي والأمني الصعب فيها، وسنحاول في هذا المطلب تقييم أثار الصراع في غرب افريقيا على الوضع السياسي والاجتماعي.

الفرع الأول: الوضع السياسي

تمتلك غرب أفريقيا تاريخًا معقدًا من النزاعات السياسية والقومية، والتي أثرت بشكل كبير على الوضع السياسي في المنطقة، ويتميز هذا الأخير بما يلي:

أولا: الهشاشة في الإطار العام للدولة:

لقد أدت النزاعات التي تعيشها دول غرب افريقيا الى الهشاشة في الإطار العام للدولة بسبب ضعف الترابط الاجتماعي اللصيق بطبيعة الدولة الإفريقية، خاصة وأن حركة الاحتجاج الشعبي، سواء بالمظاهر العنيفة أو الانتفاضات المسلحة، تضع الدولة بأكملها تحت الشك، وليس فقط الأشخاص الحاكمين. أصبح العنصر الرئيسي المحدد لإنشاء الدولة في إفريقيا هو الاعتراف الدولي فقط. من ناحية أخرى، يعوق الاعتراف الدولي القائم على

الحدود الاستعمارية المعارضة الداخلية، حيث لا تطمح إلى الحصول على الدعم الدولي في حال قمعها لأن الاعتراف الدولي يتضمن مبدأ عدم التدخل[1].

ثانيا: تهديد الاستقرار السياسي واهتزاز شرعية السلطة القائمة:

يعود ذلك إلى النزاعات التي تعيشها دول غرب افريقيا، إضافة الى انتقال التفكك الاجتماعي إلى مستوى الوحدة الترابية، نتيجة للتمثيل غير العادل لمختلف فئات المجتمع داخل النظام، واعتماد المركزية كنهج سياسي في السلطة. هذا الأمر أدى إلى الاعتماد الكلي على ضبط المواقع الاستراتيجية الحساسة سياسيًا وأمنيًا لدعم وحماية السلطة.

وتُعتبر ممارسات الوقفية الجديدة أو النيوباتريمونيالية شكلًا رئيسيًا للسياسات الإفريقية، حيث وجدت حركات التحرر في دول غرب افريقيا أنفسها تقود دولًا صغيرة جدًا ومتمزقة، واعتمدت عملية أفرقة البيروقراطية شكل الباتريمونتالية الاستبدادية لتعزيز الوحدة وتقوية الاقتصاد[2].

في طبيعة دول غرب افريقيا، العنصر الحاكم هو الاعتراف الدولي، وغيابه يؤدي إلى عدم خروج الدولة إلى الوجود كدولة، حتى لو كانت تتمتع بحكومة تحتكر السيطرة على إقليم وشعب، ولقد استخدم الرئيس السابق لساحل العاج، هنري كونان بيده، هذه السياسة التوظيفية لجمع النخب السياسية حوله وتشتيت معارضيه المناوئين لمشروعه وفلسفته السياسية المعروفة بالإيفوارية(L'Ivoirité) ، التي شكلت الشرارة الأولى لما يعرف بالأزمة السياسية الإيفوارية واستمرت آثارها حتى اليوم، حيث أدت إلى اندلاع حرب أهلية دامية في ساحل العاج.

بالنسبة لـ «لوران غباغبو"، فقد نهج نفس السياسة لجمع بعض القبائل والأعراق حول سياسته المعروفة بـ "سياسة إعادة البناء .(La Politique De La Refondation) "فقد

---

[1] تروري الحسن، "عندما تصبح الدولة راعية للعنف السياسي– مقاربة لدور الدولة في النزاعات السياسية في دول غرب أفريقيا"، ***مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية***، ع 03، (2015)، ص.121.

[2] مريامة بريهموش، ***تداعيات الجريمة المنظمة على الدول الفاشلة في افريقيا: دراسة حالة دول غرب افريقيا***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتواره في العلوم السياسية (جامعة قسنطينة3: كلية العلوم السياسية، 2021–2022)، ص.171.

قام بتعيين أعضاء من القبائل الموالية له في المناصب الوزارية الرئيسية والأمنية، مثل رئيس أركان الحرب ووزير الدفاع ووزير الداخلية والأمن، هذه السياسات أثرت سلبًا على أداء الدولة على جميع المستويات، وخاصة في الأمن.

فبدلاً من أن تكون النخب الحاكمة مؤسسات تخدم الدولة وتعمل على تحقيق مصالح الجميع، أصبحت تكيّف أجهزتها لمتطلبات القبيلة أو العرق، ورسخت ثقافة الفساد الإداري والسياسي وزادت ظاهرة الإفلات من العقاب، كما أدت هذه السياسات إلى نشوء مؤسسات وأطر فاقدة للمؤهلات والكفاءات اللازمة لأداء المهام الموكلة إليها بشكل جيد.

معظم دول غرب افريقيا؛ هي دول ذات سيادة بالاسم فقط لأنها غير قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية قابلة للحياة، حيث يظهر بروز الجماعات المسلحة كمظهر للفشل الدولي، ويعد من أكبر مظاهر عجز الدولة في أداء وظائفها بشكل جيد، ويستغل هذا من قبل الجماعات المسلحة لممارسة الأنشطة غير القانونية مثل تهريب الأسلحة والمخدرات، ويستخدمون الأموال التي يحصلون عليها من هذه الأنشطة في رشوة المسؤولين الرسميين، بما في ذلك قوات الأمن والجيش[1].

الفرع الثاني: الوضع الاجتماعي

يُلاحظ على المستوى الاجتماعي تفاقم الفقر والبؤس وانخفاض شروط الحياة في هذه الدول، وقد استغلت هذه الظروف من قبل جهات داخلية وأطراف أخرى خارجية للتحريض على تشكيل حركات معارضة أو انفصالية. تتبنى هذه الحركات مطالب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لفئات معينة، كما حدث في جمهورية مالي والنيجر، حيث اعتمد الطوارق الانفصاليون تفاقم البؤس والتهميش لتبرير مطالبهم بالانفصال، [2]

ومن مظاهر تردي الوضع الاجتماعي نخصص بذكر ما يلي:

[1] مريامة بريهموش، مرجع ***سابق***، ص.172.

[2] تروري الحسن، ***مرجع سابق***، ص.123.

أولا: وضع حقوق الانسان :

شهدت منطقة غرب أفريقيا أشكالًا عديدة لانتهاك حقوق الإنسان، الأنظمة الداخلية في إفريقيا غالبًا ما أسفرت عن سقوط أعداد هائلة من الضحايا الأبرياء، مثل النساء والأطفال والشيوخ، نتيجة النزاعات السياسية والاجتماعية التي أدت إلى مستويات عنف مروعة، وصلت أحيانًا إلى حد الإبادة الجماعية. مثال، في حرب الانفصال في بيافرا عام 1967، قتل أكثر من مليوني مواطن، وفي ليبيريا تسببت الحروب الأهلية في مقتل أكثر من 200 ألف شخص بين عامي 1989 و1995. هذه الأمثلة تعكس جزءًا من الواقع المأساوي في غرب إفريقيا وغيرها من المناطق المتضررة[1]. حسب ما هو موضح في الشكل رقم(13).

الشكل رقم (13): أحداث القتل المتورط فيها الجماعات الإسلامية المتشددة

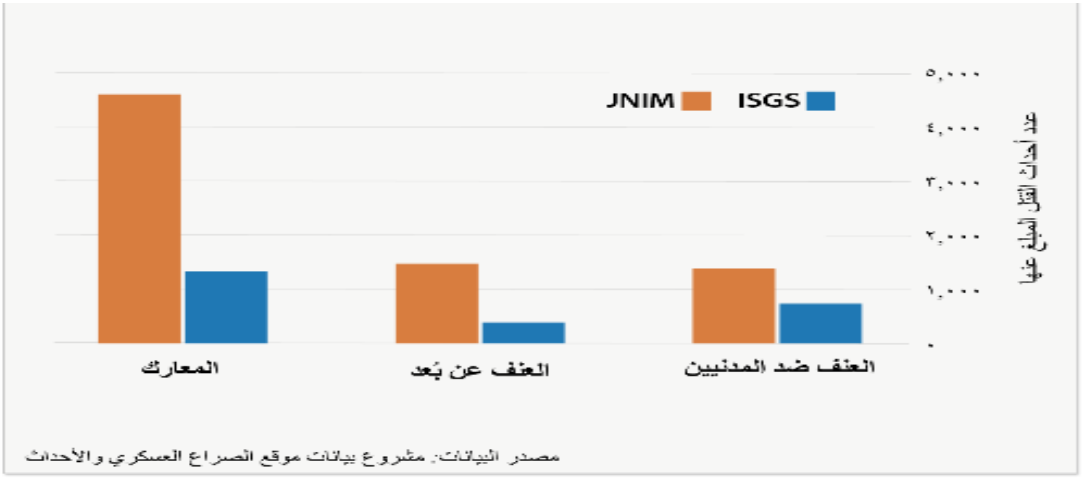

المصدر: "عدد القتلى على يد الجماعات الاسلامية المتشددة الأفريقية يصل أعلى مستوياته على الاطلاق"، (مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية،11سبتمبر2023)، مقالة منشور،في: https://africacenter.org/ar/spotlight/africa-militant-islamist-group-linked-fatalities-at-all-time-high/ تاريخ الاطلاع عليها يوم : (06-05-2024).

تشتهر المنطقة بأنها المسرح الرئيسي لهجمات المدنيين خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث سجّلت أكثر من 1100 هجوم على المدنيين من قبل الجماعات الإسلامية

[1] "عدد القتلى على يد الجماعات الاسلامية المتشددة الأفريقية يصل أعلى مستوياته على الاطلاق"، (مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية،11سبتمبر2023)، مقالة منشورة، في: https://africacenter.org/ar/spotlight/africa-militant-islamist-group-linked-fatalities-at-all-time-high/ تاريخ الاطلاع عليها يوم : (06-05-2024).

المتشددة في عام 2023، مما أسفر عن مقتل أكثر من 2080 شخص، أي نحو 59 بالمئة من إجمالي الهجمات على المدنيين من قبل هذه الجماعات في أفريقيا، و68 بالمئة من حالات القتل المتورطة فيها[1].

وسّعت بوكو حرام نشاطها العنيف من خلال المعارك والهجمات ضد المدنيين، فضلاً عن الهجمات عن بُعد. وقد شهدت المعارك الاشتباكات الرئيسية المرتبطة بالمجموعتين، بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا .(ISWA) وبعد وفاة زعيم بوكو حرام، أبو بكر شيكاو، في عام 2021، تصاعدت حدة القتال بين الجماعتين.

ازداد العنف ضد المدنيين بشكل ملحوظ، حيث شكلت الهجمات على المدنيين نسبة كبيرة من أحداث العنف، حيث بلغت 43% في حالة بوكو حرام، و29%في تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا. وقد اعتمدت خلايا بوكو حرام منذ فترة طويلة على الاعتداءات العشوائية، مستفيدة من ضعف المدنيين لتحقيق أهدافها الشريرة.

ثانيا: تجنيد الأطفال

لا يمكن تجاهل ظاهرة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة عند النظر إلى الآثار الإنسانية لها على غرب افريقيا، حيث يؤدي لأضرار جسيمة نتيجة لاستخدامهم كأدوات. تقديرات تشير إلى أن هناك حوالي 200 ألف طفل تم تجنيدهم في الحروب الأهلية حول العالم في عام 1988، وغالبًا ما يستخدمون في القوات النظامية أو المجموعات المسلحة لأداء مختلف المهام كالطهاة أو حمل السلاح أو الاستخبارات، وحتى للكشف عن الألغام. هذه الظاهرة ساهمت في تكوين جيوش من الأطفال في غرب أفريقيا الذين يتمتعون بمهارات القتال والتعذيب، وذلك بسبب تدفق كبير من الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنطقة. في سيراليون على سبيل المثال، كان الأطفال والمراهقون دون سن الخامسة عشرة يشكلون النواة الرئيسية للجيش النظامي السيراليوني، مما جعل الحرب المدارة هناك تُعرف باسم "حرب الأطفال[2].

---

[1] "عدد القتلى على يد الجماعات الاسلامية المتشددة الأفريقية يصل أعلى مستوياته على الاطلاق، ***مرجع سابق.***

[2] بريهموش، مريامة، ***مرجع سابق***، ص.175.

أفادت منظمة اليونيسيف أنه خلال الفترة من 2010 إلى 2019، تضاعف عدد الأطفال المجندين في غرب أفريقيا أكثر من ثلاث مرات، حيث استخدمت جماعة بوكو حرام وحدها أكثر من 135 طفلاً لتنفيذ عمليات إرهابية في نيجيريا[1].

كشف تقرير نشرته الأمم المتحدة في عام 2021 أن منطقة غرب ووسط إفريقيا احتلت المرتبة الأولى عالمياً في فترة من عام 2016 إلى 2021 فيما يتعلق بتجنيد واستخدام أكثر من 21,000 طفل في صفوف الجماعات المسلحة غير الحكومية. كما احتلت المرتبة الأولى أيضاً في ضحايا العنف الجنسي بتسجيل أكثر من 2,200 انتهاك، واحتلت المرتبة الثانية عالمياً في نفس الفترة في باختطاف أكثر من 3,500 طفل[2] .

الشكل رقم (14): الانتهاكات الجسيمة بحق الاطفال في غرب افريقيا

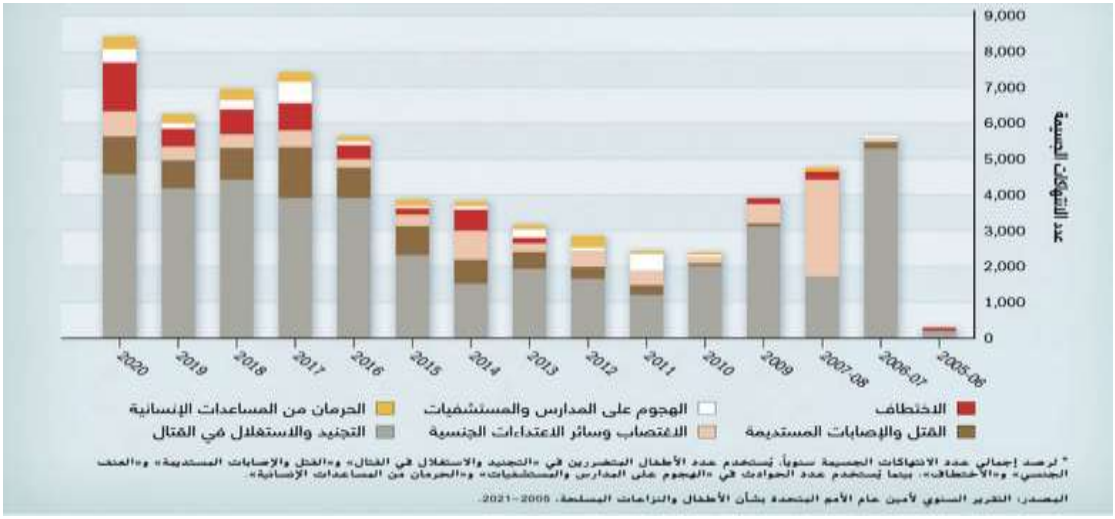

المصدر: أطفال اليأس–المتطرفون يلجؤون إلى تجنيد الأطفال في حوض بحيرة تشاد بسبب تناقص أعدادهم جرَّاء الضربات العسكرية وتفرق شملهم–"، (ADF، يناير 2024)، ، في: ***https://adf–magazine.com***، تاريخ الاطلاع :(08–05–2024

[1] بسمة سعد، "تجنيد الأطفال في أفريقيا... العوامل المحفزة وآليات المواجهة"، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 30 مارس 2021)، ، في: ***https://acpss.ahram.org.eg/News/17099.aspx*** ، تاريخ الاطلاع :(09–05–2024).

[2]"أطفال اليأس–المتطرفون يلجؤون إلى تجنيد الأطفال في حوض بحيرة تشاد بسبب تناقص أعدادهم جرَّاء الضربات العسكرية وتفرق شملهم–"، (ADF، يناير 2024)، ، في: ***https://adf–magazine.com***، تاريخ الاطلاع :(08–05–2024)

ومن المحتمل أن تكون مشاركة غرب إفريقيا في مثل هذه الإحصائيات ناتجة عن الهجمات العسكرية والنزاعات بين الفصائل والانشقاقات، بحسب توضيحات آينا منبر الدفاع الإفريقي. كما يشير إلى أن غرب إفريقيا تسعى أيضاً لتوسيع نفوذها من خلال التعاون مع التنظيمات المتطرفة الأخرى في منطقة الساحل، بهدف تعزيز مكاسبها في المنطقة. ومن الممكن أيضاً تبادل المجندين بين غرب إفريقيا وسائر ولايات داعش في المنطقة، مثل ولاية تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، حيث تتقاسم هذه الجماعات هدفاً واحداً[1].

ثالثا: انتشار الهجرة

بعد انتهاء الطفرة النفطية في نيجيريا في وقت مبكر، انتشر النيجيريون في المنطقة بحثًا عن الفرص الاقتصادية وسبل للعيش. يمكن القول إن النيجيريين هم من أدخلوا الجريمة المنظمة إلى سيراليون قبل سنوات. في السابق، كانت نيجيريا نقطة جذب للمهاجرين من مختلف أنحاء المنطقة، خاصة الغانيين، ولكن مع حدوث الانكماش الاقتصادي، بدأ هؤلاء المهاجرون في البحث عن فرص عمل في أماكن أخرى.

في عام 1983، طردت نيجيريا آلاف المهاجرين، مما دفع البعض منهم إلى العودة إلى بلادهم والبعض الآخر إلى الهجرة إلى أي مكان يمكنهم فيه العثور على فرص عمل. هذا حفز إنشاء شبكات للهجرة الدولية، بينما انخرط البعض الآخر في شبكات الجريمة المنظمة في البلدان الناطقة بالفرنسية[2].

كوت ديفوار أيضًا أصبحت نقطة جذب للمهاجرين بحثًا عن العمل في عام 1970، مما أدى إلى ظهور مشكلة السطو المسلح وعصابات تنشط في أنشطة غير شرعية، بدأت بالمهاجرين ثم تطورت لتشمل الإيفواريين أيضًا. بعض المحاولات المثيرة للجدل سياسيًا لتنظيم الهجرة أصبحت مرتبطة بالعنف، وخلقت مزيجًا من السياسة والعنف ونقاشات حول الهوية والهجرة.

---

[1] أطفال اليأس–المتطرفون يلجؤون إلى تجنيد الأطفال في حوض بحيرة تشاد بسبب تناقص أعدادهم جرَّاء الضربات العسكرية وتفرق شملهم–"، ***مرجع سابق.***

[2] بريهموش مريامة، ***المرجع السابق***، ص.192.

في السابق، لم تكن الهجرة من غرب إفريقيا تعتبر بديلاً للهروب من الفقر المدقع، نظراً لأن الهجرة كانت ممارسة تقليدية في العديد من مجتمعات غرب إفريقيا وتلقى احتراماً كبيراً في بعض السياقات. وبالتالي، كانت معدلات الهجرة العابرة للحدود من غرب إفريقيا نسبياً منخفضة.

في العادة، تُنظم الهجرة غير الشرعية بسلاسة من قِبَل مجموعات إجرامية صغيرة، لكنها تفتقر إلى القدرة على تخطيط وتنفيذ رحلة كاملة من بلد المصدر إلى الوجهة المقصودة. تقوم هذه المجموعات الإجرامية المنظمة بتسهيل الهجرة غير الشرعية بخطوات، وتنظيم كل خطوة على أساس فردي، باستخدام الاتصالات مع مجموعات إجرامية أخرى صغيرة.

تؤدي النزاعات الداخلية إلى تهجير السكان إما بشكل طوعي أو قسري للهروب من تداعيات القتال، حيث يجد المهاجرون أنفسهم عادةً في معسكرات للاجئين خارج البلاد، أو في معسكرات للنازحين داخل بلادهم. على سبيل المثال، في ليبيريا أدت الحرب الأهلية إلى تشريد حوالي 1.4 مليون شخص داخل البلاد ولجوء أكثر من 800 ألف شخص إلى الدول المجاورة مثل غينيا وساحل العاج ونيجيريا[1].

نظرا لمخلفات النزاعات من فقر وبطالة بالمنطقة، أصبحت الهجرة من اجل العمل من أسباب التي تدفع الأفارقة الى مغادرة أوطانهم، بحيث يأتي المهاجرون من السينغال في الصدارة بنسبة 83 بالمائة، ثم نيجيريا بنسبة 56 بالمائة.[2]

رابعا: الاتجار بالبشر

يُعتبر تجارة البشر واحدة من أكثر الأنشطة ربحية إلى جانب البيع غير المشروع للأسلحة والمخدرات. تتمثل هذه الظاهرة في ظروف اجتماعية واقتصادية مزرية، وتُعوِّق الأمن البشري وحماية حقوق الفئات الاجتماعية الأضعف. وعادةً ما تتجلى هذه الظاهرة في شكل تجنيد قسري للأطفال والفتيات والنساء لأغراض العمل أو الاستغلال الجنسي.

---

[1] بريهموش مريامة، ***مرجع سابق*** .

[2] كلثومة بن دادة، ***المرجع السابق***، ص.261.

يُعتبر الأطفال الهدف الرئيسي لتجارة البشر داخل وخارج دول المنطقة، حيث يُستخدمون في العمل في الزراعة، ومصائد الأسماك، والتسول، وخاصة في دول مثل بنين، وبوركينا فاسو، وغينيا بيساو، وغينيا، وغانا، ومالي، وساحل العاج، ونيجيريا، والسنغال. وتُعتبر معظم الدول في المنطقة دولًا استقبالًا، عبورًا، أو مغادرة. وتُجرى تجارة حوالي 200,000 إلى 300,000 طفل سنويًا في غرب أفريقيا، وفقًا لمكتب العمل الدولي ومنظمة اليونيسف. وتتم تجنيدهم بشكل كبير عن طريق الوسطاء[1].

تُنفذ تجارة البشر في المنطقة عبر عدة طرق، منها العبودية، حيث يتعرض بعض المهاجرين من بوركينافاسو العاملين في مزارع الكاكاو في كوت ديفوار للاستعباد، وتم تسجيل حالات استعباد لأشخاص من سيراليون، خاصة من الهنود، بواسطة رجال أعمال لبنانيين أو هنود. في النظام التقليدي في غرب إفريقيا، يمكن لشخص بالغ وضع طفل آخر كعبد أو متدرب، لكن غالبًا ما يتم استغلالهم ماليًا. كما تتضمن تجارة البشر الدعارة والعبودية الجنسية، حيث قام بعض أفراد الجالية اللبنانية في سيراليون بنقل فتيات محليات إلى لبنان للعمل كخادمات، لكنهن يتعرضن في الواقع للعبودية الجنسية.

خامسا: تفشي الأمراض

النزاعات في غرب أفريقيا تؤثر بشكل كبير على الصحة العامة في الدول المتأثرة، وتترك تداعيات سلبية على النظام الصحي وصحة الأفراد بشكل عام، فمنذ أشهر تفشى أسوأ مرض على الاطلاق في القارة وهو الدفتيريا . فحسب أطباء بلا حدود إن المشكلة لا يمكن معالجتها إلا إذا كثفت جميع الهيئات جهودها في مجال التلقيح والعلا، خاصة بنيجيريا، النيجر وغانا. [2].

---

[1] بريهموش مريامة، المرجع ***السابق***، ص.205.

[2] "توسيع نطاق التلقيح بشكل كبير في غرب إفريقيا ضرورة للحد من تفشي الدفتيريا القاتل"، (أطباء بلا حدود، 23نوفمبر2023)، في : ***https://www.msf.org/ar/توسيع-نطاق-التلقيح-بشكل-كبير-في-غرب-إفريقيا-ضرورة-للحد-من-تفشي-الدفتيريا-القاتل*** ، تاريخ الاطلاع :(12-05-2024).

بحيث يعود هذا التفشي للأمراض بالبلدان المتأثرة بالنزاعات الى تدهور البنية التحتية الصحية كالمستشفيات، نقص الرعاية الصحية، نقص التغذية، نقص الادوية، حركة الهجرة، والتلوث البيئي ما يسهل انتقال الامراض والأوبئة[1].

المطلب الثاني: تقييم تداعيات النزاعات في المنطقة على الوضع الأمني والاقتصادي والبيئي

النزاعات في غرب أفريقيا تمثل تحديًا شاملاً للوضع الأمني والاقتصادي والبيئي في المنطقة، حيث تتسبب في تعقيدات متعددة تؤثر على جميع جوانب الحياة اليومية للسكان، يتفاوت نطاق تأثير هذه النزاعات بين الدول، لكنها تتشابك بشكل متزايد وتعمق التحديات الموجودة، وعليه سنحاول تقييم تداعيات النزاعات في غرب افريقيا على الوضع الأمني والاقتصادي والبيئي فيما يلي:

الفرع الأول: تقييم الوضع الامني

منطقة غرب أفريقيا أصبحت مركزًا عالميًا لنشاط العديد من الجماعات الإجرامية المنظمة، والتي تتخصص في تجارة الممنوعات مثل المخدرات والسلاح، بالإضافة إلى الاتجار بالبشر والأعضاء البشرية. استغلت هذه التنظيمات الظروف الأمنية الفارغة وعدم الاستقرار وهشاشة دول المنطقة، بالإضافة إلى الفقر المدقع الذي يعاني منه معظم سكان المنطقة. جعلت من هذه الدول ممرًا لنقل الممنوعات بين دول أمريكا اللاتينية وخاصةً كولومبيا، ودول أوروبا وباقي العالم الآسيوي.

تشمل الممنوعات الرئيسية في التجارة غير الشرعية مادة الكوكايين والهيروين. وقدرت الهيئة التابعة للأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة في تقريرها لعام 2011 أن أكثر من 21 طنًا من الكوكايين دخلت أوروبا عبر غرب أفريقيا في عام 2009، مع أرباح متوقعة من التهريب تتراوح بين 1 و2 مليار دولار. هذه الأرباح تأتي من عملية تهريب واحدة فقط، مما يشير إلى أن الأرباح الإجمالية من الأنشطة غير الشرعية الأخرى على مدى سنوات عديدة قد تكون أعلى بكثير، وهذا يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الواقع

[1] كلثومة بن دادة، ***المرجع السابق***، ص.266.

الاقتصادي والاجتماعي، ليس فقط في دول العبور ولكن أيضًا في الدول المستقبلة لهذه الممنوعات[1].

أولا: الاتجار بالأسحة في غرب إفريقيا

تتداول كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المنطقة دون أي عوائق، حيث تم استخدام هذه الأسلحة المنتشرة نتيجة للنزاعات التي ضربت المنطقة. في البداية، كانت هذه الأسلحة تأتي من المخزونات المتبقية خلال الحرب الباردة، لكن اليوم تمتزج مع الأسلحة المصنعة محليًا[2].

تشير التقارير إلى أن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في كثير من الحالات يؤدي إلى استمرار النزاعات وزيادة العنف، حيث تعيق فرص حل النزاعات وتجبر الفصائل المتحاربة في ليبيريا وسيراليون على المشاركة في مفاوضات السلام كاستراتيجية لكسب الوقت وتخزين ترسانة الأسلحة لشن المزيد من الهجمات. وبناءً على ذلك، يلعب انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة دورًا هامًا في إطالة أمد النزاعات وتعقيد حلولها.

ويظهر تقرير أوكسفام عن "المليارات المفقودة في إفريقيا"، حجم الأموال التي تضيع بشكل غير مبرر في اقتناء الدول الأفريقية للأسلحة، والتي تكون عادة على حساب التنمية. وتشير هذه التقارير إلى أن نمو ثقافة حيازة السلاح والأسلحة غير المخضعة للرقابة يؤثر سلبًا على التماسك الاجتماعي ويزيد من الصراعات والاضطرابات في المجتمعات المتأثرة.

تشير البيانات إلى أن معظم النزاعات في إفريقيا يتم خوضها باستخدام أسلحة غير خاضعة للرقابة، وذلك لأن الجهات الفاعلة في هذه النزاعات غير الحكومية لا تمتلك السلطة القانونية لشراء أو حمل الأسلحة بشكل قانوني. وأن الوصول غير المنظم إلى الأسلحة يشجع على العنف بدلاً من الحوار، ويؤدي إلى إشعال نزاعات طويلة الأمد.

---

[1]Michel Luntumbue, ***Criminalité Transfrontalière en Afrique de L'Ouest : Cadre et Limites des Stratégies Régionales de Lutte*** (Bruxelles : GRIP, 09 Octobre 2012), p.2. Disponible sur le site web : http://www.grip.org/

[2] بريهموش مريامة، ***المرجع السابق***، ص.198.

فنمو أنشطة الجماعات الدينية التي تتبنى الأيديولوجيات المتطرفة قد ساهم في انتشار الأسلحة غير المشروعة واستخدامها في إفريقيا، مما أثر سلبًا على أمن غرب إفريقيا. تم التركيز بشكل خاص على التشدد الإسلامي نتيجة للهجمات العنيفة التي نفذتها جماعات مثل بوكو حرام وتنظيم القاعدة في المنطقة. تستغل الحدود المسامية والمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في مناطق الساحل وغرب إفريقيا لنقل الأسلحة غير المشروعة إلى الجماعات المتطرفة[1].

كما يُعتبر تدفق الأسلحة غير المخضعة للرقابة دورًا حاسمًا في نشاط شبكات الجريمة المنظمة في جميع أنحاء إفريقيا، حيث يعتبر توفر الأسلحة أمرًا ضروريًا لحماية التجارة غير المشروعة أو لاستخدامها في حماية البنية التحتية المستخدمة في الأنشطة الإجرامية. يتمثل التقارب بين الجريمة المنظمة وتوافر الأسلحة الصغيرة والخفيفة والصواريخ المسلحة في الصلة بين الجريمة المنظمة والتطرف العنيف. يتم تهريب الأسلحة من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر غرب إفريقيا والساحل، ويتم استخدام الأسلحة الصغيرة والخفيفة لحماية طرق التجارة.

ثانيا: القرصنة

منطقة غرب أفريقيا تعتبر نقطة التقاء وعبور لمختلف الأنشطة الإجرامية مثل الإرهاب، وتجارة المخدرات، والسلاح، تشهد أيضًا ظهورًا متزايدًا لنشاط غير شرعي آخر وهو القرصنة البحرية. تُعتبر الدول الواقعة في غرب أفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي ودول الخليج الغيني مسرحًا لهذه الظاهرة الخطيرة.

منذ بداية الألفية الجديدة، شهدت أعمال القرصنة البحرية في هذه الدول تصاعدًا، وبشكل خاص في نيجيريا. يستهدف القراصنة بشكل أساسي ناقلات النفط التي تعبر المحيط الأطلسي متجهةً إلى أوروبا أو أمريكا الشمالية وحتى إلى جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى البواخر الأخرى التي تحمل البضائع أو الأشخاص. هذا النشاط يشكل تهديدًا للملاحة البحرية.

[1] بريهموش مريامة، ***مرجع سابق***، ص201-202.

نلاحظ أن هجمات القرصنة البحرية في منطقة غرب أفريقيا وخليج الغيني تركزت بشكل رئيسي على الموانئ والمنشآت النفطية في عرض البحر، وهو ما يختلف عن واقع القرصنة البحرية في القرن الإفريقي. ففي القرن الإفريقي، يستهدف القراصنة الصوماليون بشكل أساسي ناقلات النفط، خاصة أن المنطقة تعتبر الممر الوحيد لنقل النفط من الخليج العربي إلى دول الاستهلاك في أوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب آسيا. يعزز هذا الوضع الاقتصادي الاستراتيجية لمنطقة غرب أفريقيا، خاصة أنها تمتلك احتياطيًا نفطيًا كبيرًا.

تفاقمت ظاهرة القرصنة البحرية في المنطقة، مما انعكس سلبًا على البعد الاقتصادي والأمني لدول المنطقة بتراجع عائدات النفط نتيجة لزيادة تكاليف تأمين المنشآت النفطية وناقلات النفط، وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن القرصنة تعرقل التجارة البحرية والملاحة البحرية. وبسبب تفاقم هذا النشاط غير الشرعي، يمكن أن تضطر الدول الأجنبية إلى التدخل بشكل أكبر في شؤون دول المنطقة لضمان حماية استثماراتها ورعاياها في المنطقة[1].

حاولت حكومات غرب افريقيا من السعي جاهدة نحو مواجهة هذه الأخطار اللاتماثلية. بالتعاون بين مختلف دول المنطقة، حيث قامت هذه الدول سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي بإجراء العديد من اللقاءات التي أسفرت عن المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الهامة، من بين هذه الاتفاقيات الثنائية التي وقعت بين أربع دول: نيجيريا والبنين وغانا والتوغو، تخص تسليم المجرمين عبر الحدود، بالإضافة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية بين هذه الدول. قدمت نيجيريا تدريبات لقوات الأمن السيراليوني والليبيري في مكافحة الجريمة المنظمة، وفي عام2006، وقعت هذه الدول اتفاقية تحظر تصدير واستيراد الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

عقد رؤساء الأمن في المنطقة اجتماعات من أجل تبادل وتقاسم المعلومات وتطوير سبل مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. انعقدت اجتماعات دورية، وعاد رؤساء الأمن في هذه الدول إلى مدينة "أبوجا" في شهري أبريل وجوان 2016. يعمل أعضاء مفوضية الدفاع

[1] بريهموش مريامة، ***مرجع سابق***، ص201-202.

لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشكل جماعي على معظم القضايا الأمنية والدفاعية التي تهدد أمن واستقرار الدول في المنطقة[1].

الشكل رقم (15): خريطة تبين أماكن القرصنة في غرب أفريقيا

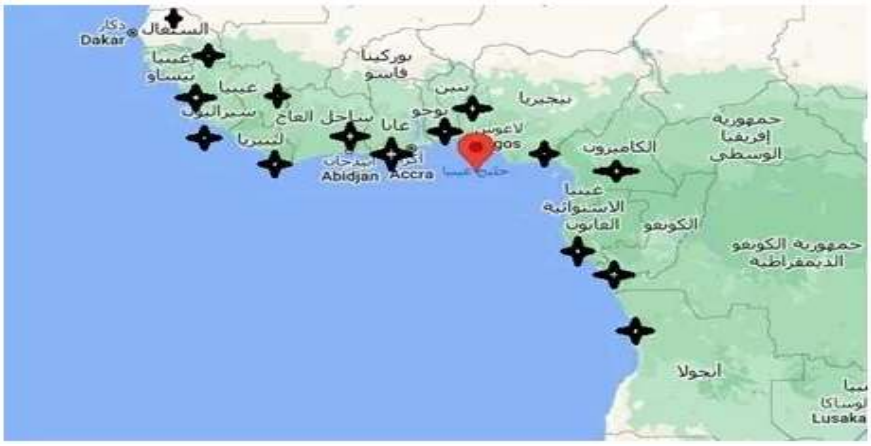

المصدر: نرمين محمد توفيق، "بين قرصنة المحيطات وقرصنة السياسة...استفهامات حول تحركات أمريكا في خليج غينيا (دراسة)"، (مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، نوفمبر 2023)، في: https://pharostudies.com ، تاريخ الاطلاع :(09-05-2024).

من خلال الخريطة، يتضح أن الهجمات في خليج غينيا تركز بشكل رئيسي قبالة سواحل نيجيريا في الجنوب الغربي من البلاد، يستهدف اللصوص في المقام الأول السفن في الموانئ أو عند المراسي. بالإضافة إلى ذلك، يحدث الكثير من الهجمات في المياه قبالة منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط إلى الجنوب الشرقي في البحر، تشمل هذه الهجمات عمليات اختطاف لأفراد الطواقم، وغالبًا ما يستغل المهاجمون شبكات الأنهار والساحل الشاسع في دلتا النيجر، حيث يأخذون الضحايا إلى الشاطئ وينتظرون دفع فدية.

يُعتقد أن انعدام الأمن في دلتا النيجر مرتبط بالأنشطة الإجرامية على الشاطئ، حيث أدت المظالم مثل التهميش والتدهور البيئي إلى تصاعد انعدام الأمن لفترة طويلة. وفي هذا السياق، قد ساعد تقديم الحكومة النيجيرية لعفو ومكافأة لبعض المتشددين السابقين في دلتا النيجر لعام 2009 في الحد من تجنيد بعض المسلحين في القرصنة[2].

[1] محمودي منير، ***مرجع سابق***، ص.151.

[2] ***المكان نفسه.***

تسارعت وتيرة القرصنة لأسباب متعددة، منها تطور الملاحة التجارية الذي زاد من فرص هجمات القراصنة على السفن في المياه الإقليمية، واكتشاف واستغلال النفط قبالة سواحل بلدان مثل نيجيريا، التي تعتبر أكبر منتج للنفط والغاز في المنطقة، مما جذب اهتمام القراصنة للاستيلاء على السفن المرتبطة بالصناعة البترولية. كما أدى تضاعف أقساط التأمين البحري إلى زيادة التكلفة الاقتصادية للقرصنة وتسجيل خسائر كبيرة في الإيرادات الجمركية والموانئ. انتشار الدول الفاشلة في المنطقة، والتي تفتقر إلى قدرات مراقبة مياهها الإقليمية وجمارك قوية، أدى أيضًا إلى زيادة وتنوع عمليات القرصنة. على سبيل المثال، ضعف مواجهة بنين لتحديات القرصنة نتيجة القمع من قبل الحكومة النيجيرية دفع المنظمات الإجرامية لنقل أنشطتها إلى المياه الإقليمية لبنين.رغم وجود تدابير مشتركة نفذت بين نيجيريا والبنين، فإنها ما زالت محدودة الفعالية في مواجهة حجم التهديد القرصنة[1].

يُعتبر مركز الجريمة البحرية في المنطقة دلتا النيجر، ومن المفارقات أن اكتشاف كميات كبيرة من الهيدروكربونات البحرية قد ولّد الفقر بدلاً من الثروة وزاد التوتر الاجتماعي والتلوث البيئي. استفادت النخب وشركات النفط بالفعل من إنتاج النفط، في حين تحول بعض المستبعدين إلى الجريمة البحرية في شكل "قرصنة النفط" بهدف سرقة النفط الخام من الناقلات وخطوط الأنابيب وتجنب المكاسب القانونية.

أدان مجلس الأمن الدولي بشدة في 31 مايو 2022 وهذا من خلال القرار 2634 (2022)، بإجماع أعضائه الـ 15، أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر، ولا سيما عمليات الاغتيال والاختطاف وأخذ الرهائن التي تحدث في خليج غينيا، وبينما أكد المجلس أن دول خليج غينيا تتحمل المسؤولية الأساسية عن مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر، فإنه دعا جميع دول المنطقة إلى اعتبار هذه الأعمال جرائم في قوانينها المحلية والتحقيق فيها ومقاضاة وتسليم مرتكبيها، كما طالب القرار بتقديم أي شخص يشجع أو يمول أو يسهل عمدا مثل هذه الأعمال وتقديمها إلى العدالة.[2]

ثالث: الاتجار بالمخدرات

---

[1] بريهموش مريامة، ***مرجع سابق***، ص.208.

[2] ***المكان نفسه.***

ترتبط الجريمة بالمخدرات من خلال الاتجار بها أو حيازتها أو تعاطيها بطريقة غير مشروعة، تدفع بعض المجرمين إلى استخدام العنف، بما في ذلك القتل، في بعض الأحيان. تترتب تكاليف هذه الجرائم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك الاحتيال، والسطو على المنازل، والسرقة، كما تؤدي تعاطيها إلى ارتكاب المتعاطين لجرائم حيث يعاني المتعاطون غالبًا من اضطرابات سلوكية وعدوانية.

بالإضافة إلى زعزعة الاستقرار المؤسسي، يحمل توسع التجارة بالمخدرات في غرب إفريقيا عواقب وخيمة على صحة وتماسك المجتمعات المحلية. يشير تقرير المكتب الوطني لمكافحة الجرائم والمخدرات إلى أن هناك ما يزيد عن 3/1 طن من الكوكايين يمر عبر غرب إفريقيا متجهًا نحو أوروبا، مما يضع ضغوطًا على المؤسسات الصحية لدول المنطقة التي ليس لديها موارد كافية لإدارة حالات الإدمان على المخدرات، وهناك حوالي 2.5 مليون مستخدما للكوكايين في غرب افريقيا[1].

تشهد المنطقة ارتفاع معدل استهلاك المخدرات بالمقارنة مع غيرها من المناطق القارية، ففي عام 2021، كان الكوكايين الأكثر انتشارًا بين المدمنين في السنغال، حيث كان يتعاطاه أكثر من 60% من الباحثين عن العلاج. أما في عام 2022، فقد كان الحشيش الأكثر شيوعًا بين المدمنين في البلاد، حيث تعاطاه نحو 44% من الباحثين عن العلاج، فيما يتعلق بساحل العاج، فقد كان ما يقرب من 80% من الباحثين عن العلاج من المخدرات يتعاطون الكوكايين أو الكراك، بينما كان نسبة أكثر من 46% من الباحثين في نيجيريا يتعاطون الكوكايين، كما تم ضبط كميات كبيرة من المنتجات الطبية المغشوشة أو غير المطابقة للمواصفات بين عامي 2020 و2022، وكشف تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في فبراير 2023 أن ما يصل إلى 50% من الأدوية في غرب إفريقيا إما مغشوشة أو غير مطابقة للمواصفات. وتصل بعض هذه الأدوية مثل الترامادول والمنتجات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية من بلدان مثل بلجيكا والصين وفرنسا والهند، وكانت تحدث هذه الظاهرة في موانئ بنين وغانا وغينيا ونيجيريا وتوغو وتوصل التقرير الى أن أرباح هذا التجارة تُستخدم في تمويل الإرهاب، والاختطاف

[1] بريهموش مريامة، ***مرجع سابق***، ص210.

للمطالبة بفدية، والاتجار بالأسلحة، والعنف بين الطوائف والعصابات، والانقلابات، والدعارة[1].

الفرع الثاني: تقييم الوضع الاقتصادي

تعد منطقة غرب أفريقيا منطقة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة في القارة الإفريقية. تتميز بتنوعها الثقافي والجغرافي، إلا أنها تواجه تحديات عدة في الوضع الاقتصادي، خاصة في ضوء النزاعات التي تشهدها، وفيما يلي سنلخص أثار وتداعيات هاته الاخيرة عل الوضع الاقتصادي:

أولا: أثر النزاعات في المنطقة على الناتج المحلي الاجماليGDP ونصيب الفرد منه:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (GNI) هما مقياسان يستخدمان بشكل متكرر لتحديد ثروة البلد، فالنزاعات المستمرة تنهك اقتصاد الدولة، ويمكن ملاحظة هذا الأثر من خلال عدة مؤشرات. حيث، أثرت تلك النزاعات على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونصيب الفرد منه. في العديد من الدول الإفريقية المتضررة، سجلت انخفاضًا ملحوظًا في GDP ونصيب الفرد منه، حيث انخفض نصيب الفرد من GDP بمقدار % 50.

وفقا لتقديرات البنك الدولي ل عام2020، يعتبر اقتصاد الكونغو من أفقر الاقتصادات في افريقيا حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1,131 دولارًا. كذلك النيجر التي يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 1,263 دولارًا، ويبلغ معدل الفقر في البلاد 44.1 في المائة. وقد أقام أكثر من 300 ألف لاجئ في البلاد. فهي تعاني من النمو السكاني السريع، وانعدام الأمن الغذائي، وعدم الاستقرار السياسي، والكوارث الطبيعية[2].

[1] " ارتفاع معدلات الإدمان في غرب إفريقيا بعد أن ظلت سنوات معبراً للمخدرات"،(ADF، ديسمبر 2023) في: https://adf-magazine.com ، تاريخ الاطلاع (08-05-2024).

[2] يديه صموئيل تشوكويميكا، "أفقر 17 دولة في أفريقيا حسب الناتج المحلي الإجمالي 2023"، تر : افروبوليسي، في : https://afropolicy.com/أفقر-17-دولة-في-أفريقيا-حسب-الناتج-المحل/،تاريخ الاطلاع : (12/05/2024).

ثانيا: أثر النزاعات على التدفقات الاستثمارية والتضخم في دول غرب افريقيا

تؤثر الصراعات والمشكلات الأمنية على التدفقات الاستثمارية في العديد من دول غرب افريقيا وتتعدى الى الدول المجاورة فلا يستقر الاستثمار، حيث تذبذبت نسبته من GDPبين الفترة من 1980 إلى 2000؛ مثلا : نيجيريا ودول مجاورة لها مثل النيجر والكاميرون وتشاد، يعتبر نزاع جماعة بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا والمناطق المجاورة من النيجر والكاميرون وتشاد أحد العوامل الرئيسية التي أثرت على التدفقات الاستثمارية في المنطقة[1].

فمن المؤكد أن الظروف السياسية غير المستقرة والمضطربة تعيق نمو الاستثمارات، سواء كانت من مصادر داخلية أو من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يسعى أي مستثمر في النهاية إلى تحقيق أقصى عائد ممكن على استثماراته، في ظل عدم الاستقرار السياسي، كما تعتبر النزاعات المستمرة مصدراً شائعاً لحدوث التضخم الشديد، وذلك يرجع بشكل أساسي إلى محاولة الحكومة الحفاظ على مستوى الإنفاق العام أو زيادته لمواجهة التدهور في العملة المحلية. حسب تقرير البنك الدولي فقد شهدت العديد من الدول الإفريقية التي تعاني من الصراعات والحروب الأهلية ارتفاعًا ملحوظًا في معدل التضخم السنوي.

ثالثا: أثر النزاعات على توزيع الدخل بين القطاعات المختلفة في غرب افريقيا

تؤثر النزاعات والمشكلات الأمنية على توزيع الدخل بين القطاعات المختلفة وتؤدي إلى ارتفاع نسبة الإنفاق على الدفاع. فيختل توزيع الدخل بين القطاعات المختلفة؛ حيث يحصل الجيش على نصيب كبير من الإنفاق الحكومي بينما تحصل القطاعات الأساسية مثل الصحة والتعليم على نصيب ضئيل من الميزانية. يشير البعض إلى أن الإنفاق العسكري العالمي يعادل إجمالي دخل نصف سكان العالم، مقارنة بالخدمات الأخرى، وهنا يتضح التفاوت الكبير بينهما في نصيبهما من الناتج المحلي الإجمالي[2].

---

[1] محمد تورشين، "الحركات المسلحة و الامن في افريقيا"، (مركز الجزيرة للدراسات، 16-11-2023)، ص.11، في : https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2023-11/الحركات%20المسلحة%20والأمن%20في%20إفريقيا.pdf ، تاريخ الاطلاع : (12-05-2024).

[2] بريهموش مريامة، ***مرجع سابق***، ص.179.

عند دراسة تأثير الحروب الأهلية على النشاط الاقتصادي، يظهر أن التأثير يتفاوت بين القطاعات. فالقطاعات الأكثر تأثراً هي تلك التي يتم فيها العديد من المبادلات مثل الصناعات التحويلية والقطاعات المالية، حيث ينكمش نشاطها بمعدل أسرع من نشاط الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل، تشهد القطاعات ذات السمات المقابلة مثل الزراعة نمواً، على الرغم من انكماش الناتج المحلي الإجمالي. تعتبر هذه التغيرات هيكلية وعميقة في الأنشطة الإنتاجية، حيث تنتقل الموارد الاقتصادية من القطاعات التي تنتج سلعاً قابلة للتداول نحو القطاعات التي تنتج سلعاً غير قابلة للتداول. تظهر هذه التغيرات بوضوح في القطاع الزراعي، حيث يسود النمط المعيشي التقليدي وتتزايد الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية[1].

رابعا :غسيل أموال

يبلغ حوالي 40-80% من النشاط الاقتصادي في غرب افريقيا خارج القطاع المصرفي الرسمي، والذي يمثل فرصًا كبيرة لغسل أموال الجريمة. تتمثل التحديات الرئيسية في تحريك حجم كبير من المعاملات خارج نطاق الرقابة الحكومية، مما يجعل من الصعب على وكالات إنفاذ القانون اكتشافها بسبب طبيعتها المعقدة والقدرة المحدودة على الكشف عن مخططات غسيل الأموال.

يستفيد المجرمون بشكل متكرر من الطبيعة النقدية للاقتصاد في غرب إفريقيا لتحويل الأموال غير المشروعة بين البلدان داخل المنطقة. يتم ذلك عادةً من خلال مجموعة متنوعة من الطرق، بما في ذلك التواطؤ مع الشركات العالمية لتحويل الثروات إلى حسابات خارج إفريقيا. بعض البنوك الكبرى في العالم كانت متورطة في هذه الممارسات، ومن بينها بنك الائتمان والتجارة الدولي(BCCI) ، الذي كان له عدة فروع في إفريقيا.

كما تُعتبر تجارة المخدرات والعمليات غير الشرعية المختلفة مثل متاجر السيارات المستعملة ومحلات الملابس العصرية من وسائل غسيل الأموال الشائعة في المنطقة. يتم

[1] عثمان رحاب، الاقتصاد السياسي للصراعات والحروب الاهلية في القارة الافريقية، ***مجلة أفاق افريقية***، م 7، ع 21، (2006)، ص.49.

شراء معظم السيارات المستعملة بنقود نقدية تقريباً، دون وجود وثائق، مما يتيح فرصًا لغسيل الأموال. تُعتبر تجارة الماس أيضًا وسيلة مناسبة لغسل الأموال على نطاق واسع[1] .

خامسا: نشوء اقتصاد الحرب في مناطق النزاع في غرب أفريقيا

النزاعات الداخلية غالبًا ما تؤدي إلى تحويل الاقتصادات الوطنية للدول إلى "اقتصادات الحرب". يتميز هذا الاقتصاد بسيطرة أطراف الصراع على الشؤون الاقتصادية في المناطق التي يسيطرون عليها. فعادةً، تقوم الجماعات المتحاربة بإقامة نظم اقتصادية مستقلة وخاصة بها، وتكون هذه النظم متصلة بشبكات التجارة العالمية الرسمية والغير رسمية[2].

يتشكل هذا النوع من الاقتصاد أثناء الحروب والصراعات الداخلية بناءً على نظام اقتصادي مركزي ومتناسق في ذاته. يتمحور الصراع حول زيادة كفاءة الحرب وتوفير الموارد الضرورية لتمويلها بأقصى قدر ممكن. يتم تجنيد أكبر عدد ممكن من الأفراد للمشاركة في جهود الحرب، سواء كجنود أو في صناعة الأسلحة والمواد اللازمة.

ونتيجة لهذه الظروف، تجد الجماعات المتحاربة مصلحة رئيسية في استمرار الصراعات، حيث يستفيدون من السيطرة على موارد الدولة واستغلال عائداتها من خلال النشاط المسلح، كما يُشار إلى أن الرؤساء وزعماء الجماعات المعارضة في بعض البلدان الإفريقية، خاصة في غرب أفريقيا، يميلون نحو تكوين ثروات شخصية من خلال النزاعات، مما يجعل الحروب والصراعات مربحة لهم ولموظفي الحكومة وقادة الجيش[3].

ليبيريا وسيراليون يُعتبران المثالين الأبرز على فاعلية اقتصادات الحرب في غرب أفريقيا. شهدت كلا البلدين انهياراً كاملاً للدولة، حيث سيطر قادة الحرب على مناطق مختلفة وأنشأوا كيانات بديلة للدولة. نجحت الفصائل المتصارعة في إقامة هياكل اقتصادية بديلة وتطوير روابط قوية مع الشركات الأجنبية، وشاركوا بفعالية في التجارة العالمية من خلال شبكات التهريب وتجارة الموارد الطبيعية.

---

[1] *عثمان رحاب*، ***مرجع سابق***، ص.206.

[2] إبراهيم محمود، ***مرجع سابق***، ص.324.

[3] رحاب عثمان، ***مرجع سابق***، ص.6.

في ليبيريا، سيطر تشارلز تايلور على جزء كبير من البلاد منذ بداية النزاع في عام 1989، وتمكن من السيطرة على تجارة الموارد الطبيعية مثل الأخشاب والمعادن والمنتجات الزراعية بالتعاون مع شركاء تجاريين أجانب. استخدم هذه الموارد لتمويل الجبهة الوطنية الليبيرية وتسليح مقاتليها. مع مرور الوقت، اكتسب تايلور خبرة تجارية وسياسية وعسكرية، مما زاد من نفوذه وسطوته في البلاد[1].

في سيراليون، تأثر الاقتصاد بشكل كبير بالحرب الأهلية، حيث تم توجيه الموارد نحو تمويل الجهود الحربية بدلاً من الاستثمار في التنمية الاقتصادية. أظهرت دراسة للاقتصاد السياسي للحرب أن الإنتاج الإجمالي خلال هذه الفترة كان يتراوح بين 60 إلى 600 مليون دولار، وتم تهريب الماس عبر غينيا وليبيريا. وقد استخدمت الأرباح من تجارة الماس لتمويل الحرب وشراء الأسلحة والمواد الغذائية[2].

أما بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، فإنها تستغل الظروف لإقامة علاقات مع أطراف النزاعات، سواء مباشرة أو من خلال الوسطاء، بهدف الحصول على فرص استثمارية مربحة. تجد هذه الشركات فرصا أكبر للربح في حالة النزاع مقارنة بحالة السلم، ولذا يتم التفضيل للتعاقد معهم في مثل هذه البيئات. في القطاع النفطي والاستخراجي، على سبيل المثال، في سيراليون، منحت حكومة كباح في عام 1998 ترخيصا لشركة صغيرة تسمى "برنتش انرجي" للتنقيب عن الماس في إقليم كونو، وقد دفعت الشركة جزءا ماليا لصالح الحكومة كرسوم لتلك الصفقة. كما قامت أيضا بالتعاقد مع شركات أمن خاصة لضمان الأمن والحماية لنظامها، من بينها شركة "أوتكومس[3].(E.O) "

في النهاية، يظهر أن الممارسات الاقتصادية خلال فترات النزاع غالبا ما تسبب تدهورا كبيرا في هياكل الدول وقطاعاتها الحيوية. يتمثل في استنزاف ثرواتها الطبيعية نتيجة للاستغلال غير المدروس والهمجي، فضلا عن تدمير البنية التحتية. هذه الآثار السلبية تؤثر بشكل كبير على حالة الدول بعد انتهاء النزاع، وغالبا ما تجد الدول نفسها غير قادرة على

---

[1] إبراهيم محمود، ***مرجع سابق***، ص 326-328.

[2] ***المكان نفسه.***

[3] دوما، ***مرجع سابق***، ص105-132.

إعادة البناء والتنظيم بشكل فعال، مما يجعلها تعتمد على المساعدات الخارجية من قبل المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة لتخطي مرحلة الأزمة. tهذه الخطوة قد تضيف أعباءً إضافية على حكومات تلك الدول، مما قد يؤدي إلى زيادة الديون وتفاقم المشكلات المالية. هذا السيناريو هو واقع يواجهه العديد من الدول الإفريقية، بما في ذلك دول غرب أفريقيا.

سادسا: حجم الديون الخارجية

شهدت العديد من مناطق قارة إفريقيا سلاسل من الكوارث الطبيعية والنزاعات الداخلية، مما أثر بشكل كبير على إنتاجها من الموارد الزراعية وأسعارها في الأسواق العالمية، مما نتج عنه تأثيرات سلبية على عائداتها من العملات الصعبة. بالإضافة إلى ذلك، أدت الحرب العربية الصهيونية في عام 1980 إلى حدوث أزمة نفط عالمية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. ونتيجة ذلك ارتفعت أيضًا أسعار السلع الاستهلاكية في الأسواق، مما زاد الضغط على الدول الإفريقية التي كانت تعاني بالفعل من تدهور اقتصادي.

تسبب انخفاض أسعار الصادرات غير النفطية وارتفاع أسعار الواردات، والسلع الاستهلاكية والصناعية، في تفاقم العجز في موازنة المدفوعات في معظم دول غرب افريقيا. نتيجة للعجز المتزايد في الميزانية، اضطرت إلى الاقتراض من الخارج لسد العجز في المدفوعات. ونتيجة لذلك، وجدت هذه الدول نفسها في مشكلات أكبر في نهاية الثمانينيات، حيث ارتفعت معدلات الفائدة على القروض وتفاقمت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية[1].

لتحقيق التنمية الاقتصادية في غرب أفريقيا، اتخذت الدول خطوات مهمة من خلال تطبيق برامج التكييف الهيكلي. هدفت إلى تثبيت الاقتصادات المحلية وتعزيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز قدرتها على الحصول على النقد الأجنبي بإشراف ودعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. شملت الإجراءات المتخذة تعديل معدلات صرف العملة المحلية، وتطبيق سياسات مالية تشمل تقليص الإنفاق العام وتحسين جمع الموارد، إلى جانب إعادة جدولة الديون وتحرير التجارة الخارجية. تم أيضًا إنهاء سياسات التحكم في أسعار السلع

[1] دوما، ***مرجع سابق***، ص105-132.

والخدمات وعوامل الإنتاج، إضافة إلى إصلاح سياسات إدارة الاستثمار العام وخصخصة الأصول الحكومية[1].

مع ذلك، يُلاحظ من خلال تجربة برامج الإصلاح الهيكلي في أفريقيا أن القارة لم تنجح في تجاوز مشاكلها الاقتصادية بعد، حيث لم تحقق النمو الاقتصادي الحقيقي أو تقليل نسبة الفقر، ولم تحقق الديمقراطية الحقيقية. أوضحت الباحثة الكاميرونية "أكسيل كابو" أن السبب الرئيسي وراء تفاقم أزمة التخلف الاقتصادي في أفريقيا يعود بشكل أساسي إلى النظم السياسية التي تدير الدول الإفريقية. وفقًا لتحليلها، ترفض هذه النظم أي نمو اقتصادي حقيقي، وتظل تتمسك بسلطتها من خلال التظاهر بالسعي نحو التنمية. وبالتالي، فإن أي تطور حقيقي يهدد استمراريتها في السلطة كما، أشار "عبد الله باثيلي" إلى نفس النقطة، معتبرًا أن الطبقة الحاكمة في بلدان غرب أفريقيا هي العائق الرئيسي أمام حدوث أي تطور اقتصادي في المنطقة. ووصف هذه الطبقة بأنها "طفيلية"، حيث تسعى إلى الاحتفاظ بالسلطة وتعيق أي تغيير جوهري[2].

تلعب الديون دورا كبيرا في تكريس التبعية وربط الدول الغرب الافريقية بالجهات المانحة، فهي تؤثر سلبا على الميزانيات الدولية لضعف اقتصاداتها، ما يجعلها غير قادرة على تسديد الديون، وهكذا، أصبحت مشكلة الديون وتعاظمت، مما زاد العبء على عدد من دول القارة من بينهم دول غرب افريقيا.[3]

الفرع الثالث: تقييم الوضع البيئي

في ظل الاهتمام الإقليمي والدولي المتزايد بالوضع المتدهور بغرب أفريقيا والاضطرابات والنزاعات الطويلة التي شهدتها، تحذر بعض الدوائر التحليلية الغربية من التركيز الحصري على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه القضية، دون النظر إلى الأضرار البيئية الجسيمة التي تنجم عنها. بحيث أنّ الاضطرابات الحالية في هذه المنطقة الواسعة، التي تمتد على مساحة تقدر بنحو ستة آلاف كيلومتر، تؤدي إلى تدهور

[1] دوما، ***مرجع سابق***، ص105-132.

[2] مصطفى خواص، ***مرجع سابق***، ص.152.

[3] كلثومة بن دادة، ***مرجع سابق***، ص.258-259.

بيئي متزايد في المنطقة، حيث تُصنَّف كواحدة من أكثر مناطق العالم تأثرًا بالتغير المناخي ونتائجه.

بحسب الخبراء، تشكل الصراعات والانقلابات والحروب التي تجتاح العديد من دول المنطقة خطرًا متزايدًا على ثروات تلك الدول من الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز والمعادن، فضلاً عن الموارد المائية الهامة. بالإضافة إلى ذلك، تهدد هذه النزاعات مسار الاستدامة البيئية في القارة الأفريقية بأكملها. يعتبر الساحل في الوقت الحالي نقطة ساخنة بسبب مجموعة من العوامل المُهدِّدة للأمن البيئي، بما في ذلك الفقر والتطرف وانعدام الأمن البيئي، مما يؤدي إلى تفاقم الظروف الإنسانية الهشة هناك، وتزايد تأثير الأزمة المناخية والتدهور البيئي الناجم عن الجفاف المستمر والتصحر وتراجع الأراضي الزراعية[1].

وفي تصريحات نُشرت في مجلة "فوربس" الأمريكية، انتقد الخبراء النهج الحالي الذي تتبناه الجهات المعنية بوضع غرب افريقيا، حيث يُركِّز بشكل رئيسي على الحلول الأمنية والعسكرية والتدابير العقابية، دون توجيه اهتمام كافٍ للتحديات البيئية المتزايدة.

شدد المحللون على ضرورة اتباع نهج أكثر تكاملًا في التعامل مع البقعة الأفريقية المضطربة، حيث يجب أن تُعَدَّ حماية الموارد والاستفادة منها جزءًا أساسيًا من أي اتفاقات سلام محتملة طويلة الأمد. ينبغي أيضًا عمل على تحقيق التوافق الإقليمي والدولي حول أهمية مواجهة التهديدات البيئية، ويجب أن تكون هذه المساعي الموجهة نحو إرساء الاستقرار في المنطقة محاطة بمظلة داعمة[2].

---

[1] دينا محمود، **النزاعات تهدد مسار "الاستدامة البيئية" في أفريقيا**، (مركز الاتحاد للأخبار، 8 مارس 2024)في: ***https://www.aletihad.ae*** ، تاريخ الاطلاع : (01-04-2024).

[2] ***المكان نفسه.***

المبحث الثاني: آليات إدارة النزاعات في غرب افريقيا

تُعتبر النزاعات في غرب أفريقيا الأكثر تعقيدًا وصعوبة في الإدارة، نظرًا لتعقيد العوامل المتداخلة فيها، مثل الظروف المحيطة بالنزاعات، وطبيعة أهداف الأطراف المتنازعة، ودور الأطراف الخارجية في دعمها، فضلاً عن الآثار والنتائج الوخيمة التي تترتب عنها، وإدارتها تتطلب تضافر جهود من كل الأطراف على مستوى الدولة المتأثرة بالنزاع، وأيضًا على المستوى الإقليمي والدولي، وعليه في هذا المبحث، يتم التطرق إلى عمليات إدارة النزاعات الداخلية في منطقة غرب أفريقيا، وتم تقسيمها إلى ثلاثة مطالب (محليا–إقليمياً–دولياً).

المطلب الأول :الجهود المحلية في إدارة النزاعات في غرب افريقيا

تتضمن الآليات المشار إليها كافة الجهود والوسائل المتاحة، سواء الرسمية أو غير الرسمية، على المستوى المحلي –أي الدول المحل النزاعات – والتي تستهدف إيجاد تسوية سلمية دائمة أو على الأقل تخفيف حدتها بين الأطراف المتنازعة.

على الرغم من التعقيد والتشابك في أسباب نشوب النزاعات الداخلية في المنطقة والقارة، إلا أن معظم الخبراء والباحثين يتفقون على أن هناك نقطتين رئيسيتين تثيرانها، وتتعلق الأولى بمسألة "التوزيع" والثانية "المشاركة السياسية". ويعتبر تسوية هذين الجانبين أمرًا حيويًا في إطار تسوية النزاعات بحد ذاتها.

في هذا السياق، يقول "بيتر فالنستين" أن النزاعات تثير مسألتين متداخلتين، الأولى تتعلق ببناء نظام سياسي واجتماعي يقدم سقفًا سياسيًا واجتماعيًا مقبولًا لجميع شرائح المجتمع، ويجب أن تتضمن الإجابة على هذا التحدي عنصري المشاركة والتأثير في المجتمع. أما التساؤل الثاني، فيرتبط بقضية الأمن، حيث تعتبر تجارب الحروب الأهلية تحديا حول الأمن الداخلي، وهو ما يتطلب تحركًا لإيجاد حلول لإنهاء العنف والتغلب على التحديات الأمنية[1].

شهدت البلدان الواقعة في غرب أفريقيا، وبالتشديد على أهمية مفهوم التداول السلمي على السلطة في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي في القارة. بدأت الموجة الثانية للاستقلال

[1] محمودي منير، ***مرجع سابق***، ص.156.

في التسعينيات تبرز أهمية هذا المفهوم، خاصةً في ظل تطلع الشعوب إلى التخلص من العنف والتخلف. كما شهدت تحولات سياسية واجتماعية هامة منذ بداية التسعينات، منها عمليات تغيير للدساتير في عدة دول، وقد اعتمدت تسع دول كاملة على دساتير جديدة في تلك الفترة، مما أكد على المبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية[1] .

في إطار تلك الإصلاحات، فقد العديد من الزعماء السياسيين مناصبهم، حيث اضطروا إلى التنحي بموجب الدساتير الجديدة التي لا تسمح بتوليهم مناصبهم لفترات طويلة. وعلى الرغم من أن هذه الصورة الديمقراطية لم تحدث في كل بلدان غرب أفريقيا، إلا أن بعض الرؤساء نجحوا في تعديل الدساتير لصالحهم، في حين فشل آخرون بفضل تدخل المجتمع المدني والطبقة السياسية.

تعرف النزاعات في بعض الأحيان تسويات سلمية نتيجة لتغيرات في الأولويات أو المواقف الرئيسية. يمكن أن تحدث هذه التغيرات على مستوى المؤسسة الحاكمة، حيث يمكن للزعماء تغيير مسار الصراع والسعي للتفاوض مع الأطراف المعارضة. على سبيل المثال، في مالي، أصدرت حكومة "ألفا عمر كونكاري" قرارات لإشراك الطوارق في الحياة السياسية والاقتصادية، بما في ذلك إدماج المتمردين في الوظائف العامة وتقديم برامج لإعادة إدماجهم في المجتمع. ولتعزيز ودعم مشروع المصالحة الوطنية في مالي، قام الرئيس "إبراهيم بوبكر كايتا" بتغيير الحكومة وتعيين رئيس وزراء جديد ووزير للمصالحة الوطنية.

في نيجيريا، أطلق الرئيس السابق أمريو يارادوا مشروعًا للمصالحة مع متمردي دلتا النيجر، مما أدى إلى عفو عام عنهم وتنفيذ برنامج لنزع السلاح وإعادة الإدماج. استمر هذا البرنامج حتى عام 2009 وحقق نجاحًا بإعادة تأهيل أكثر من 700 فردًا من المتمردين في 2010، تعتبر برامج إعادة الإدماج والتفكير(DDR) جزءًا أساسيًا من استراتيجيات بناء السلام على المدى البعيد. تهدف إلى تأمين فرص للمقاتلين والمتمردين لإعادة تنظيم حياتهم والاندماج في مجتمعاتهم، وتقليل احتمال عودتهم إلى النزاعات المسلحة[2].

[1] خواص مصطفى، ***مرجع سابق***، ص.75.

[2] محمودي منير، ***مرجع سابق***، ص.160.

بالتالي، تُعتبر برامج العفو، التي تشمل استراتيجيات نزع السلاح، إنهاء التعبئة، وإعادة الإدماج في المجتمع، أحد الآليات الداخلية التي يجب على الحكومات الإفريقية تفعيلها كخطوة أولى في إطار إدارة النزاعات فهي أساسية لنجاح الخطوات اللاحقة كإجراء انتخابات نزيهة، وإعادة بناء مؤسسات الدولة لضمان تحسين دور وحضورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

تُعتبر السنوات الأخيرة في دول غرب أفريقيا فترة لبناء مؤسسات الدولة والتحول نحو التخلص من ظاهرة شخصنة السلطة، سواء في الدول التي تقدمت في بناء الدولة مثل غانا أو في الدول التي تعاني من الانتقال من حالات الحرب الأهلية مثل سيراليون وليبيريا والكوت ديفوار. ونتيجة لذلك، يمكن القول إن الوضع الحالي في دول غرب أفريقيا بعد أكثر من عقدين من التحولات السياسية يعكس فترة استقرار نسبي، حيث لم تشهد الدول المنطقة انقلابات عسكرية أو حروب أهلية عنيفة بنفس الشدة التي شهدتها في الماضي.

يعد المجتمع المدني عاملاً مهماً في عملية التحول السياسي في غرب أفريقيا، حيث يتوسط بين الشعب والهرم الحاكم في الدولة. وعند مناقشة دور المجتمع المدني في هذه المنطقة، يجب أن نأخذ في الاعتبار المفهوم الاجتماعي له، الذي يشمل توسيع نطاق الانتماء ليشمل جميع القوى والجماعات الدينية والثقافية والصوفية والمؤسسات التقليدية. ولا ينبغي استبعاد هذه الأطراف من مفهوم المجتمع المدني[1].

كما يُعتبر دور منظمات حقوق الإنسان في نيجيريا من بين أبرز المدافعين عن تعزيز قواعد السلم والديمقراطية في البلاد. تأسست هذه المنظمات في ثمانينيات القرن الماضي لمحاربة الدكتاتورية العسكرية والتزاماً مع ذلك، مشاريع مثل "لجنة حقوق الإنسان الوطنية" و"الجمعية الوطنية للمحامين الديمقراطيين" و"الحقوق الدستورية للصحفيين والطلاب والعمال والنساء والمحاميين" لعبت أدوارًا بارزة في المجتمع النيجيري في مواجهة الحكم العسكري وتعزيز الديمقراطية.

[1] محمودي منير، ***مرجع سابق***، ص.164.

تُعتبر "الحملة من أجل الديمقراطية" من أبرز قادة الدفاع عن الديمقراطية في نيجيريا، حيث تضم في عضويتها ثماني منظمات مدنية وحقوقية ومهنية. تأسست هذه المنظمة في عام 11-10-1991 وشاركت في نشاطات متعددة في المجتمع النيجيري لمواجهة الحكم العسكري وتعزيز الديمقراطية، خاصة خلال الانتخابات سنة 1993 والتي أُلغيت في عهد الحكم العسكري للجنرال "بابا نجيدا[1]."

في الوقت الحالي، تقوم معظم المنظمات في نيجيريا بحملات توعية وتحسيس حول ضرورة نبذ العنف وتعزيز ثقافة التسامح والسلام بين المجموعات الإثنية المتنوعة في البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، تركز بعض المنظمات على حماية حقوق الأطفال والنساء، حيث توثّق الانتهاكات التي يتعرضون لها خلال فترات النزاع والحروب، وتسلط الضوء على حالات الاعتداء الجنسي واستخدام الأطفال كمجندين. وتشارك هذه المنظمات في جهود تفعيل برامج العفو عن المتمردين ونزع السلاح، وتنفيذ اتفاقيات السلام بين الأطراف المتنازعة، وذلك بما في ذلك في أزمة دلتا النيجر.

سيراليون كانت أول دولة إفريقية تشهد إضعاف الاستعمار البريطاني، حيث شهدت هذه الدولة نشاطًا مدنيًا منظمًا، ولكن تم تضعيفه أو إلغاؤه في الفترة بين عامي 1968 و1985. عاد هذا النشاط إلى الواجهة خلال فترة الحكم العسكري وأثناء الحرب الأهلية التي شهدتها. لعبت المنظمات الطلابية والنسوية دورًا بارزًا، حيث نظمت مظاهرات في عام 1996 ضد الحكومة العسكرية، وحثتها على تسليم السلطة إلى حكومة مدنية ديمقراطية منتخبة. وقبل نهاية الحرب الأهلية، شهدنا توقيع اتفاقية للسلام والمصالحة في سيراليون[2].

تعتبر منظمة الشبكة الغرب أفريقية لبناء السلام من المنظمات البارزة التي نجحت في جذب الانتباه إلى الأزمة الليبيرية، حيث ساهمت في تعبئة الشعب الليبيري خلال محادثات السلام التي أدت إلى اتفاقية أكرا بين الحكومة الليبيرية وجماعات المتمردين، مثل "حركة التحرير الديمقراطي لليبيريا (MODEL) "و "الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة

[1] خواص مصطفى، ***مرجع سابق***، ص.103-104.

[2] محمودي منير، ***مرجع سابق***، ص.165.

والديمقراطية(LURD) "، في أغسطس 2003. ولقد كانت هذه المنظمة من بين الرائدين الذين دعوا إلى إنشاء نظم الإنذار المبكر بالنسبة للتكتلات الإقليمية مثل الإيكواس والإيغاد.

كما تظل الأبنية التقليدية والدينية تلعب دورًا أساسيًا في العلاقة بين المجتمع والدولة. فللطرق الصوفية تأثير كبير على تلك البلدان. وفقًا لـ "آن لور ديبو"، فإن عدد أتباع هذه الطرق قد تضاعف ثلاث مرات بين عامي 1906 و1996، أصبحت هذه الطرق تشكل الأغلبية في السنغال بوركينا فاسو ومالي وغينيا. يتضح تأثير هذه الطرق في المجتمعات باعتبارها عاملًا جوهريًا للاستقرار الاجتماعي. فالصوفية تعلي قيم الاستسلام والخضوع والطاعة والولاء. وهي دعمًا قويًا ووفيًا من النخب الحاكمة [1]

المطلب الثاني :الجهود الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب افريقيا

شهدت القارة الإفريقية توجهًا متزايدًا نحو إنشاء تجمعات إقليمية تهدف إلى تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي في إطار التغيير الهيكلي الجماعي. وقد تزامن هذا التوجه مع أوضاع سياسية وأمنية غير مستقرة ناتجة عن هشاشة الدول ، مما أثار موجة من النزاعات الداخلية والحدودية في كل أرجاء القارة. ما دفع بمؤسسي هذه التجمعات إلى الاعتراف بضرورة العلاقة بين تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن والاستقرار في أقاليمها.

منظمة الإيكواس كانت من بين أهم هذه المنظمات التي تجسدت فيها هذه المبادئ. على الرغم من أن نشأتها كانت اقتصادية، إلا أن النزاعات والحروب الأهلية في منطقة غرب أفريقيا دفعت المنظمة إلى توسيع نطاق أهدافها لتشمل الاستقرار والأمن كأولوية قصوى، ونتيجة لذلك، شهدت تطوير هياكلها المؤسسية الأمنية والدفاعية لتضمن السلام والأمن الإقليميين، كما قامت المنظمة ودول الجوار بتدخلات لتسوية النزاعات في المنطقة.

الفرع الأول: الاتحاد الافريقي

يلعب الاتحاد الإفريقي دورًا محوريًا في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا من خلال مجموعة من الآليات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. يعكس هذا الدور التزام الاتحاد الإفريقي بتحقيق السلم والأمن في القارة الإفريقية.

[1] خواص مصطفى، ***مرجع سابق***، ص.105.

الآليات والمبادرات:

1. مجلس السلم والأمن الإفريقي: يعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي الآلية الرئيسية للاتحاد الإفريقي لإدارة النزاعات. يتولى المجلس مهام الوقاية من النزاعات، وإدارتها، وحلها كما يتدخل المجلس بطرق متنوعة تشمل الوساطة، المفاوضات، والبعثات العسكرية لحفظ السلام.
2. بعثات حفظ السلام: تسهم هذه البعثات في تثبيت الأوضاع الأمنية وتوفير بيئة مناسبة للمفاوضات السلمية. برامج بناء السلام، حيث نشر الاتحاد الإفريقي قوات حفظ السلام في عدة نزاعات، مثل بعثة الاتحاد الإفريقي في بوركينا فاسو، ومالي، وغينيا بيساو
3. التنمية: يركز الاتحاد الإفريقي على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات من خلال برامج تنموية تشمل التعليم، والصحة، والتنمية الاقتصادية[1]

ثالثا: التحديات التي يواجهها الاتحاد الافريقي

- نقص التمويل والموارد يعاني الاتحاد الإفريقي من نقص في التمويل والموارد اللازمة لتنفيذ بعثات حفظ السلام وإدارة النزاعات بفعالية. هذا النقص يؤثر سلبًا على قدرته على التدخل السريع والفعال في الأزمات.
- التنسيق المحدود يحتاج الاتحاد الإفريقي إلى تحسين التنسيق بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية لضمان استجابة موحدة وشاملة للنزاعات عدم دفع الاشتراكات
- غياب القوات الاحتياطية بالتالي عدم فعالية بعض التدخلات
- قلة أعوان نظام الإنذار المبكر في افريقيا

[1] آمنة زوايد، **دور الاتحاد الافريقي في حل النزاعات في غرب افريقيا-دراسة حالة الصومال-**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة محمد خيضر قسنطينة: العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018). ص ص36،37.

الفرع الثاني: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS)

أولا: نشأتها

تأسست الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) في 28 مايو 1975 وتضم 15دولة غرب افريقية بعد انسحاب موريتانيا في عام 2000. تتخذ الجماعة مقراً لها في أبوجا نيجيريا، تشمل الدول الأعضاء بنين، نيجيريا، مالي، الرأس الأخضر، بوركينا فاسو، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، سيراليون، النيجر، التوغو، والسنغال.[1]

تم طرح فكرة تكتل دول غرب إفريقيا من قبل الاتحاد الجمركي الذي تأسس في عام 1959بين فيدرالية مالي ودول الوئام الأربعة: بوركينافاسو، بنين، النيجر، وساحل العاج، في عام 1964، قام الرئيس الليبيري ويليام توبمان بعقد اجتماع مع رؤساء أربع دول، وهي الكوت ديفوار، غينيا، ليبيريا، وسيراليون، بهدف إعداد منطقة تجارة بينهم. ومع ذلك، فشلت هذه المبادرات، ولكن تمت إعادة طرحها من قبل الجنرال النيجيري غون في اجتماع في لومي بالتوغو، بهدف دراسة مشروع معاهدة لتأسيس تكتل يضم دول إفريقيا الغربية في عام 1973، في النهاية، وقعت 15 دولة على معاهدة لاجوس في نيجيريا في مايو 1975، وهي المعاهدة التي أسست للإيكواس. بعد ذلك، تم توقيع البروتوكولات التي تديرها في لومي في عام 1976، أهداف الإيكواس وفقًا للمعاهدة المؤسسة لها تشمل تعزيز التعاون والتكامل لرفع مستويات المعيشة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى تقوية العلاقات بين الدول الأعضاء والمساهمة في التنمية[2].

ثانيا: الإطار المؤسسي والاممي لمنظمة الايكواس:

اتفقت دول غرب إفريقيا في اتفاقية لاجوس عام 1975 على إنشاء هياكل ومؤسسات لتحقيق أهداف الجماعة. يتضمن ذلك مجلس رؤساء الدول والحكومات، الذي يعتبر الهيئة العليا لاتخاذ القرارات والرقابة على التنفيذ. وهناك أيضًا مجلس الوزراء الذي يدير عمليات

---

[1] Dorina, Bekoe, Aida Mengistu, ***Operationalizing the ECOWAS Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and security*** , (Dakar, 2002), p. 3.

[2] بدر حسن الشافعي، ***مرجع سابق***، ص83.

الجماعة، والأمانة التنفيذية التي ترأسها أمين تنفيذي. يتمثل البرلمان الغرب إفريقي في 120 عضوًا يُنتخبون لمدة خمس سنوات، ومحكمة العدل المكلفة بفصل المنازعات. بالإضافة إلى ذلك، هناك المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يقدم استشارات، وصندوق التعاون والتعويض والتنمية الذي يمول مشاريع الدول الأعضاء. وأخيرًا، هناك اللجان الفنية والمتخصصة التي تعنى بتطوير التقارير وتنفيذ إجراءات التكامل في مختلف المجالات. [1]

ثالثا: الهياكل الأمنية:

رغم أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) كانت تهدف في بدايتها ككيان اقتصادي إلى تحقيق أهداف اقتصادية، إلا أنها، نتيجة للعديد من الظروف، غيرت تركيزها للجانب الأمني، بسبب فشل المنظمات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة والوحدة الافريقية في التعامل مع النزاعات في غرب افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، ظهور تحديات جديدة في المنطقة تتطلب آليات جديدة للتعامل معها.

بالتالي، قامت ECOWAS من خلال العديد من البروتوكولات بوضع هياكل أمنية لتسوية النزاعات الداخلية، بما في ذلك إنشاء نظام دفاعي للجماعة في عام 1978 ينص على عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء، وتأسيس الميثاق الدفاعي لها في عام 1980، وإنشاء آلية لإدارة وحل النزاعات والحفاظ على السلم والأمن في عام 1999؛ كقوات(ECOMOG)للتدخل في النزاعات وتسويتها وآلية الإنذار المبكر(ECOWARN)، بحيث تعتبر هذه الأخير أحد أبرز الآليات الوقائية للتنبؤ بالأزمات والنزاعات والحروب قبل وقوعها، وتحليلها لاتخاذ إجراءات مناسبة من أجل تجنبها.[2]

تتضح استراتيجية ECOWAS في إعادة الإعمار وبناء السلام من خلال ما تم إدراجه في الفصل الثامن من بروتوكول إنشاء آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام لعام 1999. ينص هذا البروتوكول على ضرورة مشاركة ECOWAS وإدارتها لعملية المساعدة الإنسانية، وتعزيز دور قوات ECOMOG في عمليات بناء السلام بشكل عام وفي

[1] خليفة عصموني، ***التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الافريقية ودوره في تحقيق الوحدة الافريقية***، رسالة دكتواره في القانون العام، (جامعة تلمسان، 2015)، ص.123-124.

[2] كلثومة بن دادة، ***مرجع سابق***، ص.274.

المساعدات الإنسانية بشكل خاص، كما تشير المادة 44 إلى التدخل لحماية حياة الأفراد، خاصة الذين يعانون من آثار الحروب والكوارث.

البروتوكول يتمحور حول مستويين لبناء السلام: الأولى هي في فترة النزاع نفسه، حيث يركز على المناطق ذات الاستقرار النسبي، ويعمل على تنفيذ سياسات لتقليل التدهور الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن الصراع. أما الثانية فتأتي بعد انتهاء النزاع، حيث يتم تقديم الدعم للدول المتضررة من النزاعات لتحقيق السلام وتهيئة الظروف لإعادة بناء المجتمعات والمؤسسات الحكومية، وتعزيز التنمية والديمقراطية فيها. [1]

فيما يتعلق بإعادة الإعمار، فمن أجل تفعيل دورها في إعادة الإعمار، تم إطلاق إطار عمل ECOWAS Conflict Prevention Framework (ECPF) في عام 2008، والذي يركز على تعزيز السلام ومنع النزاع في مناطق ما بعد النزاع من خلال استراتيجية شاملة، ولتغطية نقص التمويل، حاولت ECOWAS فرض ضريبة بنسبة 0.5% على جميع السلع المستوردة إلى المنطقة واستخدامها في تمويل مشاريع إعادة الإعمار، كما قامت بتشكيل شراكات مع منظمات المجتمع المدني، مثل الشراكة بين آلية النذر المبكر وشبكة بناء السلام في غرب إفريقيا[2] .

المطلب الثالث: الجهود الدولية

تقع منطقة غرب أفريقيا في مركز اهتمام العديد من الأطراف الدولية بسبب تعقيدات النزاعات والتحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها، حيث تتداخل العديد من الأبعاد في هذه النزاعات، بما في ذلك القضايا العرقية والدينية والسياسية والاقتصادية، مما يجعل إدارتها أمرًا معقدًا وصعبًا، وفي هذا السياق تعمل الأليات الدولية على مستوى الأمم المتحدة، فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على معالجتها؛ والتي نفصل فيها فيما يلي:

---

[1] سالم نسرين، أدمام شهرزاد، "إستراتيجية الإيكواس في إعادة الإعمار وبناء السلام ما بعد انتهاء النزاع: دراسة حالة سيراليون"، ***مجلة الأبحاث القانونية والسياسية***، م 02، ع 02، (2020)، ص.141.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.142.

الفرع الاول: هيئة الأمم المتحدة

ينص الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة تعاون وتكامل بين هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والتحت إقليمية لمعالجة الخلافات التي تقع داخل نطاقها. فقد لعبت الأمم المتحدة دورًا مهمًا إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) في معالجة وإدارة الصراعات الداخلية الواقعة في إقليمها.

في **ليبيريا**، تدخلت منظمة الإيكواس وأطراف النزاع للتوصل إلى اتفاقية السلام في كوتونو في عام 1993، وأصدر مجلس الأمن القرار رقم 866 في 22 سبتمبر 1993، الذي أقر إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبيريا .(UNOMIL) وكانت هذه البعثة هي الأولى من نوعها التي أنشأتها الأمم المتحدة بالتعاون مع بعثة حفظ السلام تابعة لمنظمة إقليمية أخرى، وهي الإيكواس[1].

في **سيراليون**، تدخلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل محدود نسبيًا، وذلك لأسباب تتعلق بالاهتمام الدولي بالنزاعات الأخرى مثل تلك التي وقعت في البلقان. لكن مع تزايد حالات انتهاك حقوق الإنسان وجرائم الحرب، اضطرت الأمم المتحدة إلى التدخل من خلال إرسال بعثة مراقبين للأمم المتحدة في سيراليون(UNOMSIL) ، حيث تقدم الأمين العام للأمم المتحدة بطلب إلى مجلس الأمن لإرسال بعثة إلى سيراليون، وتم قبول الطلب بشكل إيجابي. تولت هذه البعثة مهمة تعزيز الأمن وتنفيذ خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ورصد وقف إطلاق النار وتسهيل توصيل المساعدات الإنسانية ودعم آليات بناء الثقة[2] .

في **غينيا بيساو**، بعد التركيز على حالتي ليبيريا وسيراليون، لعبت الأمم المتحدة دورًا مهمًا في مساعدة منظمة الإيكواس في إدارة النزاع الداخلي. تم التوصل إلى اتفاقية السلام في أبوجا في 10 نوفمبر 1998، وشاركت الأمم المتحدة في هذا الجهد من خلال مساعدة الأمين العام المعني بالشؤون السياسية، إبراهيم فال، الذي قدم تقريرًا عن غينيا بيساو إلى

[1] محمودي منير، ***مرجع سابق***، ص.186.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.193.

مجلس الأمن. قام مجلس الأمن بإقامة اتفاق السلام وصادق عليه في قراره رقم 1216 الصادر في 21 ديسمبر 1998، وأثنى على جهود الإيكواس في تسوية النزاع وحث على التعاون معها في مهام حفظ السلام[1].

الفرع الثاني :الدول المانحة

أولا: فرنسا

في غرب أفريقيا، المنطقة التي كانت تحت النفوذ الفرنسي في أفريقيا، شهدت تدخلات عسكرية من قبل فرنسا في معظم النزاعات الداخلية التي حدثت في بلدان المنطقة منذ عام 1991 وحتى اليوم. فقد تدخلت فرنسا في النيجر، مالي، بوركينا فاسو، غينيا، ليبيريا، الكوت ديفوار، السنغال، التوغو، والبنين. ومع ذلك، يُعتبر الوضع في مالي والكوت ديفوار استثناءً من هذا النمط.

على المستوى الدبلوماسي والسياسي تتيح العلاقات المتعددة القوية بين فرنسا والدول غرب افريقيا بالاحتفاظ بمكانتها في مجلس الامن، بواسطة الاعتماد على مبدأ التدخل الدولي تصبح القوة السياسية كبرى حينما تصل الى الأثير في التوازن الدولي بقوتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، فقد سعت فرنسا الى تحقيق ذلك من خلال هيمنتها على معظم دول القارة الافريقية.[2] حيث جعلت فرنسا من قضية مالي بفضل قدراتها الدبلوماسية محل اهتمام مجلس الأمن الدولي اذ ساهمت في إصدار قرارين من مجلس الأمن أولهما يتمثل في قرار رقم 2071 في أفريل 2012 وثانيهما القرار رقم 2085 في ديسمبر 2012، وهذا ما أعطى الحق والشرعية لفرنسا للتدخل العسكري في مالي، حيث روجت فرنسا والأمم المتحدة والجهات الدولية الأخرى لحل النزاع في شمال مالي بعد إثبات أن المتمردين لديهم أجندة سياسية متشابكة وأن القيمة الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة لفرنسا ترتبط بشكل وثيق بأمنها

[1] محمودي منير، ***مرجع سابق***، ص.193.

[2] أميرة محمد عبد الحليم،" دوافع جولة أوباما الافريقية، السياسة الدولية"، ***مركز الدراسات الاستراتيجية القاهرة***، ع 202، (أكتوبر 2015)، ص.151.

القومي والاقتصادي، كما لعبت فرنسا دورا أساسيا وحافظت على بصمة عسكرية ثقيلة المحتوى في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة.[1]

كما قامت فرنسا بتوقيع اتفاقية مع مالي في عام 2016 لتعزيز التعاون في المجالات الأمنية والعسكرية، وذلك لمواجهة التحديات الأمنية والعمل على مكافحة التهريب والجريمة المنظمة وتعزيز التعاون مع القوات الإقليمية المتواجدة في المنطقة، حيث تركزت مهمة هذه القوات على قطع طرق تهريب السلاح في منطقة الساحل ومنع تهريب المهاجرين غير الشرعيين، إذ تشير التقارير إلى أن هذه الأنشطة ترتبط وظيفيًا بالجماعات الإرهابية في المنطقة.[2]

بعد مواجهة الحكومة الفرنسية للرأي العام، سعت إلى تبرير عملها، والتبريرات التي قدمتها كانت غير واضحة وغير مقنعة، وتمثلت في ثلاثة حجج رئيسية وفقًا للأستاذ تيودور كريستاكيس وكارين باليني: الدفاع الشرعي الجماعي بموجب المادة 51 من الميثاق، حيث تم التركيز على الحماية الشرعية للدول المستقلة لمواجهة التهديدات الأمنية، موافقة الحكومة المالية الشرعية على التدخل العسكري، والتي تعكس طلبًا رسميًا لدعم عسكري من فرنسا، مما يزيد من شرعية العملية، الترخيص من قبل مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2085 والقرارات السابقة، والتي أعطت الشرعية الدولية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي.

تلك التصريحات المتباينة تظهر التخبط الفرنسي ونقص الثبات، مما يشير إلى الحاجة الماسة لتقديم تبريرات متعددة بهدف إضفاء الشرعية على التدخل العسكري. ويؤكد الأستاذان كريستاكيس وبانيلي أن هذا التخبط يمكن اعتباره مؤامرة، حيث شعرت فرنسا بالضرورة لتقديم ثلاثة تبريرات قانونية مختلفة. [3]

---

[1] مريمش وداد، "عبد الرفيق كشوط، النزاع المالي: قراءة في جذور وتطور النزاع على ضوء حقيقة وجودة التدخل العسكري الفرنسي"، ***مجلة أبحاث قانونية وسياسية***، م 07، ع 02، (ديسمبر 2022)، ص.634.

[2] سمية صحراوي، دراسة التدخل الفرنسي في مالي بعد 2012 عملية برخان العسكرية نموذجا، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***، م 08، ع 02، (2011)، ص ص.462-472.

[3] غضبان مبروك، التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته، ***دفاتر السياسة والقانون***، ع11، (جامعة باتنة: جوان 2014)، ص.72.

ثانيا: بريطانيا

بريطانيا لها دور متعدد الأوجه في إدارة النزاعات في غرب أفريقيا، والذي يتضمن الجوانب السياسية والاقتصادية والإنسانية، بحيث تلعب دورًا مهمًا في التوسط في النزاعات من خلال مشاركتها في المفاوضات الدولية ودعمها لجهود السلام والتسوية، كما تقدم دعمًا إنسانيًا للمتضررين، وتقوم بتقديم الدعم العسكري والأمني للدول في المنطقة لمساعدتها على مكافحة التهديدات الأمنية.

بريطانيا قامت بدور حاسم في إنهاء النزاع الداخلي في سيراليون، حيث شاركت كطرف مهتم بالنزاع في جهود السلام. حيث بدأت بعمليات الإنقاذ. تعود أسباب التأخير في التدخل إلى عدم التفاهم بين بريطانيا وفرنسا بشأن الصراعات السيراليونية والليبيرية، وتركيز الجيوش البريطانية في الكوسوفو وترددها في الرد على طلب الأمم المتحدة للمشاركة في عمليات حفظ السلام في سيراليون في وقت سابق. وبعد مرور عامين من بدء التدخل البريطاني–الأممي في سيراليون، أعلن الرئيس أحمد كاباه في يناير 2002 انتهاء الحرب الأهلية في البلاد، وفي مايو 2002 أجريت انتخابات حيث فاز أحمد كاباه برئاسة البلاد وحصل حزبه على أغلبية المقاعد في البرلمان[1].

ثالثا :الولايات المتحدة الأمريكية

يبرز دور الولايات المتحدة في دعم دول غرب أفريقيا من خلال تقديم المساعدات العسكرية والإنسانية، مما يعزز الاستقرار ويعالج التهديدات الأمنية في المنطقة. تسعى إلى تحقيق أهداف متعددة، بما في ذلك دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتعزيز قضايا المجتمع المدني والحوكمة الرشيدة. كما تركز على التنمية وتعزيز القدرات الدفاعية لجيوش الدول في المنطقة، حيث قدمت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية لموريتانيا بقيمة 7 ملايين دولار أمريكي في عام 2012.[2]

[1] محمودي منير، ***مرجع سابق***، ص211–212.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.244.

تنظر الولايات المتحدة إلى تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(ECOWAS) ، كوسيلة لتحقيق أهدافها في المنطقة وتعزيز الشراكة والتعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث تسعى إلى الحد من التوسع الصيني في افريقيا الذي يشكل تهديدا لمصالحها.

تبنت الولايات المتحدة الامريكية مجموعة من البرامج الهامة، من بينها:

- برنامج الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء، الذي أطلقته وزارة الخارجية الأمريكية في عام 2005 بهدف زيادة أمن الحدود ومكافحة الإرهاب
- برنامج المساعدة والتدريب على عمليات الطوارئ الإفريقية، الذي يهدف إلى رفع مستوى القدرات العسكرية الإفريقية في مجال حفظ السلام وتوسيع نظام تبادل المعلومات الإقليمي.
- القيادة العسكرية الأمريكية "أفريكوم"، التي تم إعلان إنشاؤها في عام 2007 وتهدف إلى مساعدة شعوب القارة الإفريقية في تحقيق السلام والأمن، فعلى الرغم من أن الحجة الأساسية لإنشاء قيادة أفريكوم كانت لمساعدة شعوب القارة الإفريقية في تحقيق السلام والأمن، إلا أن هناك أهدافًا خفية تتعلق بتعزيز المكانة الدولية للولايات المتحدة وتحقيق مصالحها الاقتصادية في المنطقة. وتظهر الحاجة الشديدة لإقامة قاعدة في غرب أفريقيا والخليج الغيني رغبة الولايات المتحدة في تعزيز تواجدها في المنطقة، خاصة في ظل التراجع النسبي لنفوذ الإمبراطوريات الأوروبية السابقة[1].

[1] رشيد خشانة، "القيادة الأميركية لأفريقيا "أفريكوم"، (مركز الجزيرة للدراسات، 18-11-2008)، في : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2008/20117223571156358.html ، تاريخ الاطلاع : (13-05-2024).

خلاصة الفصل الثالث

تشهد غرب أفريقيا تداعيات خطيرة للنزاعات التي تؤثر بعمق على الوضع السياسي، الاجتماعي، الأمني، الاقتصادي والبيئي في المنطقة. سياسياً، تساهم النزاعات في زعزعة استقرار الحكومات وتعزيز الفساد والانقلابات العسكرية، مما يعرقل عملية بناء الدولة ويضعف المؤسسات الوطنية. اجتماعياً، تؤدي هذه النزاعات إلى تفاقم الفقر والبطالة والنزوح الداخلي والخارجي، مما يزيد من التوترات العرقية والدينية ويفاقم الأزمات الإنسانية. من الناحية الأمنية، تسبب النزاعات في انتشار الميليشيات المسلحة والإرهاب والقرصنة والجريمة المنظمة، مما يجعل السيطرة على الأمن تحدياً كبيراً للحكومات المحلية والإقليمية. اقتصادياً، تؤدي النزاعات إلى تدمير البنية التحتية، وتقويض الاستثمارات، وتقليل الإنتاجية الزراعية والصناعية، مما يعيق النمو الاقتصادي ويزيد من الفقر. بيئياً، تساهم النزاعات في تدهور البيئة نتيجة للاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية وتدمير الأراضي الزراعية والغابات.

فيما يتعلق بإدارة النزاعات، تتبنى دول غرب أفريقيا تدابير محلية وإقليمية ودولية مختلفة؛ على المستوى المحلي تتضمن التدابير جهود المصالحة الوطنية وبناء السلام من خلال المبادرات المجتمعية والحكومية، إقليمياً تلعب المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)دوراً محورياً، حيث نشأت وتطورت كمنظمة تهدف إلى تعزيز الاستقرار والسلام من خلال آليات مؤسسية وأممية، بما في ذلك التدخلات العسكرية والوساطات السياسية، دولياً تسهم هيئة الأمم المتحدة في دعم عمليات السلام وتقديم المساعدات الإنسانية، بينما تلعب فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة أدواراً بارزة في التدخلات العسكرية والدبلوماسية، وتقديم الدعم المالي والتقني لجهود بناء السلام في المنطقة، وعليه تجمع هذه الجهود المتعددة الأبعاد بين التدابير المحلية والدولية والإقليمية في مسعى لتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية المستدامة في غرب أفريقيا.

الاستنتاجات

الاستنتاجات العملية:

تعد منطقة غرب افريقيا من أكثر المناطق اضطرابا في القارة الافريقية، حيث يمكن اعتبار ان مجمل النزاعات تكمن جذورها في إساءة الحكم، وادارة السلطة، والموارد، وعدم الاستقرار الذي تعرفه النظم السياسية ومسائل الحدود التي خلفها الاستعمار والتدخل الخارجي، مما جعل تداعياتها كثيرة كالفساد، النزوح والهجرة وتجارة السلاح وانتشار ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتهاوي النظم الاقتصادية التي يفرزها عدم الاستقرار في المنطقة. مما ينعكس على المجتمع المحلي ودول الجوار بما يشكل تهديد مستدام للأقاليم والدول المجاورة.

فإن الدراسة جاءت لتأكد الفروض المطروحة؛ حيث أن الفرضية المتعلقة بأن العوامل التاريخية، مثل الاستعمار والحدود المصطنعة، تساهم بشكل كبير في اندلاع النزاعات في غرب أفريقيا، قد أثبتت صحتها عند عرضها على البحث إذ أن الاستعمار الأوروبي قد ترك آثار سلبية على المنطقة بتقسيمه للقارة وضبط حدودها وفقا لمصالحه دون مشاركة الافارقة، فهذا يعتبر امرا خطيرا نظرا لمساهمته في تفجير النزاعات المسلحة منها الاثنية الانفصالية بالمنطقة.

بالنسبة للفرضية الثانية التي تتعلق بالتداعيات التي تخلفها النزاعات على الاقتصاد والسياسة والمجتمع فهي مؤكدة، بحيث تزعزع الاستقرار السياسي من خلال تغيير الحكومات وإضعاف المؤسسات. اقتصادياً، تتسبب النزاعات في تدمير البنية التحتية والموارد الطبيعية، وزيادة الديون، مما يعوق التنمية ويؤدي الى سقوط الانظمة الاقتصادية. اجتماعياً، تؤدي النزاعات إلى النزوح الجماعي، وتعميق الانقسامات العرقية والدينية، وتدهور الخدمات التعليمية والصحية، وانتشار الجرائم مما يثبت بشكل واضح التأثيرات السلبية الشاملة للنزاعات على المنطقة.

في الفرضة الأخيرة كلما زادت توقعات الأطراف المتصارعة في مكاسب العمليات السلمية زادت فرص نجاح تلك العمليات فهي تعتبر صادقة الى حد كبير استنادا الى تجارب متعددة في المنطقة حيث أن رؤية الأطراف المتنازعة من أجل الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية، وتحسين الظروف الاجتماعية، تشجع على الالتزام بجهود المصالحة والتفاوض. على سبيل المثال، اتفاقية السلام في سيراليون عام 2002 التي أنهت الحرب الأهلية،

نجحت إلى حد كبير لأن الأطراف المعنية رأت في السلام فرصة لإعادة بناء البلد واستعادة التنمية الاقتصادية. بالتالي، فإن تعزيز التوقعات الإيجابية حول مكاسب السلام يسهم بشكل مباشر في تعزيز فرص نجاح العمليات السلمية في غرب إفريقيا.

الاستنتاجات العلمية:

بعد هذه الدراسة توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات تتمثل في:

- ✓ تعتبر منطقة غرب أفريقيا موقعًا استراتيجيًا على الساحة الدولية بفضل موقعها الجغرافي الذي يربط بين شمال وجنوب القارة الأفريقية، بالإضافة إلى قربها من أوروبا والأمريكيتين.
- ✓ تزخر المنطقة بموارد طبيعية هائلة، بما في ذلك النفط والغاز والمعادن النفيسة، مما يجعلها محط أنظار القوى العالمية والشركات متعددة الجنسيات.
- ✓ تعد منطقة غرب أفريقيا نقطة عبور هامة للتجارة الدولية، حيث تمر بها العديد من الطرق التجارية الحيوية التي تربط بين مختلف القارات.
- ✓ لعبت الفواعل غير الحكومية، مثل الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، دورًا أكبر في النزاعات الحالية مقارنةً بالسابق، مما أضاف بعدًا جديدًا للمشكلات الأمنية.
- ✓ تسهم الديناميات السكانية، مثل النمو السكاني السريع والتمدن، في تعقيد المشهد الأمني وزيادة الضغط على الموارد والبنية التحتية، مما يؤدي إلى تصاعد النزاعات.
- ✓ تتميز منطقة غرب أفريقيا بتنوع عرقي واثني كبير، حيث تعيش مجموعات عرقية مختلفة في نفس الدولة، مما يؤدي إلى صراعات على الهوية والسلطة.
- ✓ تعاني العديد من دول غرب أفريقيا من فساد وسوء إدارة الموارد؛ يؤدي الفساد إلى ضعف المؤسسات الحكومية وانعدام الثقة بين المواطنين والدولة، مما يخلق بيئة ملائمة لنشوب النزاعات. كما يؤدي سوء إدارة الموارد إلى حرمان قطاعات كبيرة من السكان من الفوائد الاقتصادية، مما يزيد من الشعور بالظلم والاضطهاد.
- ✓ تعاني المنطقة من مستويات عالية من الفقر والبطالة، خاصة بين الشباب؛ يساهم ذلك في تفاقم النزاعات حيث يصبح الشباب فريسة سهلة للتجنيد في الجماعات المسلحة والإرهابية. كما أن الفقر يخلق تنافسًا على الموارد الشحيحة، مما يؤدي إلى صراعات محلية.

- ✓ يتسبب التغير المناخي في نزاعات بين المزارعين والرعاة حول الأراضي والموارد المائية، مما يؤدي إلى اشتعال الصراعات المحلية التي قد تتصاعد إلى نزاعات أكبر.
- ✓ للاستعمار دور كبير في تأجيج النزاعات في غرب افريقيا من خلال رسمه للحدود وتشكليه للدول الافريقية وفقا لمصالحه.
- ✓ تسعى فرنسا للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة من خلال التدخلات العسكرية والسياسية. هذا التنافس يخلق توترات مع القوى الأخرى مثل الولايات المتحدة والصين، ويزيد من تعقيد النزاعات المحلية بسبب التحالفات والتدخلات الأجنبية.
- ✓ التركيز الأمريكي على مكافحة الإرهاب قد يؤدي إلى دعم أنظمة حكم غير ديمقراطية بدعوى الاستقرار، مما يزيد من السخط الشعبي ويؤجج النزاعات. كما أن التنافس مع الصين وفرنسا يزيد من حدة التوترات في المنطقة.
- ✓ تعزز الصين من وجودها الاقتصادي في غرب أفريقيا من خلال الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والموارد الطبيعية، فالاعتماد على الاستثمارات الصينية قد يؤدي إلى تهميش الشركات المحلية وزيادة الفقر، مما يخلق بيئة ملائمة للنزاعات. كما أن التنافس مع القوى الغربية يضيف بعدًا جديدًا للصراعات في المنطقة.
- ✓ تسعى الدول الأوروبية الأخرى، إلى التدخل في غرب أفريقيا من خلال برامج المساعدات وبناء المؤسسات، فرغم أن هذه التدخلات تهدف إلى بناء الدولة وتعزيز الاستقرار، إلا أنها قد تؤدي إلى نتائج عكسية عندما لا تأخذ في الاعتبار الديناميات المحلية والثقافية. الفشل في تنفيذ مشاريع التنمية بشكل مستدام يمكن أن يزيد من الإحباط ويؤجج النزاعات.
- ✓ أدت النزاعات المستمرة إلى نزوح ملايين الأشخاص داخليًا ولجوء العديد منهم إلى دول مجاورة، مما يخلق أزمات إنسانية حادة، تسببت النزاعات في خسائر بشرية كبيرة، إلى جانب انتشار العنف الجنسي وتجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة، كما أدت إلى تمزق النسيج الاجتماعي في العديد من الدول، مما زاد من حدة الانقسامات العرقية والدينية.

- ✓ تسببت النزاعات في تدمير البنية التحتية الحيوية مثل الطرق، والمدارس، والمستشفيات، مما عرقل التنمية الاقتصادية، وتعطيل النشاط التجاري، وتقليص حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية. وأثر سلبًا على مستويات المعيشة.
- ✓ تسببت النزاعات في إضعاف مؤسسات الدولة وفقدان السيطرة على أجزاء من الأراضي، مما يعزز من قوة الجماعات المسلحة.
- ✓ تتسبب النزاعات في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، مما يؤدي إلى انقلابات وصراعات على السلطة.
- ✓ يلعب المجتمع الدولي والمنظمات كالاتحاد الافريقي مجلس السلم والامن دور كبير في تعزيز قواعد السلم والديمقراطية في غرب افريقيا
- ✓ تلعب إيكواس دورًا هامًا في الوساطة وحفظ السلام من خلال إرسال بعثات سلام والعمل على تسوية النزاعات عبر الحوار والتفاوض.
- ✓ تقدم الأمم المتحدة الدعم من خلال بعثات حفظ السلام والمساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى دعم جهود بناء الدولة.
- ✓ رغم أن الحجة الأساسية لتدخل الدول المانحة في غرب افريقيا هي تقديم الدعم المالي والعسكري، وتعزيز القدرات الأمنية والدبلوماسية للدول المتأثرة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، إلا ان لهم أهدافًا خفية تتعلق بتعزيز مكانتهم الدولية وتحقيق مصالحهم الاقتصادية في المنطقة.
- ✓ يعزز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية من فعالية جهود إدارة النزاعات، حيث يمكن من خلاله تقديم دعم أكبر وتنسيق أفضل للموارد والجهود.
- ✓ تشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ركيزة أساسية في بناء السلام والاستقرار، حيث تساهم في تقليل الفقر والبطالة وتوفير فرص أفضل للشباب، مما يقلل من احتمالات تجدد النزاعات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

أ. الكتب

1. شلبي، محمد. ***المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الاقترابات والادوات)***. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،1997.
2. دحام، زينب وحيد. ***الوسائل البديلة لحل النزاعات***. اربيل: المديرية العامة للصحافة والطباعة والنشر، 2012.
3. بوثول، غاستون وآخرون. ***الحروب والحضارات***. ترجمة أحمد عبد الكريم. سوريا: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1984.
4. محمودي، منير. ***مصادر الصراعات الداخلية في بلدان غرب افريقيا وآليات ادارتها- دراسة تقويمية-***. الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
5. شوقي الجمل، عطى الله وعبد الرزاق، إبراهيم عبد الله. ***دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر***. القاهرة: مكتبة الاسكندرية، 1998.
6. محمد علي ذهني، إلهام. ***جهاد الممالك الاسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي 1850-1914***. الرياض: دار المريخ، 1988.
7. الشافعي، بدر حسن. ***تسوية الصراعات في إفريقيا نموذج ايكواس***. القاهرة، دار النشر للجامعات، 2009.
8. المحيشي، عبد القادر مصطفى وآخرون. ***جغرافية القارة الافريقية وجزرها***. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2000.
9. أبو عيانة، فتحي محمد. ***جغرافيا إفريقيا، إفريقيا دراسة إقليمية للقارة مع التطبيق دول جنوب الصحراء***. الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1983.
10. قنصوه الدين، صبحي علي. ***السياسة في نيجيريا: إشكاليات العلاقة بين النظام السياسي والواقع الديني في مجتمع تعددي***. القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الافريقية، 2004.

11. محمود، أحمد إبراهيم. ***الحروب الاهلية في أفريقي***. القاهرة: مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، 2001.
12. حسن، حمد عبد الرحمن. ***دراسات في النظم السياسية الافريقية***. القاهرة: سلسلة كتب دراسية–جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.
13. هنتجتون، صموئيل. ***صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي***. تر: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمد محمود خلف. ليبيا: الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1999.
14. شوحة، مريم وزعرور، حسينة. ***الدولة القومية بين ادارة التعددية الاثنية واستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الافريقي: دراسة حالة اثيوبيا***. برلين: المركز العربي الديمقراطي، 2018.
15. بمبا، أدم. ***النزاعات الاهلية في افريقيا: قراءة في الموروث السلمي الإسلامي***. مملكة تايلاند: كلية الدراسات الإسلامية–جامعة الأمير سونكلانكرين، 2010.
16. دوما، ب.س. ***النزاعات الاهلية من منظور اجتماعي اقتصادي***. تر: حسني زينة. العراق: معهد الدراسات العراقية، 2003.
17. فرغلي، علي تسن هريدي. ***تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر***. الإسكندرية: العلم والايمان للنشر والتوزيع، 2008
18. كي زرابو، جوزيف. ***تاريخ افريقيا السوداء***. ج2، تر: يوسف شلب الشام. سوريا: منشورات وزارة الثقافة، 1994.
19. رفاعي، عبد العزيز. ***مشاكل افريقيا في عهد الاستقلال***. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ط1، 1970.
20. زاهر، رياض. ***استعمار افريقيا***. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.

ب. قائمة المقالات والمجلات:

1. بصيلة، نجيب. "السياسة الاجتماعية و الاستجابة للاحتياجات الاساسية للانسان على ضوء نظرية ماسلو"، ***مجلة العلوم الانسانية***، 08(01).

2. كروم، موفق. "نظرية ماسلو للحاجات في ظل الحجر الصحي"، ***مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية و الإنسانية***، 06(01)، 2020
3. عبد القدوس، بوعزة وعبد الكريم، باسماعيل. "طرق إدارة النزاعات الاهلية"، ***دفاتر السياسة والقانون***، 13(08).
4. عسكر، أحمد. "حدود ومستقبل التوجه الصيني نحو غرب إفريقيا"، ***ترينذز للبحوث والإستشارات***، ورقة سياسة (12)، نوفمبر 2021.
5. جونسون، مات . "حمى الذهب في شمال النيجر: ما وراء الغرب المتوحش"، ترجمة: محمد صالح عياد، ***ورقة إحاطة***، ديسمبر 2017.
6. الحاج، ميلود عامر ومزارة، زهيرة. "السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الأفريقي بين القطيعة والاستمرارية"، ***الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية***، ع.18 الجزائر، جوان2017.
7. عبد الشافي، عصام. "التداعيات الاقتصادية على القضية المالية"، ***قراءات إفريقية***، ع.16، أبريل – جوان 2013.
8. لعيفاوي، بدر الدين. "المشكلات الأمنية في غرب افريقيا"، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***، م. 6، ع.02، 2019.
9. بن صالح، عبد الله. "عمليات بناء السلام في منطقة غرب إفريقيا– النزاع في مالي نموذجا–"، ***مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية***، م.15، ع.04، 2022.
10. بوشلاغم، فؤاد. "النزاع الحدودي بين السنغال وموريتانيا ما بين 1989–1991"، ***المجلة التاريخية الجزائرية***، م.06، ع.1، 2022.
11. مرتضى، أحمد. "جماعة (بوكو حرام) نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا"، ***قراءات إفريقية***، ع 12، 2012.
12. المهدي، سعد. "قضية الطوارق في مالي"، ***قراءات إفريقية***، عدد 13، سبتمبر 2012.
13. كاهي، مبروك. "منطقة الساحل الافريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة"، ***مجلة تحولات***، م02، ع1، 2019.

14. مثنى، فائق مرعي وآخرون. "الاقليات القومية والاثنية في العالم بين التوظيف والاضطهاد"، ***مخبر القانون والتنمية***، الجزائر، 2021.
15. فضيلة حاج، محمد، "اشكالية بناء الدولة في القرن الافريقي: دراسة من مقاربة المعضلة الامنية والنزاعات الاثنية"، ***مجلة ايليزي للبحوث والدراسات***، الجزائر، العدد الثالث، 2018.
16. بوشيش، رفيق. " النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية: سماته ودوافعه"، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، ع 4، 2013.
17. الشافعي، بدر حسن. "أزمة ساحل العاج ومحنة المسلمين"، ***قراءات افريقية***، ع 02، أفريل –جوان 2008.
18. أحمد محمد، هيفاء. "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا النيجر"، ***دراسات دولية***، ع46، 2010.
19. أمير، سعيد. "الصين الصاعدة وفرنسا الأقلة في قلب افريقيا"، ***قراءات افريقية***، ع 3، ديسمبر 2008.
20. أوزيغوي، ج.ن. "تقسيم افريقيا وغزوها على يد الأوروبيين"، ***موسوعة تاريخ افريقيا العام***، م07، اليونيسكو، 1990.
21. لكوشة، عاشور. "التنافس الدولي في افريقيا وانعكاساته على مسار بناء الدولة". ***مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية***. ع07. سبتمبر 2021.
22. دبش، إسماعيل. "الوضع في الساحل الافريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010"، ***استراتيجيا: مجلة دراسات الدفاع والاستقلالية***، ع01، الجزائر، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، 2014.
23. تروري، الحسن. "عندما تصبح الدولة راعية للعنف السياسي– مقاربة لدور الدولة في النزاعات السياسية في دول غرب أفريقيا"، ***مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية***، ع 03، 2015.

24. سالم، نسرين وشهرزاد، أدمام. "إستراتيجية الإيكواس في إعادة الإعمار وبناء السلام ما بعد انتهاء النزاع: دراسة حالة سيراليون"، ***مجلة الأبحاث القانونية والسياسية***، م 02، ع 02، 2020.

25. عبد الحليم، أميرة محمد. "دوافع جولة أوباما الافريقية، السياسة الدولية"، ***مركز الدراسات الاستراتيجية القاهرة***، ع 202، أكتوبر 2015.

26. مريمش، وداد. "عبد الرفيق كشوط، النزاع المالي: قراءة في جذور وتطور النزاع على ضوء حقيقة وجودة التدخل العسكري الفرنسي"، ***مجلة أبحاث قانونية وسياسية***، م 07، ع 02، ديسمبر 2022.

27. صحراوي، سمية. "دراسة التدخل الفرنسي في مالي بعد 2012، عملية برخان العسكرية نموذجا"، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***، م 08، ع 02، 2011.

28. غضبان، مبروك. "التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته"، ***دفاتر السياسة والقانون***، ع11، جامعة باتنة، جوان 2014.

29. عثمان، رحاب. "الاقتصاد السياسي للصراعات والحروب الاهلية في القارة الافريقية"، ***مجلة أفاق افريقية***، م 7، ع 21، 2006.

ت. قائمة المذكرات والرسائل الجامعية:

1. بهولي، لبنى. ***النزاعات الاجتماعية المتاصلة في افريقيا جنوب الصحراء***، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة باتنة -1-، 2017-2018.

2. شليغم، عبير. ***التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على المنطقة الساحل الافريقي (2012-2013)***، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية علوم سياسية وعلاقات الدولية،2014.

3. زايدي، سليمة. ***سياسة فرنسا تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء ما بعد الحرب الباردة***، اطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

4. بن دادة، كلثومة. ***البعد الأمني للسياسة الإسرائيلية تجاه افريقيا التحديات و الرهانات***، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية ، 2020-2021.

5. خواص، مصطفى. ***التحولات السياسية في بلدان غرب افريقيا 1990-2010***، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية دراسات مقارنة. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، 2010.

6. عصموني، خليفة. ***التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الافريقية ودوره في تحقيق الوحدة الافريقية***، رسالة دكتواره في القانون العام. جامعة تلمسان، 2015.

7. جرير، رشيدة. ***التحديات الأمنية بأفريقيا***، أطروحة لنيل شهادة الدكتواره في القانون الدولي والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية الحقوق، 2016.

8. عبد الرحمن حسن، رانيا حسين. ***السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة***، رسالة ماجيستر. جامعة القاهرة، قسم السياسة والاقتصاد معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2004.

9. بريهموش، مريامة. ***تداعيات الجريمة المنظمة على الدول الفاشلة في افريقيا: دراسة حالة دول غرب افريقيا***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتواره في العلوم السياسية. جامعة قسنطينة3: كلية العلوم السياسية، 2021-2022.

10. زواید، آمنة. **دور الاتحاد الافریقي في حل النزاعات في غرب افریقیا–دراسة حالة الصومال–**، مذکرة لنیل شهادة الماستر في العلوم السیاسیة والعلاقات الدولیة. جامعة محمد خیضر قسنطینة: العلوم السیاسیة والعلاقات الدولیة، 2018.

ث. قائمة المنشورات الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية:

1. جمهورية مصر الديموقراطية. مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، ***تقرير توقعات الاقتصاد الأفريقي لعام 2023 الصادر عن مجموعة البنك الأفريقي للتنمية بشأن "تعبئة تمويل القطاع الخاص للمناخ والنمو الأخضر في أفريقيا" الذي يعرضه البروفيسور/ كيفن تشيكا أوراما ، اف ايه ايه اس كبير الاقتصاديين ونائب رئيس***، 24مايو 2023.
2. جنيف. مركز التجارة الدولية، ***بديمومة أثر التجارة التقرير السنوي لعام 2018***، يونيو 2019.
3. مجلس الأمن، ***النظر في المسائل المندرجة ضمن نطاق مسؤولية مجلس الأمن لضمان الامن والسلام الدوليين***، فبراير 2022.
4. أديس ابابا. الأمم المتحدة المنظمة الدولية للعمالة ILO، ***تقرير حول الخلاص من الفقر اراء من افريقيا***، ديسمبر 2003.

ج. قائمة المواقع الالكترونية:

1. "تحسين إدارة المياه وتعزيز التنمية في حوض نهر السنغال ومنطقة الساحل"،البنك الدولي
،2013في ***https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/12/05/world-bank-group-approves-new-push-to-alleviate-water-scarcity-in-senegal-river-basin-and-wider-sahel***:

2. " إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) – Nigeria"،موقع البنك الدولي،2022في :
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=NG .
3. د. سالي محمد فريد، محمود. "أهمية النفاذ لأسواق دول غرب أفريقيا: الفرص والمكاسب والتحديات" ، في: https://pharostudies.com/?p=6144.
4. خشانة، رشيد. "القيادة الأميركية لأفريقيا "أفريكوم". مركز الجزيرة للدراسات، 18-11-2008،في :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2008/20117223571156358.html .
5. حبلا، أمين. "رصاص دول الإيكواس يقرع أبواب نيامي.. هل تتدخل دول غرب أفريقيا عسكريا في النيجر لإعادة بازوم إلى السلطة؟".مركز الجزيرة الإعلامي،04-08-2023. في: https://www.aljazeera.net/news/2023/8/4/ساعات-على-انتهاء-مهلة-الأفارقة .
6. مجموعة بنك التنمية الأفريقي. "بوركينا فاسو: إطلاق مشروع تطوير محطة يلين للطاقة الشمسية يبعث الكثير من الأمل"، في :
https://www.afdb.org/ar/akhbar-wa-ahdath/60299.
7. 'البحث عن الألماس في سيراليون'،بي بي سي بالعربي، 13يناير 2017، في :
https://www.bbc.com/arabic/business-38599575 .
8. ***المئات يتظاهرون في بوركينا فاسو ضد الوجود الفرنسي***،موقع الجزيرة الإعلامية،20/01/2023،في :
https://www.aljazeera.net/news/2023/1/20/المئات-يتظاهرون-في-بوركينا-فاسو-ضد.

9. ***تكتيكات جديدة.. اتساع مخيف للأنشطة الإرهابية في غرب أفريقيا***، سكاي نيوز بالعربي، 26يناير 2023،في:
https://www.skynewsarabia.com/world/1591821-تكتيكات-جديدةاتساع-مخيف-للأنشطة-الإرهابية-غرب-أفريقيا .

10. ***قتلى باحتجاجات ساحل العاج***، شبكة الجزيرة الإعلامية ، 19/02/2010، في :
https://www.aljazeera.net/news/2010/2/19/قتلى-باحتجاجات-ساحل-العاج.

11. ***احتدام المواجهات في أبيدجان بين قوات واتارا وغباغبو***، فرانس 24 ، 06/04/2011، في : https://www.france24.com/ar/20110405-ivory-coast-un-fires-gbagbo-forces-supported-french-troops-ouattara-abidjan .

12. ***هجمات بوكو حرام تخلف ألف قتيل بنيجيريا***، موقع الجزيرة الإعلامية، 27/03/2014، في :
https://www.aljazeera.net/news/2014/3/27/هجمات-بوكو-حرام-تخلف-ألف-قتيل-بنيجيريا .

13. أحمد إبراهيم، محمود. "غرب افريقيا: تحولات الصراع والعنف المسلح في بيئة مضطربة"، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ديسمبر 2023، في:
https://acpss.ahram.org.eg/News/21062.aspx .

14. العناني، خليل. "عقد الانقلابات العسكرية في أفريقيا"، موقع الجزيرة الإعلامية، 21-08-2023، في :
https://www.aljazeera.net/opinions/2023/8/21/عقد-الانقلابات-العسكرية-في-أفريقيا .

15. " آخرها في الغابون.. حقائق عن 8 انقلابات عسكرية أفريقية خلال 3 سنوات"، موقع الجزيرة الإعلامية، أوت 2023، في: https://www.aljazeera.net .

16. ارتفاع معدل الفقر المدقع في غرب افريقيا بنسبة 2.9%"، الأمم المتحدة، 23 جانفي 2022، في: https://www.youm7.com .

17. عبد القادر، محمد علي،."هكذا يتسبب التغير المناخي بصناعة العنف في أفريقيا"، موقع الجزيرةالإعلامية،31_01_2024،في : https://www.aljazeera.net/news/2024/1/31/هكذا-يتسبب-التغير-المناخي-بصناعة .

18. "عدد القتلى على يد الجماعات الاسلامية المتشددة الأفريقية يصل أعلى مستوياته على الاطلاق"، مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية،11سبتمبر 2023، في: https://africacenter.org/ar/spotlight/africa-militant-islamist-group-linked-fatalities-at-all-time-high/ .

19. بسمة، سعد. "تجنيد الأطفال في أفريقيا... العوامل المحفزة وآليات المواجهة"، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 30 مارس 2021)، في: https://acpss.ahram.org.eg/News/17099.aspx .

20. "أطفال اليأس-المتطرفون يلجؤون إلى تجنيد الأطفال في حوض بحيرة تشاد بسبب تناقص أعدادهم جرَّاء الضربات العسكرية وتفرق شملهم-"، ADF، يناير 2024، في: https://adf-magazine.com.

21. "توسيع نطاق التلقيح بشكل كبير في غرب إفريقيا ضرورة للحد من تفشي الدفتيريا القاتل"، أطباء بلا حدود، 23نوفمبر 2023، في : https://www.msf.org/ar/توسيع-نطاق-التلقيح-بشكل-كبير-في-غرب-إفريقيا-ضرورة-للحد-من-تفشي-الدفتيريا-القاتل .

22. نرمين محمد، توفيق، "بين قرصنة المحيطات وقرصنة السياسة...استفهامات حول تحركات أمريكا في خليج غينيا (دراسة)"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، نوفمبر 2023، في: https://pharostudies.com .

23. " ارتفاع معدلات الإدمان في غرب إفريقيا بعد أن ظلت سنوات معبراً للمخدرات"، ADF، ديسمبر 2023 في: https://adf-magazine.com .

24. يديه صموئيل تشوكويميكا، "أفقر 17 دولة في أفريقيا حسب الناتج المحلي الإجمالي 2023"، تر : افروبوليسي، في : https://afropolicy.com/أفقر-17-دولة-في-أفريقيا-حسب-الناتج-المحل/.

25. محمد تورشين، "الحركات المسلحة و الامن في افريقيا"، (مركز الجزيرة للدراسات، 16-11-2023)،ص.11،في :

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2023-11/الحركات%20المسلحة%20والأمن%20في%20إفريقيا.pdf.

26. دينا محمود، "النزاعات تهدد مسار "الاستدامة البيئية" في أفريقيا"، مركز الاتحاد للأخبار، 8 مارس 2024، في: https://www.aletihad.ae .

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الاجنبية

1. Annan, Nancy. 'Violent Conflicts and Civil Strife in West Africa: Causes, Challenges and Prospects' ،***Stability: International Journal of Security & Development***, 3(1), 2014.
2. Dorina, Bekoe and Aida, Mengistu . ***Operationalizing the ECOWAS Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and security*** , Dakar, 2002.
3. Geneva, UNCTAD : ***Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa, Economic Development in Africa report***, october,2020.
4. Burton, John W. Conflict Resolution The Human Dimension, ***the international journal.***
5. Johnson, A. E. 'Regional conflict resolution mechanisms : A Comparative analysis of two African security complexes', ***African Journal of Political Science and international Relations***, Vol. 3(10), 2009.

6. Johon, Goltung, t***heories of conflit : definition, dimensions, negotion, formation. University of hawaii***, 1973.
7. Lange, P.; Dietz, A.j. ، ***Improving the Perspective for Regional Trade and Investment in West Africa : the Key to Food Security, Economic Development and Stability in the Region***. the netherlands : African Studies Centre Leiden ASCL, July
8. ***Oxford advanced learner's dictionary***, NY : Oxford university press, 1995.
9. McGowan, Patrick J. "Coups and Conflict in West Africa, 1955-2004," ***Armed Forces & Society***, Vol.32, NO.01, October 2005.
10. Gluhbegovic, Rebeka. 'types of conflict in africa-how do the ARRM reports address conflict ? eisa occasional paper', ***EISA occasional paper***, ap.8, september 2016.
11. ***West African Economic Outlook 2020 Coping with the COVID-19 Pandemic***, Abidjan : African Development Bank group, 08/07/2020.
12. African Development Bank group ،***2023 West Africa Economic Outlook : region's economic growth falls but medium-term forecast suggests return to level above 4%,*** Abidjan : African Development Bank group,31/07/2023.
13. Project, N. O. (s.d.). Political Map of West Africa. Récupéré sur one world nations online: ***https://www.nationsonline.org/oneworld/map/west-africa-map.htm***
14. Luntumbue, Michel. ***Criminalité Transfrontalière en Afrique de L'Ouest : Cadre et Limites des Stratégies Régionales de Lutte*** Bruxelles : GRIP, 09 Octobre 2012, sur: ***http://www.grip.org/***
15. 'Geostrategic Dimensions of Security in West Africa' ,from the siteweb : ***https://about.jstor.org/terms*** .
16. Africa - Regional Overview of Food Security and Nutrition 2023, information humanitarians 24/7, a service provided by OCHA,on03-04-2024,in : ***https://reliefweb.int/report/world/africa-regional-overview-food-security-and-nutrition-2023***.
17. Defenition of conflict ,in: ***http://www.dictionary.com/browse/conflict?s=t***. april,24 2015.

18. Definition of conflict noun from the Oxford Advanced Learner's Dictionary in : ***http://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/conflict_1?q=conflict***
19. gopaul , krishan. 'The evolving picture of global gold production', from the website: ***https://www.gold.org/goldhub/gold-focus/2023/06/evolving-picture-global-gold-production*** , on : (06/05/2024).

الملخص

الملخص:

تواجه منطقة غرب أفريقيا تحديات جسيمة جراء النزاعات المستمرة التي ترجع إلى تداخل العوامل الداخلية والخارجية المعقدة؛ من التنوع العرقي والفساد والفقر، إلى التدخلات الخارجية والتنافس بين القوى العالمية، تتشابك الأسباب لتخلق بيئة خصبة للصراعات .هذه النزاعات تترك تداعيات إنسانية واقتصادية وسياسية عميقة، تؤثر على حياة الملايين وتعرقل التنمية والاستقرار. ومع ذلك، فإن جهود إدارة النزاعات من خلال المبادرات الإقليمية والدولية، والحوار السياسي، والتنمية الاقتصادية تقدم بصيص أمل لإمكانية تحقيق السلام الدائم، وإن معالجة النزاعات في غرب أفريقيا تتطلب فهمًا شاملاً للأسباب الجذرية والتداعيات، وتطبيق حلول متكاملة وشاملة تستجيب لاحتياجات المجتمعات المحلية وتعزز من التعاون الإقليمي والدولي، ففقط من خلال هذه الجهود المشتركة يمكن للمنطقة أن تتجاوز ماضيها المضطرب وتتجه نحو مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا.

الكلمات المفتاحية:

غرب افريقيا، النزاعات، الاستعمار الأوروبي، التنافس الدولي،الاتحاد الافريقي، الايكواس.

Abstract

West Africa faces significant challenges due to ongoing conflicts that stem from a complex interplay of internal and external factors. These include ethnic diversity, corruption, and poverty, as well as external interventions and competition among global powers. These intertwined causes create a fertile ground for conflicts. The resulting conflicts have profound humanitarian, economic, and political impacts, affecting the lives of millions and hindering development and stability. However, efforts to manage these conflicts through regional and international initiatives, political dialogue, and economic development offer a glimmer of hope for achieving lasting peace. Addressing conflicts in West Africa requires a comprehensive understanding of their root causes and consequences, and the implementation of integrated, holistic solutions that meet the needs of local communities and enhance regional and international cooperation. Only through these collective efforts can the region overcome its troubled past and move towards a more stable and prosperous future.

Keywords : West Africa, conflicts, European colonialism, International competitions, African Union, ECOWAS.